



البنك الوطني | **TNB الوطني**  
THE NATIONAL BANK

2015

ANNUAL REPORT  
**التقرير السنوي**



البنك الوطني | **TNB الوطني**  
THE NATIONAL BANK

**2015**  
ANNUAL REPORT  
**التقرير السنوي**

# المحتويات

50	ملكية أعضاء مجلس الإدارة والادارة العليا وذوي الصلة لأسهم البنك كما بتاريخ 31/12/2015	20	أعضاء مجلس الإدارة	6	جدول أعمال إجتماع الهيئة العامة
50	معاملات مع جهات ذات علاقة	29	اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	8	تعريف عن البنك
51	مدقق الحسابات	34	الإدارة التنفيذية	10	كلمة رئيس مجلس الإدارة
51	نشاط التداول على أسهم البنك	38	سياسة ومنهجية المخاطر	12	انجازات البنك للعام 2015
52	المسؤولية الاجتماعية	40	التدقيق الداخلي	13	الخطة الإستراتيجية
58	الشبكة المصرفية	41	التدقيق الخارجي	14	نتائج أعمال 2015
60	شبكة الصراف الآلي	42	الإمتثال	16	خدماتنا المصرفية
62	البيانات المالية الموحدة	44	سياسة التأهيل والتدريب	18	الوضع التنافسي

## جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة

أولاً : تقرير مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 2015/12/31.

ثانياً : تقرير مدقق الحسابات عن السنة المنتهية في 2015/12/31.

ثالثاً : إقرار توصية مجلس الإدارة بخصوص توزيع الأرباح للمساهمين.

رابعاً : إبراء ذمة مجلس الإدارة حتى 2015/12/31.

خامساً : مصادقة الهيئة العامة على تعيين أعضاء جدد في مجلس الإدارة.

سادساً : انتخاب مدققي الحسابات للسنة المالية 2016 ، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

# جدول الأعمال

# تعريف عن البنك

## رؤيتنا

يتطلع البنك الوطني إلى أن يحتل مركزاً متقدماً بين البنوك في القطاع المصرفي الفلسطيني عن طريق تقديم خدمات مصرفية متميزة لجميع القطاعات الاقتصادية في فلسطين مع التركيز على القطاعات غير المخدومة بالشكل الأمثل.

## رسالتنا

يطمح البنك أن يكون البديل الوطني للفلسطينيين الذين يبحثون عن مزود خدمات مالي قوي وآمن ومواكب للتطور والحدثة.

## البنك الوطني في سطور

البنك الوطني هو البنك الأسرع نمواً في فلسطين وأحد أفضل مزودي الخدمات المصرفية المتكاملة والشاملة في الوطن لقطاعي الشركات والأفراد بالإضافة إلى تقديمه لخدمات الاستثمار والخزينة وتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. يتمتع البنك الوطني بقاعدة مساهمين هي الأكبر بين المصارف الفلسطينية والتي بلغت 10,158 مساهم ومساهمة كما في نهاية العام 2015. ويدار من قبل مجلس إدارة مكون من أنجح وأكبر الشركات الفلسطينية والذين تجمعهم إستراتيجية واضحة الأهداف والرؤى لإيصال البنك إلى مرتبة متقدمة بين البنوك في فلسطين ومن ضمن هذه الشركات: صندوق سراج فلسطين الأول، شركة المشاريع الاستثمارية، شركة الاتصالات الفلسطينية شركة باديكو القابضة، شركة مسار العالمية للاستثمار، بنك الإتحاد/الأردن، شركة بيرزيت للأدوية، شركة المشارق للاستثمار.

تحت شعار «بخطى واثقة»، يقدم البنك الوطني أجود الخدمات المصرفية وأكثرها حداثة وتطوراً في السوق المصرفي الفلسطيني، ويسعى إلى أن يكون البديل الوطني للفلسطينيين الذين يبحثون عن مزود خدمات مالية قوي وآمن ومواكب للتطور والحدثة. يقدم البنك خدماته المصرفية لأكثر من 63 ألف عميل من خلال شبكة فروع

المنتشرة في مختلف محافظات الضفة الغربية وشبكة صرافاته الآلية المتواجدة في أكثر الأماكن حيوية، بالإضافة إلى ذلك يقدم البنك الوطني خدماته من خلال قنواته الإلكترونية الحديثة مثل الصيرفة الإلكترونية Online Banking وتطبيق TNB Mobile للهواتف الذكية.

## التأسيس

تم تأسيس البنك بتاريخ 20-8-2005 كشركة مساهمة عامة من قبل مساهمين من رجال الأعمال والشركات الفلسطينية بهدف تطوير الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وتوفير الخدمات المصرفية المتميزة، حيث تم تأسيس البنك براس مال بلغ 30 مليون دولار و تم اكتتاب مانسبته 38% من قبل مؤسسي البنك وطرح الفرق للاكتتاب العام حيث توزعت الاسهم المتبقية على اكثر من 18,000 مساهم.

في العام 2011، قامت شركة الاتصالات الفلسطينية بتملك حصة إستراتيجية في أسهم البنك الوطني من خلال اكتتاب خاص بقيمة 5 مليون دولار، لتصبح إجمالي حصتها في البنك 7 مليون دولار وليرتفع رأس مال البنك اثر ذلك إلى 35 مليون دولار.

في العام 2012 دخلت شركة مسار العالمية للاستثمار شريكا إستراتيجيا جديدا ليرتفع رأس مال البنك على اثر ذلك إلى 40 مليون دولار. وفي نهاية العام 2012 تم اطلاق البنك الوطني بجلته وهويته الجديدتين، تطبيقا لاتفاقية التملك والضم ما بين بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار برأس مال مدفوع بلغ 50 مليون دولار ليشكل بذلك كيانا مصرفيا وطنيا جديدا قويا قادرا على تغطية كافة الاحتياجات المصرفية لشرائح المجتمع الفلسطيني بشتى قطاعاته الاقتصادية. وتماشيا مع هذا التطور في الخدمات المقدمة قام البنك الوطني بتحديث نظامه البنكي بشراء نظام Temenos T24 الدولي، الذي يعد من أفضل النظم البنكية على مستوى فلسطين ليقدم لعملائه الخدمات المصرفية بمعايير عالمية.

في مطلع العام 2015، استحوذ البنك الوطني على أصول والتزامات

بنك الإتحاد الأردني في فلسطين، وترتب على الصفقة دخول بنك الإتحاد شريكا إستراتيجيا ضمن البنك الوطني بنسبة 10% من رأس المال المدفوع والذي ارتفع ليصل إلى 75 مليون دولار، وليصبح البنك الوطني بذلك ثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث حجم رأس المال.



## الجوائز

البنك الوطني ملتزم بالتميز والريادة على كافة الأصعدة، وهذا مكنه من حصد العديد من الجوائز المحلية والعالمية ومن ضمنها:

- جائزة البنك الأسرع نمواً في فلسطين عن أدائه المالي للعام 2013 من مؤسسة CPI Financial وبتصنيف المجلة الصادرة عنها The Banker Middle East، وفي العام 2014 صنفت المجلة البنك الوطني بالبنك الأسرع نمواً في الشرق الأوسط من حيث النمو في حجم الأصول والمطلوبات.
- جائزة أفضل إدارة خزينة عن العام 2014 من قبل مؤسسة CPI Financial والمجلة الصادرة عنها The Banker Middle East لتطويره لهذه الخدمة بشكل ملحوظ وملفت.
- جائزة البنك الأكبر من حيث قاعدة المساهمين من قبل الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب في العام 2015
- جائزة أمان للنزاهة عن العام 2012

## الشركات التابعة

يملك البنك الوطني ما نسبته 100% من «شركة وطن للاستثمار المساهمة الخصوصية»، والتي ضمها البنك تنفيذاً لاتفاقية التملك والضم ما بين بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار، وبناء عليه تم تغيير الصفقة القانونية لشركة البنك العربي الفلسطيني للاستثمار واسمها وأصبحت ملكاً بالكامل للبنك الوطني.



# كلمة رئيس مجلس الإدارة



بسم الله الرحمن الرحيم  
السيدات والسادة مساهمي البنك الوطني المحترمين ،

بالأصالة عن نفسي وبالإنيابة عن إخواني أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني الكرام، يسعدني أن أرحب بكم جميعاً في الاجتماع السنوي العادي لهيئتكم العامة، ويشرفني أن أضع بين أيديكم نتائج أعمال مصرفكم للسنة المالية المنتهية 2015، التي شهدت تحولات إستراتيجية هامة وإنجازات تبشر بمزيد من العطاء والتقدم.

إن العام 2015 كان عاماً مميزاً للبنك الوطني، إذ صادف العام العاشر على انطلاقتنا في السوق المصرفية الفلسطينية، هذه السنوات العشرة شهد البنك خلالها إنجازات مهمة تُسطر في تاريخ مصرفكم، فحققنا نجاحاً تلو الآخر وخطونا بعزم وثقة لنصبح في مرتبة متقدمة بين البنوك العاملة في فلسطين، وليصبح مصرفكم الأسرع نمواً على مستوى الوطن. وبهذه المناسبة أود أن أتوجه لكم مساهميناً، ولعملائنا الكرام بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان على مساهماتكم المستمرة ودعمكم المتواصل الذي يعد أساس مسيرة نجاحنا وتقدمنا.

## الأخوة والأخوات الكرام،

استهلينا العام الماضي بخطوة إستراتيجية هامة في تاريخ مصرفكم تتواءم مع تطلعاتنا ورؤيتنا، تمثلت بنجاح عملية الاستحواذ على أصول والتزامات بنك الإتحاد الأردني في فلسطين ودخوله كشريك إستراتيجي جديد ضمن البنك الوطني بنسبة 10% من رأس المال المدفوع. ليضاف إلى قائمة شركائنا شريك إستراتيجي قوي وذو خبرة مصرفية واسعة، الأمر الذي سيعمل وبكل تأكيد على دفع مصرفكم إلى تحقيق المزيد من الإنجازات الجديدة.

حكيمه لمحفظه التسهيلات وبمستويات مقبولة من المخاطر. النمو في إيرادات الفوائد والعمولات انعكس بدوره بشكل مباشر على زيادة نمو الربحية بنسبة بلغت 25% ليحقق مصرفكم للعام 2015 أرباحاً بلغت 7.41 مليون دولار قبل احتساب الضريبة مقارنة بـ 5.9 مليون دولار في نهاية العام 2014. وهذا النمو المتميز ترافق مع المحافظة على نسبة مرتفعة لكفاية رأس المال بلغت 17.51% في نهاية العام 2015، وهي من النسب الأعلى بين البنوك الفلسطينية والتي هي أعلى كذلك من متطلبات سلطة النقد الفلسطينية والبالغة 12% وأعلى من متطلبات لجنة بازل والبالغة 8%، وهذا يدل على متانة وقوة المركز المالي لمصرفكم وقدرته العالية على مواجهة أي مخاطر مستقبلية محتملة لا سمح الله.

## مساهمينا الأعزاء،

إن ثقتكم المستمرة وولائكم جعلانا نحظى باهتمام ليس فقط على الصعيد المحلي وإنما على الصعيد الإقليمي أيضاً ووضعنا ذلك على خارطة المصارف العربية، لیتتم تويجنا العام الماضي من قبل الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب بجائزة البنك الأكبر من حيث قاعدة المساهمين في الوطن العربي والتي بلغ حجمها في ذلك الحين 10,807 مساهماً.

شهد العام الماضي كذلك نشاطاً مميزاً على سهم مصرفكم ليحقق السعر الأعلى له منذ إدراجه للتداول في السوق المالي بسعر بلغ 1.59 دولار للسهم الواحد، وهذا يرجع لزيادة حجم التداول وثقة المستثمرين بسهم مصرفكم.

أما على صعيد الخدمات والمنتجات التي طورها البنك العام الماضي، فتُوج سعيانا الحثيث للوصول إلى الشمولية في تقديم باقة خدماتنا الاستثمارية للعملاء والمستثمرين، بتمكننا من الحصول على رخصة مزاوله أعمال الحافظ الأمين في بورصة فلسطين، ولنصبح من أوائل البنوك الممارسة لهذه الخدمة والتي تعد إضافة نوعية لمصرفكم وستعمل بكل تأكيد على تكامل عناصر الجذب للاستثمار الأجنبي في الوطن ووضع فلسطين على خارطة الاستثمار العالمي.

وتماشياً مع سياسة ورسالة البنك في تقديم خدمات متميزة وجديدة للعملاء والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة، أطلقنا العام الماضي خدمة كبار العملاء «TNB Platinum» فخصصنا وحدة في كل فرع من فروعنا لخدمة عملائنا المميزين تقديراً لهم على إسهاماتهم المستمرة في نمو وتطور مصرفنا، ولإحاطتهم بأعلى درجات الاهتمام والراحة وتزويدهم بمجموعة من الخدمات الاستثنائية التي تلبى متطلباتهم وحاجاتهم المصرفية.

وانطلاقاً من سعيانا للمساهمة في تعزيز الاشتغال المالي للنساء في

فلسطين وتمكينهن اقتصادياً واجتماعياً، كان مصرفكم سابقاً العام الماضي في طرح أول منتج متخصص للمرأة الفلسطينية وهو برنامج التوفير «حياتي» والذي يلبي الحاجة المصرفية الفعلية للمرأة، حيث لاقى البرنامج نجاحاً قياسياً ونتج عنه زيادة في عدد عملائنا الجدد من النساء وزيادة حصتنا من ودائع السوق. ومن الآن فصاعداً، ستكون التخصصية في طرح المنتجات هي نهجنا الجديد لتطور المزيد من البرامج المسؤولة ونحياكي احتياج كل قطاع على حدة.

## الأخوات والأخوة،

وفيما يخص التوسع والانتشار، استطعنا العام الماضي أن نوسع من شبكة فروعنا بافتتاح ثلاثة فروع جديدة، وكانت توجهاتنا الوصول إلى مناطق الريف وإيصال خدماتنا المصرفية إلى أهلنا في البلدات والقرى غير المخدومة مصرفياً، فكننا السباقين لافتتاح فرعين في كل من بلدة عقربا قضاء نابلس وقرية دير جرير قضاء رام الله. كما افتتحنا فرعنا الثالث في مدينة رام الله وهو الفرع الأكثر عصرية من فروع البنك الوطني لغاية الآن والموجود في أكثر الأماكن حيوية ونشاطاً وسط المدينة، ليصبح لدينا 11 فرعاً ممتداً في مختلف محافظات الضفة الغربية، وتتطلع العام الحالي لمزيد من التمدد الجغرافي بافتتاح 4 فروع جديدة في مناطق حيوية لإيصال خدماتنا المصرفية إلى أكبر شريحة من المواطنين الفلسطينيين الذين يبحثون عن مزود خدمات مصرفية قوي وآمن ومواكب للتطور والحدثة.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أقدم بوافر الشكر والامتنان باسمي وبإسم أعضاء مجلس الإدارة للتعبير عن شكرنا العميق لكم ولعملائنا الكرام على الثقة العالية وولائكم الدائم لمصرفكم، والشكر موصول أيضاً للإدارة التنفيذية وجميع العاملين في المصرف على كافة الإنجازات والجهود المبذولة في خدمة البنك وتطوره، فما تم تحقيقه من نتائج هي ثمرة للعمل المبتكر ولساهمات كل منكم.

كما وأثني أيضاً على الدور الفعّال الذي تقوم به سلطة النقد الفلسطينية ممثلة بمحافظها السيد عزام الشوا وطاقمه المميز، واستمرارها الدؤوب في تطوير وتطبيق خطط فاعلة ومميزة من أجل النهوض بالجهاز المصرفي الفلسطيني. كما ونؤكد التزامنا ببذل كل ما هو ممكن للمساهمة في تطوير ودعم القطاع المصرفي الفلسطيني والاقتصاد الوطني لوطننا فلسطين.

والله ولي التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

طلال ناصر الدين

رئيس مجلس الإدارة

## إنجازات البنك للعام 2015

## الخطة الإستراتيجية للبنك

في العام 2015، حقق البنك الوطني العديد من الإنجازات على الصعيدين المحلي والإقليمي وشهد تحولات إستراتيجية أدت إلى استمراره في النمو ليقى وللعام الخامس على التوالي البنك الأسرع نمواً في فلسطين؛ ففي مطلع العام أتم البنك الوطني بنجاح عملية الاستحواذ على أصول والتزامات بنك الإتحاد الأردني في فلسطين في عملية هي الأولى من نوعها في السوق المصرفي الفلسطيني وليدخل على إثرها بنك الإتحاد الأردني شريكا إستراتيجيا جديدا ضمن البنك الوطني بنسبة 10% من رأس المال المدفوع الذي ارتفع بناء على ذلك إلى 75 مليون دولار أمريكي وليصبح البنك الوطني بذلك ثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث حجم رأس المال المدفوع. كما بلغت نسبة كفاية رأس المال في نهاية العام 2015، 17.51% وهي من النسب الأعلى بين البنوك الفلسطينية والتي هي أعلى كذلك من متطلبات سلطة النقد الفلسطينية والبالغة 12% ومعايير لجنة بازل والبالغة 8%، وهذا يدل على متانة وقوة المركز المالي للبنك وقدرته العالية على مواجهة أي مخاطر مستقبلية محتملة. في العام 2015 حظي البنك الوطني باهتمام على الصعيد العربي، إذ تم تويجه من قبل الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب بجائزة البنك الأكبر من حيث قاعدة المساهمين في الوطن العربي والتي بلغ حجمها في ذلك الحين 10.807 مساهمين.

شهد العام الماضي كذلك نشاطا مميزا على سهم البنك الوطني ليحقق السعر الأعلى له منذ إدراجه للتداول في السوق المالي بسعر بلغ 1.59 دولار للسهم الواحد.

حصل البنك الوطني في نهاية العام 2015 على رخصة مزاولة أعمال الحافظ الأمين في بورصة فلسطين، ليصبح من أوائل البنوك الممارسة للحفظ الأمين، وهذه الخدمة تعد إضافة نوعية للبنك حيث ستعمل على تكامل عناصر باقته الاستثمارية التي يقدمها.

على صعيد التوسع والانتشار، استطاع البنك الوطني توسيع شبكة فروعها بافتتاح ثلاثة فروع جديدة، وتمثلت توجهات البنك في هذه الناحية الوصول إلى مناطق الريف وإيصال خدماته المصرفية إلى

سكان البلدات والقرى غير المخدومة مصرفيا، فكان البنك سباقا لافتتاح فرعين في كل من بلدة عقربا قضاء نابلس وقرية دير جرير قضاء رام الله، كما افتتح البنك فرعه الثالث في مدينة رام الله وهو الفرع الأكثر عصرية من فروع البنك الوطني لغاية الآن والموجود في أكثر الأماكن حيوية ونشاطا وسط المدينة، ليصبح في جميته 11 فرعا ممتدا في مختلف مناطق الضفة الغربية.

خلال العام 2015، كان البنك الوطني السباق في السوق المصرفي الفلسطيني إلى تقسيم سوق العمل حسب النوع الاجتماعي وتطوير المنتج الأول المتخصص للمرأة الفلسطينية «حياتي»، والذي يسعى إلى إحاطتها بالأمان المالي ويهدف إلى تمكينها اقتصاديا واجتماعيا من خلال الجوائز التي يقدمها البرنامج، وهذه الخطوة هي الأولى في طريق طرح سلسلة منتجات متخصصة في المستقبل.

تتسم الخطة الإستراتيجية للبنك الوطني للأعوام الخمسة 2013-2017 بأهداف طموحة للنهوض بخدمات البنك بما يحقق رضى العملاء ويدر أرباحا مجزية للمساهمين.

حيث تكمن أهداف الخطة الإستراتيجية للبنك الوطني بالآتي:

- النهوض بجودة الخدمات المقدمة بما يحقق رضى العملاء بشكل أساسي.
- تحقيق مستوى ربحية مرضٍ لطموحات مساهمي البنك الوطني، وتغيير ترتيبه التنافسي ليصبح في موقع متقدم بين البنوك الفلسطينية.
- تطوير الأنظمة والإجراءات البنكية بما يرفع من جودة وسرعة الخدمات المقدمة للعملاء.
- تطوير ورفع كفاءة الكادر البشري العامل في البنك، ليتمكن من تقديم الخدمة بالصورة الأمثل.
- الإهتمام بالمسؤولية الاجتماعية إنطلاقاً من هوية البنك المؤسسية الوطنية.
- ولتحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية يعمل البنك الوطني على:
  - الإنتشار في كافة محافظات الوطن من خلال إفتتاح فروع جديدة، بناء شبكة فروع ذكية والتوزيع المنظم للصرافات الآلية بما يخدم عملاء البنك في كافة المناطق.
  - العمل على تطوير منتجات بنكية بما يخدم العملاء من كافة الشرائح.
  - التركيز على تطوير خدمات بنكية جديدة للقطاعات الإقتصادية غير المخدومة بالشكل الأمثل من قبل القطاع البنكي.
  - الإستمرار في تقديم الخدمات لقطاع المشاريع الصغيرة بإعتباره أحد أهم القطاعات في التنمية الاقتصادية الفلسطينية.
  - تطوير الأنظمة البنكية بما يواكب الخطة الإستراتيجية للبنك للأعوام المقبلة.
  - الإستثمار بتكنولوجيا المعلومات بشكل أكبر ليكون البنك الوطني في موقع متميز عن باقي البنوك الأخرى العاملة في فلسطين.
  - تدريب و تأهيل الكادر البشري في البنك الوطني بشكل أكبر مما يرفع من كفاءته وقدرته على تقديم الخدمات للعملاء بالشكل الأمثل.



# نتائج الأعمال 2015

الخدمات المقدمة وإتباعه لسياسة توسع وانتشار تستهدف الريف الفلسطيني بافتتاح فروع في مناطق جغرافية غير مخدمه مصرفيا مما أدى إلى زيادة قاعدة عملائه واستقطابه لعملاء جدد هذا بالإضافة إلى السياسة الحكيمة المتبعة في إدارة محفظة تسهيلات ائتمانية متنوعة وتوزيع المخاطر المتعلقة بالإقراض بتمويل شتى القطاعات الاقتصادية. زيادة نشاط الإقراض انعكس بدوره على الدخل التشغيلي فقد بلغ صافي الفوائد والعمولات وأرباح فرق العملة للبنك حوالي 24.63 مليون دولار في نهاية العام 2015 مرتفعة بنسبة 32% عن عام 2014.

## التسهيلات الائتمانية المباشرة



شهد العام 2015 كذلك نمواً في موجودات البنك لتصل إلى 820.27 مليون دولار أمريكي مرتفعة بنسبة 20.68% مقارنة مع 679.71 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2014 ليحتل المركز الأول بين البنوك الفلسطينية من حيث نسبة نمو حجم أصوله والمركز الثاني من حيث حجمها. ونمت صافي أرباح البنك الوطني في العام 2015 لتسجل 5.44 مليون دولار مقارنة مع 4.44 مليون دولار عن العام 2014 بنمو بلغت نسبته 22.60%.

وارتفعت القيمة السوقية للبنك في العام 2015 لتصل إلى حوالي 119.25 مليون دولار بعد أن كانت 91.5 مليون دولار نهاية العام 2014. كما ارتفعت القيمة السوقية لسهم البنك الوطني خلال العام 2015 بنسبة 23.26%، حيث وصل سعر السهم إلى 1.59 دولار للسهم الواحد في تاريخ 2015-12-31 مقارنة مع 1.29 دولار للسهم في نهاية العام 2014.

استمرت مؤشرات النمو الإيجابي للبنك الوطني في العام 2015 وواصل مسيرة التقدم والنجاح بتحقيقه نتائج مالية مميزة وتقدماً ملحوظاً في نسب الأداء والنمو ومستويات التشغيل والربحية، بالإضافة إلى إنجازاته المتتالية التي تخطت المستوى المحلي لتصل إلى مستوى إقليمي أيضاً، وهذا يعكس نجاح البنك في تطبيق خطته الإستراتيجية طموحة الأهداف والرؤى سعياً للوصول إلى مركز متقدم بين البنوك في فلسطين الأمر الذي استطاع المصرف تحقيقه في فترة وجيزة.

تجاوزت ودائع العملاء في نهاية العام 2015 النصف مليون دولار لتبلغ 538.606 مليون دولار محققة نسبة نمو بلغت 30% من ودائع العملاء عن السنة السابقة والبالغة 413.97 مليون دولار، ليحتل البنك الوطني بذلك المركز الأول بين البنوك الفلسطينية من حيث نمو حجم ودائع عملائه، ويعد هذا النمو دليلاً واضحاً على زيادة ثقة العملاء بالبنك بالإضافة إلى التوسع في قاعدة عملائه بسبب الخدمات المصرفية المميزة وتطويره لمنتجات مدروسة ومتخصصة تقسم سوق العمل إلى قطاعات وتحاكي الاحتياج المصرفي لكل قطاع على حدة.

## ودائع العملاء



فيما يخص محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في تاريخ 2015-12-31، فقد نمت بنسبة 35% في نهاية عام 2015 لتصل إلى 401.78 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 298.63 مليون دولار في نهاية عام 2014، ويعزى ذلك إلى قدرة البنك على استقطاب عملاء جدد عن طريق جودة

## خدماتنا المصرفية

يسعى البنك الوطني الى تقديم الحلول المصرفية الشاملة والأكثرها جودة وتطورا لكافة القطاعات الاقتصادية والتي تشمل قطاع الشركات والأفراد والخدمات الاستثمارية والخزينة بالإضافة الى تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة، وذلك من خلال دوائره المختلفة التي يشغلها كادر مهني متخصص ومتعدد الخبرات يعمل على تقديم الخدمة للعميل وتلبية احتياجاته بأعلى معايير الجودة.

### خدمات الأفراد

- القروض الشخصية
- قروض الإسكان
- قروض السيارات
- حساب الجاري مدين
- البطاقات الائتمانية ماستر كارد
- بطاقات الخصم الفوري Debit Cards
- خدمة كبار العملاء Platinum

### دائرة خدمات الشركات

- الخدمات التمويلية التجارية والصناعية والعقارية
- تمويل الأصول الثابتة
- حسابات الجاري مدين الثابت والمتحرك
- خطابات الضمان
- الإعتمادات المستندية
- الكفالات البنكية
- بوالص التحصيل
- الإستشارات المالية

### تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر:

- التمويل بضمان الذهب
- تمويل مشاريع إنتاجية
- تمويل المشاريع المنزلية والنسوية
- تمويل إحتياجات الموسم
- تمويل المجموعات
- تمويل الحاسوب الشخصي (PSD)
- تمويل سيارات العمومي
- تمويل مشاريع ذوي الإحتياجات الخاصة
- تمويل المشاريع الشبابية
- تمويل مشاريع تمكين المرأة

### خدمات الخزينة والاستثمار

- الاستثمار بالسندات المحلية والعالمية
- خدمة العقود الآجلة وعقود الخيار لأغراض التحوط
- خدمة سوق السلع والمعادن الثمينة
- خدمة الصناديق الاستثمارية
- خدمة الحفظ الأمين

### سوق تبادل العملات

- العمليات الآنية (Spot Rate): هي خدمة بيع وشراء العملات الأجنبية بحيث تكون تغطية الصفقة فورية.
- العمليات الآجلة (Forward Rate): وهي خدمة بيع وشراء العملات الأجنبية بحيث تكون تغطية الصفقة مستقبلياً وفي تاريخ محدد متفق عليه
- عمليات المقايضة (Swap Rate): وهي مقايضة عملة بعملة أخرى ولفترة محددة متفق عليها .
- عمليات حق الشراء والبيع (Option): بحيث يكون للعميل حق لشراء أو بيع لعملة معينة عند سعر معين ولفترة معينة وهي تمثل بوليصة تأمين على السعر المراد شرائه أو بيعه.

### الخدمات البنكية الأخرى

- خدمة الصيرفة الإلكترونية
- الخدمة المصرفية عبر الهاتف المحمول (TNB موبايل)
- خدمات الحسابات بأنواعها
- خدمة الصراف الآلي
- خدمة الرسائل القصيرة
- خدمة الحوالات الخارجية
- خدمة الحوالات السريعة (ويسترن يونيون)
- خدمات التسديد الآلي للخدمات العامة المقدمة من مختلف المؤسسات
- خدمة تسديد الضريبة
- خدمة صناديق الأمانات
- خدمة تحصيل الشيكات

### سوق الودائع

- قبول الودائع بجميع العملات القابلة للتحويل ولجميع الفترات وبأسعار منافسة
- تشجيع حسابات التوفير وخاصة تلك المرتبطة بعمل مجموعات التضامن والتكافل.
- حساب التوفير الأول للمرأة الفلسطينية (حياتي)
- حساب توفير الوطني
- حساب التوفير العادي

## الوضع التنافسي

### أكبر خمسة عشر مساهما

ENTERPRISE INVESTMENT COMPANY	SIRAJ PALESTINE FUND I ,LTD
18.54% 13,903,690	20.00% 14,999,999
بنك الاتحاد/الاردن	شركة الاتصالات الفلسطينية
10.00% 7,500,000	16.74% 12,553,318
RASMALA PALESTINE EQUITY FUND - T	شركة بيرزيت للادوية
2.39% 1,793,486	3.33% 2,500,000
شركة اوركيد الاستثمارية	SIRAJ PALESTINE FUND I HOLDING
2.15% 1,610,000	2.17% 1,626,200
شركة مجموعة الرواد العربية للتنمية والاستثمار	شركة ترست العالمية للتأمين
1.84% 1,382,830	2.00% 1,500,000
منال عادل رفعت زريق	سمير هلال محمد زريق
1.47% 1,105,709	1.57% 1,175,500
شركة السنايل للتجارة والاستثمار	شركة مسار العالمية للاستثمار م.ذ
1.00% 750,000	1.38% 1,035,548
صندوق توفير عمال وموظفي شركة بيرزيت للأدوية	
	0.59% 439,000

النتائج المالية المميزة للبنك الوطني والتي جاءت نتيجة التطبيق الفعال لخطة الإستراتيجية الطموحة مكّنت البنك من تغيير ترتيبه التنافسي ومن احتلال مراكز متقدمة بين البنوك الفلسطينية، فحلّ في المركز الثاني بين البنوك الفلسطينية في العام 2015 من حيث قيمته السوقية والتي بلغت 119.25 مليون دولار أمريكي حيث عمل البنك على رفع رأس ماله المدفوع من 70.9 مليون دولار كما في نهاية العام 2014 إلى 75 مليون دولار في مطلع العام 2015، ليصبح بذلك ثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث حجم رأس المال المدفوع.

وعلى صعيد ترتيب البنك التنافسي فيما يتعلق بالموجودات، احتل البنك الوطني المركز الأول بين البنوك الفلسطينية من حيث نمو الأصول بنسبة بلغت 20.68% والمركز الثاني من حيث حجمها والتي بلغت ما قيمته 820.27 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2015.

وحقق البنك تقدماً ملحوظاً أيضاً في زيادة حصته السوقية على صعيد الودائع والتسهيلات، إذ احتل المركز الأول بين البنوك الفلسطينية من حيث نسبة نمو وودائع العملاء والتي بلغت حوالي 30% بالمقارنة مع نسبة نمو بلغت حوالي 15% في إجمالي وودائع العملاء في البنوك الفلسطينية وتبلغ حصة البنك الوطني من إجمالي وودائع العملاء في البنوك الفلسطينية 11% في نهاية العام 2015 مقارنة مع ما نسبته 10% في نهاية عام 2014.

أما فيما يخص التسهيلات الائتمانية المباشرة، استطاع البنك الوطني أن يحتل المركز الثاني بين البنوك الفلسطينية من حيث حجم نمو هذه المحفظة بنسبة بلغت 35% مقارنة مع إجمالي نمو بلغت نسبته حوالي 25% لجميع البنوك الفلسطينية في محفظة التسهيلات.

يعمل البنك الوطني حالياً من خلال احد عشر فرعاً منتشرة في كل من مدن رام الله، ونابلس، والخليل، وجنين، ودورا، وبيت لحم، ودير جريز، وعقربا ويخطط لافتتاح 4 فروع جديدة في العام 2016.



بخطى واثقة

أعضاء مجلس الإدارة

# أعضاء مجلس الإدارة كما بتاريخ 2015-12-31

## طلال كاظم عبد الله ناصر الدين رئيس مجلس الإدارة



صفة التمثيل:  
شخصي

أسس وعمل في شركة بيرزيت للأدوية منذ عام 1974 وأصبح مديراً عاماً لها في عام 1984 ورئيساً لمجلس إدارتها في عام 1991 وحتى يومنا هذا. عضواً سابقاً في صندوق الاستثمار الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية. أحد مؤسسي مركز التجارة الفلسطيني وجمعية رجال الأعمال الفلسطينية واتحاد الصناعات الفلسطينية حيث ترأس الاتحاد في الأعوام 1999 وحتى 2003. يتأسس مجالس إدارة البنك الوطني وشركة التكافل الفلسطينية للتأمين، وبتروبال للزيوت المعدنية، ولوتس للاستثمارات المالية، وشركة أبراج للتنمية والاستثمار، وعضو مجلس إدارة في شركة الاتصالات الفلسطينية. يحمل ناصر الدين شهادة الماجستير في الكيمياء من الجامعة الأمريكية في بيروت.

## عمر منيب المصري نائب رئيس مجلس الإدارة



صفة التمثيل:  
شركة المشاريع الاستثمارية

عمر منيب المصري رجل أعمال معروف على مستوى العالم العربي و يمتلك خبرة 24 عاماً في القطاع المصرفي. يشغل منصب المدير التنفيذي لشركة Edgo منذ العام 2006، وهي شركة إقليمية رائدة في مجال البنية التحتية والنفط والغاز والمياه وقطاع الطاقة. أسس المصري عام 1996 مجموعة أطلس الاستثمارية التي تعنى بالاستثمار المصري على مستوى اقليمي وتولى ادارتها. في العام 2004 استحوذ البنك العربي على المجموعة وضمها لتصبح الذراع الاستثماري له (التي تعرف اليوم بـ AB Invest)، وعلى اثر ذلك تم تعيين المصري كأول رئيس للاستثمارات المصرفية العالمية لدى البنك العربي. قام المصري ايضاً بتمثيل البنك العربي بعدة شركات شقيقة ومملوكة من قبله، ومن ضمنها البنك العربي الوطني في السعودية. يعتبر المصري أول الحاصلين على رخصة مستشار مالي ووسيط مالي ومدير استثمار من قبل هيئة الأوراق المالية في الأردن. تم دعوة المصري في عام 2004 ليساهم في تأسيس Dubai International Financial Exchange من خلال عضوية في DIFX Practitioner Commission.

في اوائل التسعينيات، عمل المصري مديراً للاستثمارات المالية لدى Foreign & Colonial Emerging Markets في المملكة المتحدة، حيث اسس وأدار أول صندوق استثماري للشرق الأوسط في العالم والذي تم ادراجه في بورصة نيويورك. يحمل المصري شهادة البكالوريوس في العلوم المصرفية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وتابع مسيرته الأكاديمية بإكمال دورة تدريبية مكثفة لمدة سنتين في التسهيلات الائتمانية في Philadelphia National Bank/Wharton Business School في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى اثره عمل على ادارة محفظة التسهيلات لـ Philadelphia National Bank في اليابان وتايلاند. انضم المصري الى Young Presidents' Organization في العام 2001، وتم اختياره في عام 2009 كأفضل قيادي شاب من قبل منتدى الاقتصاد العالمي.

## سمير زريق عضواً



صفة التمثيل:  
شركة مسار العالمية للاستثمار

رجل أعمال بارز، وهو شريك في شركة مسار العالمية القابضة والتي تدير مجموعة من الشركات التابعة وشبكة متنوعة من الاستثمارات. يشرف السيد زريق على استثمارات المجموعة في القطاع المالي منذ أكثر من 15 عاماً ضمن خبرته الاستثمارية التي تجمع بين قوة المعرفة وبراعة المهارات والتي قاد بإثرها العديد من الشركات للتفوق في أدائها مقارنة بأقرانها.

يشغل السيد زريق منصب عضو في لجنة الاستثمار التابعة لصندوق سراج فلسطين الأول، الصندوق الاستثماري المتخصص في الاستثمار في الملكية الخاصة في فلسطين برأس مال قدره 90 مليون دولار، ويوجه فريق مديري الاستثمار في صفقات استراتيجية ضمن مهاراته الفريدة في التفكير التحليلي والتفاوض وإدارة الأصول. ومن خلال منصبه كرئيس تنفيذي لشركة سهم للاستثمار والأوراق المالية، شركة وساطة وخدمات استثمارية فلسطينية رائدة، قاد السيد زريق الشركة للتوضع في أعلى الرتب من حيث الحصة السوقية في بورصة فلسطين والشراكات الاستراتيجية وخدمات الأبحاث وإدارة الإصدار، ليحتد تقانيه في رفع معايير الخدمات المالية في فلسطين. ومسجراً لشبكة علاقاته الناجحة ومهاراته القيادية، يتأسس السيد زريق مجلس إدارة شركة فلسطين للاستثمار والإنماء، شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة فلسطين، كما يشغل منصب عضو مجلس إدارة في البنك الوطني، البنك الأسرع نمواً في فلسطين. أيضاً، يشغل السيد زريق منصب عضو مجلس إدارة في شركة بيتي للاستثمار العقاري، المطور العقاري لمدينة روابي، أول مدينة فلسطينية يتم تصميمها وفق مخطط تنظيمي هيكلية وبشراكة مع شركة الديار القطرية. وضمن إخلاصه للنجاح والتشبيك على مستوى العالم، يشغل السيد زريق مركز رئيس منظمة الرؤساء الشباب YPO - فرع فلسطين. كما ويلتزم السيد زريق بالتنمية المستدامة للقطاع الخاص الفلسطيني من خلال تعزيز عناصر النشاط الاقتصادي ويشغل منصب رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين/ القدس ورئيس مجلس إدارة اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين ونائب رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب. يحمل زريق شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة بيرزيت.

## سلامة خليل عضواً



صفة التمثيل:  
شركة الإتصالات الفلسطينية

انضم السيد سلامة خليل للعمل في مجموعة الاتصالات الفلسطينية كرئيس للإدارة المالية في شهر آذار من العام 2013، ليتولى مهمة إدارة الشؤون المالية والإدارية في المجموعة، ويشتمل الدور الذي يقوم به السيد خليل بالأشرف وتطوير الادارة المالية والإدارية والموارد البشرية والتخطيط ووضع الإستراتيجيات المالية في المجموعة. عمل السيد خليل كنائب للرئيس للشؤون المالية في مجموعة بلوم القابضة في أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة، وقبل انتقاله للعمل في مجموعة بلوم، عمل السيد خليل كمدير للتدقيق في شركة أرنست ويونج في رام الله. السيد خليل حاصل على شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة بيرزيت منذ عام 2000 إلى جانب العديد من الشهادات الدولية المتخصصة في المجالات المالية والمحاسبية وهي (CPA, CIA, CPFS, MFC)



صفة التمثيل:

#### شركة المشارق الاستثمارية

### دينا منيب المصري

عضواً

دينا منيب المصري، عضو مجلس ادارة للعديد من شركات القطاع الخاص والعالم الكبيرة في فلسطين، ومعروفة على الصعيد المحلي بنشاطها في دعم المجالات الخيرية والمبادرات التي تمزج التنمية الثقافية وتمكين الفلسطينيين من خلال مؤسسة منيب رشيد المصري للتنمية.

عملت المصري في التسعينات في بنك Manufacturers Hanover في مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة 3 سنوات، ثم انتقلت الى بريطانيا لإدارة مكتب العائلة هناك. في العام 1995 انتقلت المصري الى فلسطين حيث شاركت عائلتها في انشاء العديد من الشركات في مختلف القطاعات والتي شملت شركات السلع الاستهلاكية، والمشروبات، والبناء بالإضافة الى شركات تجارة السيارات.

تحمل المصري شهادة الماجستير في الدراسات البيئية بالإضافة الى شهادة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية.

### كمال أبو خديجة

عضواً



صفة التمثيل:

#### شركة الإتصالات الفلسطينية

يشغل السيد كمال ابو خديجة حالياً منصب مدير عام شركة راسل اكسبريس/فيديكس وهو شريك رئيسي فيها، ويزخر تاريخه العملي بترؤسه لعديد من المناصب في شركات فلسطينية رائدة، اذ عمل ابو خديجة كنائب رئيس تنفيذي وكمدیر مالي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية والتي يمثلها في مجلس ادارة البنك الوطني.

كما وشغل أبو خديجة منصب المدير المالي لكل من شركة التوريدات الطبية وشركة يونيبال وشركة المشروعات الوطنية- كوكا كولا. وخلال عمله مع هذه الشركات، قاد أبو خديجة العديد من عمليات اعادة الهيكلة والشراء والبيع والاندماج الهامة التي حدثت فترة عمله.

خدم أبو خديجة كمعضو مجلس ادارة في عديد من الشركات الفلسطينية مثل بريكو، وبوابة أريحا، وفيتيل وغيرها. بالإضافة الى عضويته في مجالس ادارة بعض المؤسسات الأهلية.

يحمل أبو خديجة شهادة الماجستير في ادارة الأعمال من جامعة كيلوغ الأمريكية التابعة لجامعة نورثوستيرن بولاية شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية.



صفة التمثيل:

#### شركة فلسطين للتنمية والاستثمار «باديكو»

### معز ملح

عضواً

معز ملح هو المدير العام لشركة الاتصالات الفلسطينية «بالتل»؛ المشغل الوطني الرائد لخدمات الهاتف وخدمات النطاق العريض في فلسطين والتي تأسست عام 1997 كشركة مساهمة عامة.

شغل ملح منصب المدير العام لشركة الاتصالات الفلسطينية في شهر تشرين الأول للعام 2014، وذلك للمساهمة في تحسين وتطوير أداء الشركة في مختلف مجالات عملها.

ومنذ تعيينه حرص ملح على تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز تجربة المشتركين عبر إطلاق عدد من المبادرات المميزة، كان أهمها الاستثمار باستخدام التقنيات الأكثر تطوراً لتزويد المشتركين بسرعات عالية وبجودة فائقة بأسعار أقل أو بنفس الأسعار الحالية، وتجلت تلك الاستثمارات بمد شبكة الألياف الضوئية المنزلية في عدد من المدن، وتقديم خدمات الترفيه عبر شبكة الانترنت وإثراء المحتوى التلفزيوني عبر تقنية IP-TV وأجهزة الاستقبال الرقمية .

قبل انضمامه للعمل في «بالتل» شغل ملح منصب مدير عام لشركة الاتصالات الخلوية جوال، الشركة الخلوية الرائدة في فلسطين، وعلى مدار أربعة أعوام، نجح ملح بقيادة فريقه لتنفيذ خطة إستراتيجية شاملة حققت أعلى مستويات من جودة الخدمة ورضى المشتركين، وتلك الخطة مكنت جوال من المحافظة على حصتها في السوق، بالرغم من دخول منافس إلى سوق مشغلي الهواتف الخلوية في فلسطين في تشرين الثاني 2009.

كانت بداية مسيرته المهنية في شركة جوال منذ 16 عاماً، وتكلفت تلك المسيرة بالتصميم والعمل الجاد بتوليه أعلى المناصب الإدارية كمديراً لإدارة المبيعات والتسويق، وذلك قبل توليه لمنصب مدير عام الشركة في العام 2010.

ملح حالياً هو عضواً في اللجنة التنفيذية لمجموعة الاتصالات الفلسطينية، وعضو مجلس إدارة جمعية مجموعة الاتصالات، والبنك الوطني، وشركة مطاحن القمح الذهبي. ولشغفه الكبير بالرياضة يتراأس ملح «الاتحاد الفلسطيني للرياضة للجميع» منذ العام 2013.

وعلى الصعيد الأكاديمي، يحمل شهادة البكالوريوس في المحاسبة والمالية، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال، وخلال مسيرته المهنية شارك في العديد من المؤتمرات الدولية والبرامج التدريبية المتقدمة.

### نمر عبد الواحد

عضواً



صفة التمثيل:

#### شركة مسار العالمية للاستثمار

يشغل السيد نمر عبد الواحد حالياً منصب الرئيس المالي لشركة بيتي للاستثمار العقاري- الشركة المطورة لمدينة روابي الفلسطينية- عمله لأكثر من ثلاثة عشر عاماً في مجال الإدارة المالية والتدقيق أكسبه خبرة كبيرة في التحليل المالي وإدارة المخاطر، ووضع الموازنات والخطط المالية، محاسبة البنوك، إضافة إلى كفاءة في تقييم الأهداف المالية وخطط الأعمال على المدى القصير والطويل. سابقاً لالتحاقه بشركة بيتي، عمل على مدى سبع سنوات في تدقيق الحسابات حيث شغل منصب مدير تدقيق في شركة أرنست ويونغ العالمية. إضافة إلى ما ذكر هو عضو مجلس إدارة في عدد من الشركات الفلسطينية جزء منها مدرج في سوق فلسطين للأوراق المالية. السيد عبد الواحد حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، وعلى شهادة مدقق حسابات قانوني من الولايات الأمريكية المتحدة (CPA)، كما أنه عضواً في الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين.

## دور رئيس مجلس الإدارة

يمارس رئيس مجلس الإدارة جميع المهام والصلاحيات الممنوحة له بموجب القوانين النفاذة في فلسطين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ويقوم بممارسة المهام والصلاحيات المفوضة إليه من المجلس، ويراعى في منصب رئيس المجلس الفصل بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام.

### يقوم رئيس مجلس الإدارة بالأدوار الرئيسية التالية:

- الإشراف ومتابعة سير أعمال البنك والسياسة التي يرسمها المجلس لتحقيق أهداف البنك وغاياته، ويقوم بمتابعة تقييم الأداء العام للبنك وفقاً للاستراتيجيات والخطط والأهداف والسياسات والموازنات المعتمدة من مجلس الإدارة.
- الحفاظ على علاقة بناءة ما بين إدارة البنك وأعضاء مجلس الإدارة، ويساهم في ترويج ثقافة مؤسسية تشجع على النقد البناء ووجهات النظر المختلفة ومناقشتها في إطار عملية صنع القرار.
- يتأكد من حصول أعضاء المجلس والمساهمين على المعلومات الكافية في الوقت المناسب.

## اجتماعات مجلس الإدارة

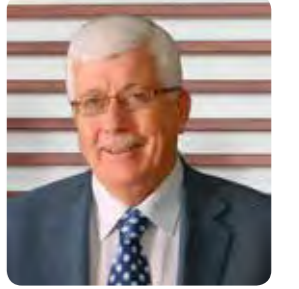
تم عقد ستة اجتماعات لمجلس الإدارة خلال العام 2015 كما في التفاصيل الواردة أدناه:

الأعضاء	المنصب	عدد مرات الحضور	نسبة الحضور
السيد طلال ناصر الدين	رئيس المجلس	6	100 %
السيد عمر المصري	نائب رئيس المجلس	6	100 %
السيد سمير زريق	عضوا	6	100 %
السيدة دينا المصري	عضوا	6	100 %
السيد سلامة خليل	عضوا	6	100 %
السيد كمال أبو خديجة	عضوا	6	100 %
السيد معن ملحم	عضوا	3	50 %
السيد نمر عبد الواحد	عضوا	6	100 %
السيد عصام سلفيتي	عضوا	4	67 %

- تم ترشيح السيد معن ملحم ممثلاً عن باديكوي في شهر تموز 2015

## عصام سلفيتي

عضواً



صفة التمثيل:  
بنك الاتحاد الأردني

يشغل السيد عصام سلفيتي منصب رئيس مجلس إدارة «بنك الاتحاد» منذ عام 1997، وقد استطاع أن يقدم خلاصة خبراته الممتدة على مدار 48 عاماً في القطاعين الاقتصادي والمصرفي للمساهمة في إثراء إستراتيجية البنك وخططه للنمو والتطور، علماً أنه كان قد شغل منصب مدير عام البنك ما بين عامي 1989 و2008.

في عام 2006، قام بتأسيس شركة فرعية تابعة ومملوكة كاملة لبنك الاتحاد باسم «الاتحاد للوساطة». إلى جانب ذلك يتولى عصام سلفيتي حالياً رئاسة مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية، وهو عضو في مجلس إدارة كل من مؤسسة الملك الحسين، وشركة زارا للاستثمارات، ومؤسسة التعليم لأجل التوظيف الأردنية حيث يشارك أيضاً في عضوية مجلس الأمناء للمؤسسة، ولم يغفل سلفيتي عن اهتمامه بالجانب التعليمي فهو عضو في مجالس إدارة مدرسة البكالوريا ومدرسة البويبل.

وكان قد شغل في السابق مناصب عدة أبرزها عضوية مجلسي إدارة مجلس التعليم العالي التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وشركة سلفيتي وأولاده للصرافة في عمان وبيروت، وشركة الاتحاد لتطوير الأراضي، وشركة مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر، وجمعية رجال الأعمال الأردنيين، ونادي الأعمال الأردني السويسري، والجمعية الأردنية البريطانية، ومعهد البحر الأحمر للفنون السينمائية، إضافة إلى منصب نائب مدير عام المؤسسة المالية العربية، كما كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد السياحية التكاملية، وقد كان عضو في مجالس أمناء الجامعة الأردنية.

ولد السيد عصام سلفيتي في فلسطين في مدينة يافا عام 1944. وقد حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1967. ويعتبر سلفيتي شخصية اقتصادية مرجعية في السوق الأردني، وله العديد من الإنجازات الداعمة للاقتصاد الأردني بشكل عام وللقطاع المصرفي بشكل خاص. هذا ولم يغفل عن دوره في دعم المجتمع وضرورة تقديمه لرسالة سامية ترنو للنهوض به، فشارك في فعاليات مختلفة داعمة للتعليم والثقافة في المملكة، ومن ذلك توليه لرئاسة مجلس إدارة مهرجانات الأردن الذي أقيم عام 2010.

## اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

### لجنة المكافآت والترشيحات

- طلال ناصر الدين – رئيساً
- عمر المصري – عضواً
- سمير زريق – عضواً
- عصام سلفيتي – عضواً

### لجنة التدقيق

- نمر عبد الواحد – رئيساً
- معن ملحم – عضواً

### لجنة التسهيلات

- سمير زريق – رئيساً
- طلال ناصر الدين – عضواً
- دينا المصري – عضواً
- كمال أبو خديجة – عضواً

### لجنة الإستثمار

- عمر المصري – رئيساً
- طلال ناصر الدين – عضواً
- سلامة خليل – عضواً
- سمير زريق – عضواً
- عصام سلفيتي – عضواً

### لجنة المخاطر والحوكمة

- كمال أبو خديجة – رئيساً
- نمر عبد الواحد – عضواً
- معن ملحم – عضواً

### ممارسات مجلس الإدارة وتضارب المصالح

تطوي الحاكمية المؤسسية لدى البنك الوطني على أبعاد تتصف بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية فيما يتعلق بممارسات المجلس وتضارب المصالح من خلال قيام كل عضو في المجلس وكل مسؤول رئيسي في البنك بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بوجود أو إمكانية وجود تضارب بين مصالحه ومصالح البنك، بذل كافة الجهود اللازمة التي تضمن عدم تضارب المصالح الشخصية مع مصالح البنك لأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين في البنك، كما يجب على كل عضو في المجلس وكل مسؤول رئيسي الإفصاح عن ذمته المالية ومصالحه الشخصية بشكل مباشر أو غير مباشر.

### الإقرارات التي تم اتخاذها خلال العام 2015

- يقر مجلس إدارة البنك الوطني بأنه لا توجد أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل المصرف، كما ويؤكد ويقر صحة الأمور التالية:
- صحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات المالية الواردة في التقرير السنوي.
  - وجود نظام رقابة فعال في المصرف وأنظمة ضبط ورقابة داخلية على الإبلاغ المالي في البنك ويؤكد على المحافظة على هذه الأنظمة.
  - وجود إطار عمل مستخدم لتقييم فاعلية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في المصرف.
- كما وتم اتخاذ كافة القرارات خلال العام 2015 بالتصويت عليها بالإجماع من قبل مجلس إدارة البنك.

# اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ومهامها

## اللجان التنفيذية

### لجنة التسهيلات

تتألف لجنة التسهيلات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة، وتكون ذات مهام وصلاحيات محددة ومكتوبة معتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويترتب على لجنة التسهيلات المهام والصلاحيات التالية:

1. دراسة ملفات التسهيلات وإقرار منح التسهيلات التي تتجاوز 750 ألف دولار أمريكي.
2. إطلاع مجلس الإدارة بشكل وافٍ ودوري على وضع المحفظة الائتمانية للبنك من حيث حجمها والتطورات الناشئة عليها والتسهيلات المصنفة والمخصصات المعدة لمواجهة أية خسائر وجهود المتابعة والتحصيل. ويفترض باللجنة إعلام مجلس الإدارة بشكل فوري بأي تغيرات جوهرية تطرأ على وضع المحفظة الائتمانية للبنك.
3. وضع السياسة الائتمانية للبنك وشروط منح التسهيلات والضمانات والسقوف الائتمانية وحدود صلاحيات لجنة التسهيلات في الإدارة العامة ولجان التسهيلات في الفروع، بما يتوافق مع القوانين وتعليمات سلطة النقد وقرارات وتوصيات لجنة إدارة المخاطر والمعايير البنكية وعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة، كما تترتب على اللجنة مسؤولية مراجعة السياسات الائتمانية دورياً وتحديثها بما يتناسب مع التطورات في البيئة الاقتصادية والسياسية والبنكية والتغيرات في وضع البنك.

4. إقرار الخطط التسويقية المعدة من الإدارة التنفيذية لمنح التسهيلات الائتمانية بكافة أشكالها.
5. التأكد من التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية وبالصلاحيات التي يحددها مجلس الإدارة.
6. دراسة طلبات منح و/أو تجديد التسهيلات والتمويل المرفوعة من لجنة التسهيلات في الإدارة التنفيذية واتخاذ القرار المناسب بشأنها وفق الصلاحيات والسقوف المناطة باللجنة، ورفع التوصيات على طلبات التسهيلات ذات المبالغ التي تزيد

عن صلاحيات اللجنة مشفوعة بالتسييبات اللازمة لمجلس إدارة البنك.

7. دراسة وضع الديون المتعثرة القائمة ووضع الخطط اللازمة للعمل على تخفيضها والتأكد من مدى كفاية المخصصات مقابلها وفقاً لتعليمات سلطة النقد إضافة لتقديم التوصيات المتعلقة بإعدام هذه الديون.

دورية اجتماع اللجنة: أسبوعي

### لجنة الاستثمار

تتألف لجنة الاستثمار من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة وله أن يعززها بأعضاء من الإدارة التنفيذية والأقسام المعنية على أن تكون أغلبية أعضائها من مجلس الإدارة، وتكون ذات مهام وصلاحيات محددة ومكتوبة معتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويترتب على لجنة الاستثمار المهام والصلاحيات التالية:

8. الإطلاع على جميع التقارير والدراسات المتعلقة بوضع التوظيفات الخارجية واستثمارات البنك الحالية وأوضاع الأسواق المالية المحلية والدولية وجميع البيانات التي تمكن اللجنة من أداء مهامها بكفاءة ومهنية.
9. إطلاع مجلس الإدارة وبشكل دوري على وضع محافظ البنك الاستثمارية، وإطلاعها دون تأخير بأي تغيرات جوهرية تطرأ على وضع هذه الاستثمارات.
10. وضع السياسة الاستثمارية للبنك ومراجعتها وتحديثها دورياً والتأكد من توافقها مع القوانين والتعليمات السارية والمعايير البنكية، وعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة عليها، على أن تحدد السياسة بشكل واضح آلية اتخاذ القرارات الاستثمارية وسقوف الصلاحيات وسقوف المراكز المختلفة بما يتوافق مع توصيات وقرارات لجنة إدارة المخاطر.
11. الموافقة على الاستثمار وامتلاك الأوراق المالية المختلفة وفقاً للصلاحيات المحددة للجنة من قبل مجلس الإدارة ورفع التوصيات لمجلس الإدارة حول القرارات الاستثمارية التي تتجاوز صلاحية اللجنة.

12. التأكد من التزام الإدارة التنفيذية بتنفيذ القرارات الاستثمارية وبالسقوف والصلاحيات المحددة من اللجنة.

دورية اجتماع اللجنة: اجتماع كل شهرين

## اللجان الرقابية

### لجنة المكافآت والحوافز

تتألف لجنة الانتقاء والمكافآت في البنك من أربعة أعضاء، وتتولى اللجنة وإجراءات ترشيح أعضاء مجلس الإدارة، وسياسات مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين، وعمليات تقييم المجلس والمدراء التنفيذيين، وضع خطط الإحلال الوظيفي، كما تقوم هذه اللجنة بتحديد تعويضات أعضاء مجلس الإدارة بما يشمل الرواتب والمكافآت وغيرها، وتتولى هذه اللجنة أية مسؤوليات تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة من حيث التدريب المستمر والوصول إلى المعلومات والدعم الفني.

- تتولى لجنة المكافآت والحوافز مسؤولية توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من اطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل البنكي. وتحقيقاً لذلك يقوم البنك بتشجيع أعضاء مجلس إدارته على حضور الندوات والمناسبات التي تتيح لهم فرصة اللقاء مع المؤسسات والشركات المحلية والعالمية.
- توصي لجنة المكافآت والحوافز بالمكافآت (بما في ذلك الراتب الشهري والميزات الأخرى) للمدير العام. كما تقوم اللجنة بمراجعة المكافآت (بما في ذلك الرواتب) الممنوحة لباقي أعضاء الإدارة التنفيذية.
- تتولى لجنة المكافآت والحوافز، مسؤولية التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك تضمن أن تكون المكافآت والرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم،

وبما يتماشى مع المكافآت والرواتب الممنوحة من قبل البنك المماثلة في السوق.

دورية اجتماع اللجنة: اجتماعين خلال العام

### لجنة التدقيق الداخلي

تتألف لجنة التدقيق من عضوين من مجلس إدارة ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمؤهلات العملية والخبرة العملية في مجال المحاسبة والإدارة المالية، كما تقوم لجنة التدقيق بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات الجهات الرقابية بالإضافة إلى أفضل الممارسات وإرشادات لجنة بازل وتتولى اللجنة المهام التالية:

- تقوم اللجنة بتقديم التوصيات حول ترشيح المدقق الخارجي وتحديد أتعابه، وتقييم استقلالية المدقق الخارجي وموضوعيته ومراجعة خطة المدقق الخارجي والتأكد من احتوائها على كافة أنشطة البنك.
  - مراجعة القوائم المالية المرحلية والسنوية للبنك ومناقشتها مع الإدارة والمدقق الخارجي بالإضافة للأحكام والتقدير المتعلق بالقوائم المالية.
  - الإشراف المباشر على دائرة التدقيق الداخلي والتأكد من توفر النزاهة والموضوعية في عمل التدقيق الداخلي من حيث قدرة التدقيق الداخلي على تنفيذ مهامه بحرية كاملة وبعيداً عن أي تحيز من خلال:
1. تقديم التوصيات بخصوص اختيار وتعيين وإنهاء خدمة مدير التدقيق الداخلي والموازنة المخصصة للتدقيق وتحديد رواتبهم ومكافآتهم وعلاواتهم السنوية
  2. مراجعة واعتماد خطة التدقيق السنوية وميثاق التدقيق
  3. وضع آلية واضحة لمساءلة مدير وموظفي التدقيق الداخلي
  4. متابعة مدى استجابة الإدارة لتوصيات اللجنة والنتائج التي تتوصل إليها
  5. مراجعة التقارير المعدة من دائرة التدقيق الداخلي ومتابعة تصويب المخالفات

- الإشراف على التزام البنك بالمتطلبات القانونية والتنظيمية
- التنسيق مع لجنة إدارة المخاطر بما يكفل بيان وضع البنك المالي وأدائه.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير سلطة النقد ومتابعة الإجراءات المتخذة والتأكد من تنفيذها ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة.
- مراجعة التقارير التي يعدها مراقب الامتثال في البنك ومتابعة التزامه بدليل إجراءات العمل ومدى شمول تقارير لكافة نواحي العمل وفق متطلبات سلطة النقد ذات العلاقة، وذلك بهدف الوصول إلى أقصى درجات الامتثال للقوانين والتعليمات والأنظمة والممارسات المصرفية السليمة.
- تحرص اللجنة على تطبيق نظام يتيح للموظفين الإبلاغ بشكل سري عن مخاوفهم بشأن المخالفات المحتملة وبطريقة تجعل من الممكن التحقيق في هذه المخالفات بشكل مستقل ومتابعتها دون تعرضهم للعقاب من رؤسائهم أو المعاملة السيئة من زملائهم وتتولى لجنة التدقيق المتابعة والتحقق من الملاحظات التي ترددها بموجب الآلية المعتمدة من المجلس.
- قيام اللجنة بصورة منتظمة بتقديم تقارير عن أعمالها إلى مجلس الإدارة.

دورية اجتماع اللجنة: اجتماع كل شهرين

## لجنة إدارة المخاطر والحوكمة

تتألف لجنة المخاطر من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة يشكل مجلس الإدارة و تكون أغلبية أعضاء هذه اللجنة من مجلس الإدارة، وتكون ذات مهام وصلاحيات محددة ومكتوبة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة، ويترتب على لجنة إدارة المخاطر تحديد وإدراك كافة أنواع المخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها البنك، بما يشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، مخاطر أسعار الفوائد، وأسعار الصرف، وأسعار السلع) ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر عدم الامتثال ومخاطر الدول ومخاطر السمعة وأية مخاطر أخرى) كذلك تتولى اللجنة الإشراف على إطار حوكمة البنك

وتمارس اللجنة المهام التالية:

- يجب أن تقوم اللجنة بالتأكد من وجود بيئة مناسبة لإدارة المخاطر في البنك بحيث يشمل ذلك دراسة مدى ملائمة الهيكل التنظيمي للبنك ووجود كادر مؤهل يعمل بشكل مستقل على إدارة المخاطر الأساسية التي تواجه البنك، وفق نظام واضح لإدارة المخاطر، على أن يوفر هذا النظام بالحد الأدنى ما يلي:
- 1. توفر المراقبة الملائمة للمخاطر من قبل المجلس والإدارة العليا.
- 2. تحديد وقياس وضبط كافة المخاطر المرتبطة بالأنشطة البنكية.
- 3. إيجاد السبل الملائمة لتخفيض مستوى المخاطر والخسائر التي قد تتجم عنها.
- 4. الاحتفاظ برأس المال اللازم لمواجهتها.

- تقوم لجنة إدارة المخاطر بمراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس. وتقع على عاتق إدارة البنك التنفيذية مسؤولية تنفيذ هذه الإستراتيجيات بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات إدارة مختلف أنواع المخاطر.
- يتم اقتراح هيكل دائرة المخاطر، وعملية تطويرها من قبل الإدارة التنفيذية للبنك بحيث تتم مراجعته من قبل لجنة إدارة المخاطر واعتماده من المجلس.
- تواكب لجنة إدارة المخاطر التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك، وتقوم برفع تقارير دورية إلى المجلس حول تلك التطورات.

دورية اجتماع اللجنة: ربع سنوي

## ومن مهام لجنة الحوكمة

- الإشراف على تطبيق سياسة الحوكمة وذلك بالعمل مع الإدارة ولجنة التدقيق.
- تزويد المجلس بالتقارير والتوصيات بناء على النتائج التي تتوصل إليها من خلال القيام بمهامها بما يشمل تقييم مدى الالتزام بدليل حوكمة المصرف ومقترحاتها لتعديل الدليل حتى يتوافق مع الممارسات الفضلى.

دورية الاجتماع: مرتين خلال العام

# الإدارة التنفيذية كما هي بتاريخ 2015/12/31

## أحمد الحاج حسن المدير العام



يشغل السيد احمد الحاج حسن منصب المدير العام للبنك الوطني منذ اواخر العام 2010، قاد البنك خلال هذه الفترة الى انجازات كبيرة كان من أبرزها تصنيف البنك كالبانك الأسرع نموا في الشرق الأوسط للعام 2014. شغل الحاج حسن العديد من المناصب الهامة والحيوية، ففي العام 2009 عمل مديرا عاما للإدارة العامة للأوراق المالية في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، وتولى قبل ذلك عدة مناصب في سلطة النقد الفلسطينية ومنها: مديرا لدائرتي السلامة الكلية وإدارة الاحتياطي. وكانت بدايات مشواره العملي في الجامعة الأمريكية بمدينة جنين والذي عمل فيها محاضرا للعلوم المالية والمحاسبة في كلية التجارة. يحمل الحاج حسن شهادة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبة من جامعة برادفورد في بريطانيا، كما وحصل على شهادة دبلوم عالي في الأسواق المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الأردن، بالإضافة شهادة بكالوريوس في ادارة الأعمال من جامعة بيرزيت.

## مروان مزهر نائب المدير العام



يشغل السيد مروان مزهر منصب نائب المدير العام للبنك الوطني منذ اواخر العام 2012، ويعتبر مزهر من الرواد المؤسسين للبنك منذ نشأته وبداياته في العام 2006. شغل مزهر العديد من المناصب داخل اروقة البنك، فتولى منصب مساعد المدير العام للشؤون المالية والإستراتيجية في بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة عام 2011، بعد ان كان يعمل مديرا لدائرة الرقابة المالية في العام 2006. في العام 2005 عمل مزهر مدققا للحسابات في شركة KPMG. بدأ مزهر مشواره العملي في الإدارة الإقليمية للبنك العربي في العام 2002 لغاية 2005 حيث شغل هناك مناصب عديدة. يحمل مزهر شهادة الدكتوراه الفخرية في الإدارة الإستراتيجية من جامعة International Personnel Academy في أوكرانيا، وحاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت والتي أنهى منها أيضا دراسته للبكالوريوس في المحاسبة.

## أسامة حرز الله نائب المدير العام



يشغل السيد أسامة حرز الله منصب نائب المدير العام للبنك الوطني منذ نهاية العام 2012، والذي انتقل للعمل فيه اثر اندماج بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة مع البنك العربي الفلسطيني للاستثمار، بعد ان كان يشغل منصب نائب المدير العام في البنك الأخير منذ العام 1997. عمل حرز الله في وقت سابق مع البنك الأهلي الأردني في المملكة الأردنية الهاشمية، وفي العام 1994 تم انتدابه للعمل على إعادة تأهيل وافتتاح الفروع التابعة للبنك في فلسطين. يحمل حرز الله شهادة ماجستير في المحاسبة والضرائب من جامعة القدس، وحاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية في العام 1993.

## عساف بليدي مساعد المدير العام للخدمات المساندة

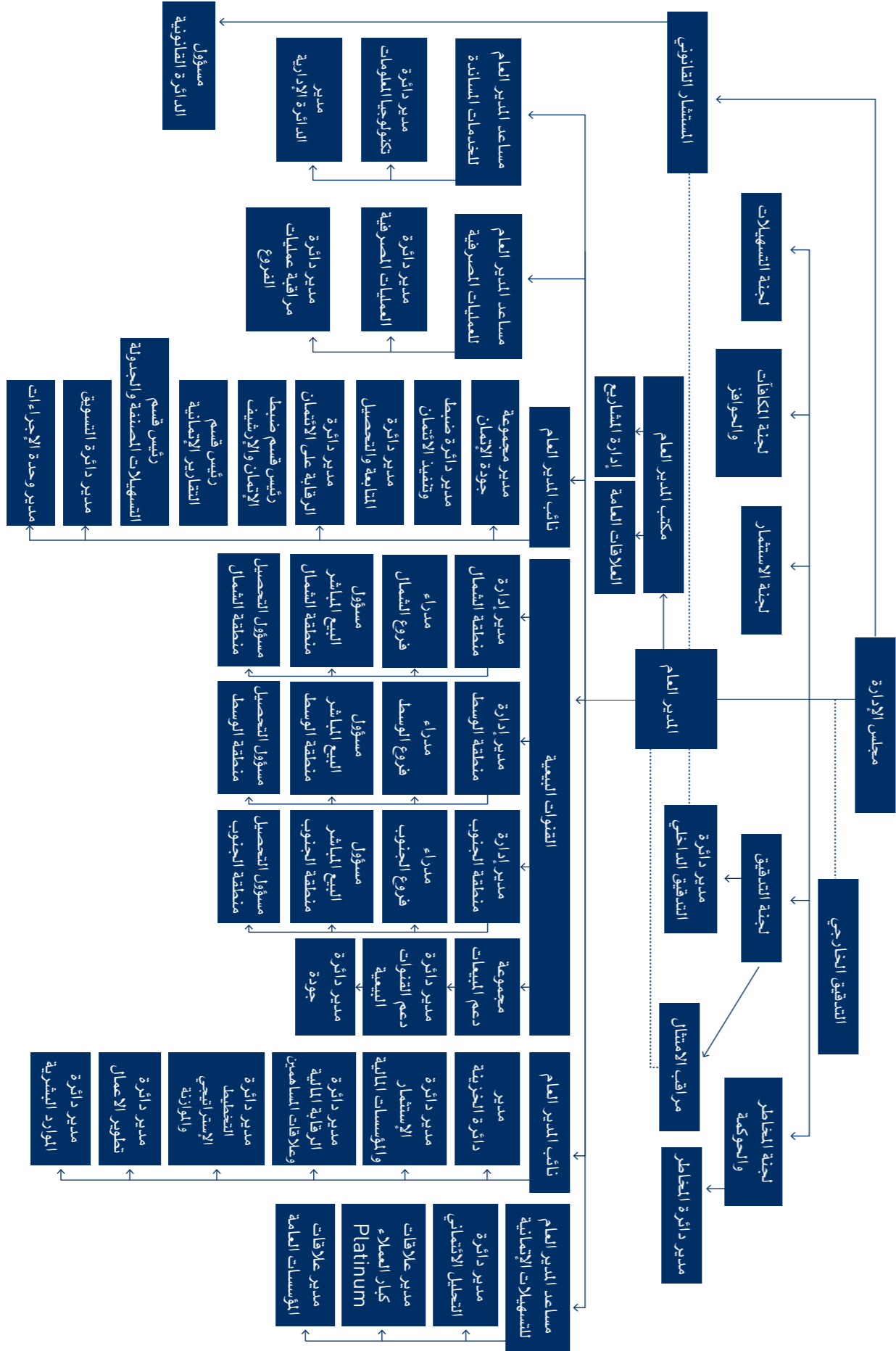


يشغل السيد عساف بليدي منصب مساعد المدير العام للخدمات المساندة في البنك الوطني منذ العام 2011. بدأ مشواره العملي منذ تأسيس البنك منذ العام 2005 بتوليه منصب مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات. في العام 1995 بدء بليدي عمله مع البنك الأهلي الأردني في فلسطين وشغل منصب رئيس قسم الحاسب الآلي لمدة 10 أعوام هناك. يحمل بليدي شهادة البكالوريوس في علم الحاسب الآلي من جامعة القدس.

## غسان الجبوسي مساعد المدير العام للعمليات المصرفية



يشغل السيد غسان الجبوسي منصب مساعد المدير العام لشؤون العمليات المصرفية والإجراءات في البنك الوطني وكان له دورا اساسيا ورئيسيا بتأسيس البنك منذ انطلاقة عام 2006. عمل سابقا في بنك القاهرة عمان مراقبا ومسئولا عن عدة دوائر وأقسام بالفروع والعمليات المصرفية وكان له دورا بارزا بإنشاء وتأسيس الدائرة هناك. يحمل الجبوسي شهادة بكالوريوس في العلوم المالية والمحاسبة من جامعة الجزائر في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.



## الهيكل التنظيمي لبنك 2015



**بهاء مصلح**  
مساعد المدير العام للتسهيلات

يشغل السيد بهاء مصلح منصب مساعد المدير العام للتسهيلات في البنك الوطني، عمل سابقاً في البنك الإسلامي العربي مديراً للاستثمار التمويلي لمدة خمسة أعوام، انتقل مصلح بعدها إلى البنك العقاري المصري العربي ليشغل منصب المدير التنفيذي للائتمان. وليلتحق بعدها بالبنك الوطني عام 2012 كمديراً لمجموعة الخدمات المصرفية. يحمل مصلح شهادة الماجستير في الإدارة المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في المملكة الأردنية الهاشمية.



**غسان حمدان**  
مدير التدقيق الداخلي

يشغل السيد غسان حمدان منصب مدير التدقيق الداخلي في البنك الوطني برتبة مساعد مدير عام، وكان له دوراً بارزاً في تأسيس البنك منذ نشأته في العام 2006 عندما كان يعرف ببنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة. تولى حمدان قبل ذلك العديد من المناصب في الإدارة الإقليمية لبنك القاهرة عمان في فلسطين والذي استمر بالعمل فيه لمدة اثني عشر عاماً، اذ بدء عمله كمفتشاً ليرتقى ويصبح رئيساً لفريق المفتشين وينتهي به الأمر مديراً لدائرة التدقيق الداخلي للبنك في فلسطين. يحمل حمدان شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة بغداد في العراق، بالإضافة إلى شهادة مدقق لنظام الجودة ISO، وحصل مؤخراً على شهادة محكم مالي ومصرفي معتمد من وزارة العدل الفلسطينية.



**خلدون حسين**  
مدير دائرة المخاطر

يشغل السيد خلدون حسين منصب مدير دائرة المخاطر في البنك الوطني منذ العام 2011، عمل قبل ذلك مديراً للتدقيق الداخلي في البنك الإسلامي الفلسطيني لمدة سنتين. في العام 2006 تولى حسين إدارة التدقيق الداخلي في الإدارة الإقليمية للبنك العقاري المصري العربي في فلسطين. كان انطلاق حسين في مشواره العملي من سلطة النقد الفلسطينية في العام 1996 وشغل منصب مسؤول فريق التفتيش آنذاك. يحمل حسين شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت، وحاصل على درجة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة النجاح الوطنية في نابلس.



**الاستاذ راتب باسم محيسن**  
أمين سر مجلس الإدارة والمستشار القانوني

## سياسة ومنهجية المخاطر

يتم إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر من خلال دائرة مستقلة ترتبط برئيس لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال السقوف والنسب المحددة والمعتمدة سواءاً من قبل مجلس الإدارة أو سلطة النقد الفلسطينية، كما يتم التأكد من فعالية الضوابط الداخلية وإجراءات السلامة والأمن التي تعمل على التقليل من التأثير على أنشطة البنك. كما تقوم الإدارة وبمشاركة دائرة المخاطر في البنك بتحليل القوائم المالية للبنك من خلال لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وتحديد حجم المخاطر المختلفة واتخاذ القرارات اللازمة لإدارتها بما ينسجم مع تطلعات الإدارة في تحقيق العوائد الكافية والمناسبة مع الاحتفاظ بمستويات مقبولة ومسيطر عليها من المخاطر.

كما نشير إلى أنه يتم تطبيق تعليمات سلطة النقد فيما يتعلق بالتحقق من مدى قدرة البنك على استيعاب الصدمات من خلال فحص التحمل Stress Testing المبني على أساس سيناريوهات مفترضة يتم تطبيق أثرها على بيانات البنك خلال فترات زمنية معينة وقياس ردة الفعل الناتج عنها وبالتالي وضع الخطط المناسبة لمواجهةها، كما تسعى الدائرة إلى تطبيق تعليمات سلطة النقد فيما يتعلق بمتطلبات بازل 2 التي تهدف إلى تعزيز قدرات رأس المال على استيعاب الأنواع المختلفة من المخاطر.

مما سبق تتبع المخاطر منهجية مبنية على أساس وقائي يقوم بمنع وقوع المخاطر أفضل من التركيز على قياسها أي منهج Preventive Action بدلاً من العلاجي Corrective Action، وبالتالي هذه المنهجية تقوم على أساس منع التهديدات من الحدوث علماً بأن تطبيق متطلبات بازل 2 يتماشى مع هذه المنهجية فيما يتعلق في تطبيق الدعامة الثانية Supervisory Review، وفي سبيل تنفيذ ذلك يتم متابعة ومراجعة الضوابط الداخلية ويتم رفع تقارير دورية من قبل دائرة المخاطر إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس بعد عرضها على الإدارة التنفيذية العليا، حيث يتم من خلال هذه التقارير تناول جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك وبيان واقع الحال الخاص بالبنك من خلال هذه التقارير. وتتلخص المخاطر التي يتعرض لها البنك فيما يلي:

### مخاطر التشغيل

هي عبارة عن المخاطر التي تحمل خسارة ناجمة عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، العنصر البشري، والانظمة والأحداث الخارجية، كما تشمل الإخفاقات في أنظمة المعلومات (التوثيق، التجهيز، التسويات المحاسبية للعمليات المالية)، أو الإخفاق في الرقابة الداخلية والتي تؤدي إلى خسائر غير متوقعة. وبالتالي فإن هذه المخاطر مرتبطة بالأخطاء البشرية، فشل الأنظمة وعدم كفاية الإجراءات والرقابة. حيث يعمل البنك على التقليل من حدوث هذه المخاطر بأقصى قدر ممكن من خلال التأكد من قوة ومتانة إجراءات وسياسات الضبط بما في ذلك التأكد من الفصل في الصلاحيات والرقابة الثنائية على الأنشطة.

### مخاطر السوق

طبيعة أنشطة البنك تعرضه إلى مخاطر تتعلق بأسعار الصرف والفائدة، وفي هذه الإطار يعمل البنك وللسيطرة على هذه المخاطر على تنوع استثماراته، كما يتم متابعة مخاطر السوق من خلال التقارير الدورية التي تقوم بإعدادها الدوائر المختصة ويتم عرضها من خلال الاجتماعات الخاصة بلجنة الموجودات والمطلوبات ALCO.

### مخاطر أسعار الفائدة

تتجم مخاطر أسعار الفائدة نتيجة احتمالية تغير أسعار الفائدة مما قد يؤدي إلى التأثير على قيمة التدفقات النقدية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. حيث يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة كنتيجة للفجوات الزمنية لإعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات، ويتم مراقبتها بشكل دوري من قبل دائرة رقابة الخزينة ومن قبل لجنة الأصول والخصوم التي تعتبر دائرة المخاطر عضواً فيها.

يقوم البنك بقياس مخاطر أسعار الفائدة عن طريق وضع حدود دنيا وحدود عليا لفروق أسعار الفائدة خلال فترات محددة وأيضاً مقابلة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجيات المخاطر.

### مخاطر أسعار الصرف

هي المخاطر التي يواجهها البنك أثناء قيامه بتنفيذ عمليات تبادل النقد الأجنبي، و/ أو المخاطر الناجمة عن التقلبات في أسعار تبادل العملات و/ أو المخاطر الناجمة عن إعادة تقييم العملات بالاعتماد على أسعار الصرف المعمومة. يمكن أن تؤثر على قيمة الأصول والخصوم وعلى المركز التنافسي للبنك ويمكن أن تقود إلى تحقيق خسائر كبيرة.

مخاطر الصرف الأجنبي هو التعرض الحالي أو المستقبلي للأرباح ورأس المال الناجمة عن حركة معاكسة لأسعار صرف العملات.

### تنشأ مخاطر أسعار الصرف الأجنبي في حالتين

1. عدم تطابق بين أصول وخصوم البنك بالعملات المختلفة لكل عملة على حدة (بما في ذلك البنود خارج الميزانية).
  2. عدم تطابق التدفقات النقدية للعملات.
- هذه المخاطر ستستمر إلى حين تغطية المراكز المفتوحة. حيث أن عدم التطابق يمكن أن يظهر من عدة مصادر مختلفة مثل عمليات الصرف الأجنبي وتقديم الخدمات والمتاجرة والاستثمارات. ومقدار المخاطرة عبارة عن حجم التغيرات المحتملة في أسعار الصرف وحجم ومدة التعرض بالنقد الأجنبي.
- هذا ويتم مراقبة مراكز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم إتباع إستراتيجيات للتحوط والتأكد من الاحتفاظ بمراكز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والمتوافقة مع تعليمات سلطة النقد.

### مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم، ويعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنوع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية.

### مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تتجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل البنك على إدارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقف لمبالغ التسهيلات الائتمانية المباشرة (أفراد / مؤسسات) ومجموع القروض والديون الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية، كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء، ويتبع البنك الأسس التالية في التقليل من مخاطر الائتمان:

- متابعة وضع التركزات الائتمانية لدى البنك للتحقق من عدم وجود أية تجاوزات.
- دراسة أي منتج جديد مقترح تقديمه من حيث المخاطر الخاصة به وتقديم التوصيات.
- مراقبة تصنيف الشركات والأفراد استناداً إلى التصنيف الائتماني المعمول به.

### مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول. كما تقوم إدارة البنك بمراقبة أوضاع السيولة بشكل دوري وفقاً لتعليمات سلطة النقد التي حددت نسب مؤوية من الودائع يتوجب الاحتفاظ بها على الدوام وعدم الهبوط عنها، كما تتم مراقبة أوضاع السيولة في البنك وكذلك النسب المقررة من سلطة النقد من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات في الإدارة العامة.

ومن أجل تقادي هذه المخاطر أيضاً على البنك الموازنة وباستمرار بين آجال استحقاق الأصول والخصوم بحيث يتوفر لدى البنك وبشكل دائم سيولة نقدية أو أصول مالية سهلة التسييل بدون تحمل خسائر لمواجهة أي طلب على الودائع أو الالتزامات الأخرى سواء على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل.

## الالتزام بمعايير الحوكمة

يلتزم البنك الوطني بتطبيق أعلى معايير الحوكمة الرشيدة، ويتجلى ذلك من خلال تطويرنا لدليل خاص بالحوكمة وفقاً لأحدث المعايير المحلية والدولية في هذا المجال، ووفقاً للتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية بهذا الخصوص، لئتم اعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك.

إن أهم ما ورد في دليل الحوكمة الخاص بالبنك الوطني، وضع هياكل تنظيمية وتحديث سياساته وإجراءاته وتطبيق أسس الإفصاح بما يتماشى مع متطلبات الحوكمة بما في ذلك الالتزام بأخلاقيات العمل لأهمية حماية مصالح البنك بكافة أطراف ذوي المصالح وبالتالي المحافظة على أداء وسمعة البنك لتحقيق ذلك.

وتقوم العلاقة في البنك بين إدارته ممثلة بمجلس إدارته والإدارة التنفيذية من جهة والمساهمين من جهة أخرى وفق إطار عمل يضمن تطبيق أسس نهج الإدارة السليمة والحوكمة في تحقيق أهدافه وتحقيق المنافع المختلفة لأصحاب المصالح بما في ذلك صغار المساهمين. ويوفر نظام الحوكمة معلومات تفصيلية ودقيقة في الوقت المناسب حول الجوانب الرئيسية المتعلقة بالبنك والمسؤوليات المتعلقة بمجلس إدارته واللجان المختلفة المنبثقة عنه تجاه البنك والمساهمين فيه.

وفي هذا الإطار يحرص البنك الوطني على الالتزام بتطبيق الممارسات السليمة للحوكمة والالتزام بأعلى معايير الكفاءة والدقة في نشاطاته بما يتماشى والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والتي جاءت منسجمة مع أحدث الممارسات الدولية السليمة ووفق توصيات لجنة بازل المتعلقة بالحوكمة.

كما يقوم البنك بجهود كبيرة لتلبية متطلبات المجتمع الفلسطيني من خلال تقديم الخدمات المصرفية وفق الأسس الحديثة وبطريقة سليمة تضمن تقديمها بطريقة آمنة لأطراف المصالح المختلفة، إضافة إلى مشاركة البنك بتقديم الدعم للأنشطة الاجتماعية المختلفة بما يعزز هويته وانتماءه الوطني كجزء من المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه.

## الإفصاح والشفافية

يحرص البنك على المحافظة على مستويات عالية من الشفافية تجاه المساهمين والمودعين وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة والمشاركين في السوق من خلال الإفصاح عن معلومات تتسم بالدقة والكفاية والوقت المناسب وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ والتشريعات ذات العلاقة، ويتمتع البنك بدراسة تامة بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للشفافية والإفصاح المالي المطلوب كما يحرص البنك:

- أن تكون عملية الإفصاح واضحة ومستمرة ومتاحة لجميع أطراف السوق وتتيح مجالاً للمقارنة، وأن يتم الإفصاح بواسطة وسائل متعددة منتشرة يمكن الوصول إليها بسهولة وبتكلفة منخفضة.

- الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب وبشكل يضمن وصول المعلومات إلى جميع الأطراف
- يقوم البنك بالإفصاح ويلتزم البنك بتوفير معلومات ذات دلالة ومعنى حول نشاطاته لكل من سلطة النقد والمساهمين، والمودعين والبنوك الأخرى والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين، ويفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.
- أن تشمل التقارير السنوية للبنك على معلومات كافية ومفيدة بحيث تمكن المستثمرين والمودعين والأطراف الأخرى ذات المصالح من أن يكون لديهم اطلاع جيد على أوضاع البنك.
- يلتزم البنك بالمحافظة على خطوط اتصال مع السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى والجمهور بشكل عام.

## أنظمة الضبط ومدة كفايتها

يحرص مجلس الإدارة وإدارة البنك للاستفادة الفعالة من عمل التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي ومراقب الامتثال وما يصدر عنهم من تقارير حول أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، كما يسعى البنك للحفاظ على نظام رقابي فعال بما يضمن نزاهة عملياتها من خلال ضمان استقلالية عملها وارتباطها المباشر مع مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عن المجلس، كما يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق فعالة يساهم في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة باعتبارها خط الدفاع الأول، كما يعمل لدى البنك دائرة مراقبة الامتثال وذلك لمراقبة وضمان امتثال دوائر البنك المختلفة للقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة ورفع التقارير إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، كما يحرص البنك على الدوران المنتظم للمدقق الخارجي، وأن يكون معتمداً من قبل سلطة النقد الفلسطينية ولديه ترخيص لمزاولة المهنة من الجهات الرسمية والمهنية ذات العلاقة لما يمثله من مستوى آخر من الرقابة على مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك وإبداء الرأي حول عدالة البيانات المالية.

كما يحرص البنك على وجود سياسات مكتوبة تغطي كافة الأنشطة البنكية لديه، وأن يتم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأية تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات، وأية أمور أخرى تتعلق بالبنك.

## التدقيق الداخلي

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يساهم في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية لما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة باعتبارها خط الدفاع الأول، وتتبع إدارة التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتسعى إدارة التدقيق إلى تزويد

الإدارة ولجنة التدقيق بتأكيد حول تطبيق السياسات والإجراءات الداخلية وبيان مدى فاعليتها، ويوفر البنك لإدارة التدقيق الداخلي العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة ويتم تدريبها ومكافأته بشكل مناسب، وإدارة التدقيق حق الإطلاع غير المشروط أو المحدود والمباشر والسريع على جميع سجلات ومستندات البنك والاتصال بالمسؤولين أو الموظفين والتحرك غير المقيد في جميع إدارات ودوائر وفروع البنك، وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بمهامها وفقاً لميثاق التدقيق المعتمد من قبل مجلس الإدارة والذي يحدد مهامها ومسؤولياتها وصلاحياتها وفقاً للمعايير العالمية، كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإعداد وتنفيذ خطة التدقيق السنوية استناداً لمنهج التدقيق المبني على المخاطر واعتمادها من لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تسعى إدارة التدقيق إلى تقديم قيمة مضافة للإدارة والجهات المعنية، من خلال إعداد تقارير تركز على فرص التطوير والتحسين في الأداء وتسلط الضوء على المخاطر التي قد تعيق الإدارة/ مجلس الإدارة، في تحقيق الأهداف المرجوة، وتعمل على تقييم فعالية وكفاءة نظم وضوابط الرقابة الداخلية ومدى قدرتها على توفير البيانات والمعلومات بالدقة، والشمولية، و الوثوقية المطلوبة، وفي الوقت المناسب، والمحافظة على الأموال والممتلكات والموجودات الأخرى التي يمتلكها البنك أو يشرف على إدارتها، وتعمل إدارة التدقيق على تقييم الأداء العام للبنك وفروعه ومدى تنفيذها للخطة والبرامج المعتمدة في البنك، وتقييم مدى فعاليتها وكفاءتها، وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة لرفع أدائها.

## التدقيق الخارجي

- يحرص البنك الدوران المنتظم للمدقق الخارجي، ويراعى في اختيار المدقق الخارجي ان يكون معتمداً من قبل سلطة النقد الفلسطينية ولديه ترخيص لمزاولة المهنة من الجهات الرسمية والمهنية ذات العلاقة وأن لا يكون حاصلاً على أية تسهيلات ائتمانية مباشرة أو غير مباشرة من البنك بالكفالة الشخصية سواء بصفته أو لأزواجهم أو لأولادهم أو لأي منشأة يكونون منفردين أو مجتمعين شركاء فيها بنسبة تعادل 5% من أسهمها فأكثر، أو أعضاء في مجلس إدارتها، وأن لا يكون له منفعة مباشرة أو غير مباشرة مع البنك، أو مع الشركات التابعة للبنك، وأن لا يكون مديراً أو موظفاً أو مستخدماً لدى البنك، أو لدى الشركات التابعة للبنك.

## مهام المدقق الخارجي

- يعتمد في عمله على الأحكام والشروط التي تنظم أعمال مهنة المراجعة والتدقيق والتقييد بمعايير وأدلة التدقيق الدولية، وقواعد السلوك المهني في أعمال التدقيق.
- تدقيق البيانات المالية والسجلات المحاسبية للبنك بما ينسجم

مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS).

- الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى من معايير الإفصاح للبيانات المالية الصادرة عن سلطة النقد.

- التقييد بالسرية التامة بموجب قواعد السلوك المهني
- تزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره، ويجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.

- تقديم تقرير سنوي للهيئة العامة للبنك، يبين فيه أن مراجعته وتدقيقه لأعمال البنك وحساباته تمت وفقاً لمعايير وأدلة التدقيق الدولية، وإبداء رأيه في مدى عدالة البيانات المالية للبنك للفترة المالية التي قام بتدقيقها، وأنها قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية.

- حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمصرف والإجابة على ما يخصه من استفسارات للمساهمين

- تقديم تقرير لسلطة النقد ونسخة عنه لمجلس إدارة البنك خلال شهرين من انتهاء السنة المالية مشتملاً على ما يلي:

1. أية مخالفات لأحكام قانوني المصارف وسلطة النقد والتشريعات الأخرى السارية والتي ارتكبها البنك خلال السنة المالية التي تم مراجعة وتدقيق بياناتها.

2. رأي المدقق الخارجي حول مدى كفاية أنظمة الرقابة والضبط الداخلي في البنك.

3. رأي المدقق الخارجي بشأن مدى كفاية المخصصات لمقابلة المخاطر المحتملة في الأصول والالتزامات.

- التحقق من عدالة البيانات التي أعطيت له خلال عملية التدقيق

يلتزم البنك الوطني بكافة القوانين الصادرة عن السلطات التشريعية و التعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والقانون الفلسطيني، ويعمل بشكل دائم على تحديث سياساته وإجراءاته الداخلية لموائمتها مع الإصدارات الجديدة الواردة من الجهات الملزمة للبنك، ومن ثم متابعة تطبيقها. كما ويقوم البنك بمتابعة ودراسة الممارسات الفضلى العالمية للمحافظة على سمعة طيبة بين البنوك محلياً وعالمياً.

تختص دائرة الامتثال بفحص وتقييم امتثال البنك للسياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة من قبل إدارة البنك الوطني والمتماشية مع قوانين وتعليمات المشرع، وتقييم المخاطر المرتبطة بعدم الامتثال لها ومدى تأثير ذلك على المصرف، وفي حال اكتشاف أي أخطاء يتم متابعتها واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

تقوم دائرة الامتثال كذلك بإصدار سياسات وإجراءات تتطلب الاستسار عن معلومات تفصيلية من العملاء والعمل على متابعة عملية تحديث بياناتهم من قبل الفروع بشكل مستمر، وذلك لحماية البنك والمساهمين والعملاء بشكل خاص من التعرض لأي تبعات قانونية قد تؤدي إلى تصنيف العملاء أو البنك ضمن القوائم غير الملتزمة .

تعمل دائرة الامتثال في البنك الوطني على مراقبة الحسابات ومدى الدقة في البيانات المعبئة لكل حساب لدى الفروع ومدى التزام الفرع في تزويد الدائرة بالمستندات التي تخص المهنة والدخل ويتم تطبيق قانون مكافحة غسل الأموال من خلال دراسة عدد من التقارير الدورية بشكل دقيق وتحليل حسابات بعض العملاء ومقارنتها بطبيعة المهنة وحجم الدخل الشهري، ومن ثم يتم مراسلة الفروع المعنية وإدارة البنك للتأكد من بيانات العملاء. كما ويتم مراقبة الحسابات ذات المخاطر المرتفعة وإعطاء الموافقات الإدارية قبل عملية فتح الحسابات وذلك حسب السياسة المتبعة لدى البنك.

تعد دائرة الامتثال كذلك، وجهة عملاء البنك في تقديم الشكاوى والمقترحات وذلك بهدف تحقيق أعلى درجات الرضا عند العميل بالخدمات المصرفية المقدمة له، وتعمل دائرة الامتثال على استقبال الشكاوى وحلها بما ينسجم مع التعليمات والمدة المحددة بالخصوص.

## قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية ( FATCA )

يلتزم البنك الوطني بتطبيق قانون الامتثال الضريبي «فاتكا» بشكل تدريجي وحسب إطار زمني محدد، وهو قانون أمريكي يهدف أساساً إلى منع التهرب الضريبي من قبل دافعي الضرائب الأمريكيين من خلال استخدام المؤسسات المالية غير الأمريكية وأدوات الاستثمار في الخارج.

يتم تطبيق قانون «فاتكا» على العملاء سواء أفراد أو كيانات بناء على التصنيفات التالية:

- العملاء الذين يحملون الجنسية الأمريكية سواء بال ميلاد أو من خلال المواطنة والتجنس.
- العملاء الذين لديهم البطاقات الخضراء الأمريكية/ الإقامة.
- الكيانات غير الأمريكية التي يمتلك أغلبها شخص/أشخاص أمريكيون.

أما بخصوص قانون (FATCA) فالبنك الوطني مسجل رسمياً للالتزام بتطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي وقد تم إعداد ملخص وخطة عمل لتعديل أنظمة البنك المختلفة للتماشي مع هذا القانون، حيث تم تعديل نماذج فتح الحساب و تحديث البيانات لتتماشى مع القانون بحيث يُلزم هذا القانون جميع عملاء البنك الوطني الجدد والحاليين بتعبئة نماذج معتمدة « نماذج المواطنة » وتوقيعها وتقديمها مع المستندات الأخرى لفتح الحسابات.

## سياسة مكافحة غسل الأموال (AML)

يحرص البنك الوطني على العمل ضمن الأطر القانونية الصادرة بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمستمدة من القانون الفلسطيني رقم 20 والمحدث عام 2015، ويطبق كذلك التعليمات والأنظمة الصادرة بالخصوص من قبل وحدة المتابعة المالية وسلطة النقد الفلسطينية ومجموعة العمل المالي FATF " .

وقد اعتمد البنك سياسة خاصة لمكافحة هذه الظاهرة ومنع إتمام أي عملية محتملة من خلاله، وذلك في ظل ازدياد خطر عمليات غسل الأموال وتنوع أساليبها مع التقدم التكنولوجي للعمل المالي والمصرفي وحفاظاً على سمعة البنك على المستوى المصرفي المحلي والعالمي. استحدثت البنك الوطني وبحسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية دائرة مستقلة لمكافحة غسل الأموال والتي تقوم برفع تقارير دورية حول التدابير التي يتخذها المصرف للحد من هذه الظاهرة، كما تقوم دائرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك بمتابعة العمليات المالية والمصرفية أولاً بأول للتأكد من مدى التزام الفروع بحيثياتها حيث يتم مراجعة الإجراءات الذي يقوم بها كل فرع لتحقيق من مدى التزام بتعليمات مكافحة غسل الأموال، وفي حال وجود أي عمليات مشبوهة يتم التبليغ عنها للجهة المسؤولة حسب القانون الفلسطيني وهي وحدة المتابعة المالية.

## قاعدة اعرف عميلك (KYC)

استكمالاً لسياسة مكافحة غسل الأموال، واستناداً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وقرار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (20) لسنة (2015) وحرصاً من البنك الوطني على ضمان التطبيق الأمثل للممارسات الفضلى بهذا الخصوص محلياً وعالمياً، تقوم دائرتي الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك بمراقبة الالتزام بالإجراءات التطبيقية الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالعملاء قبل وبعد فتح الحسابات و طريقة توثيق هذه الحسابات والغرض من فتحها وتصنيفها بحسب درجة المخاطر المتوقعة الأمر الذي من شأنه أن يرسم تصوراً عن طبيعة نشاط العملاء ويعزز من فاعلية العملية الرقابية، بالإضافة إلى زيادة القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة والصائبة بخصوص طبيعة التعامل معهم في مختلف المجالات.

## أحكام السرية المصرفية

يلتزم البنك الوطني بأحكام السرية المصرفية من خلال السياسات المعتمدة و المعممة على كافة الموظفين بغض النظر عن رتبته الوظيفية ، حيث يحظر إعطاء أي بيانات أو معلومات أو كشوفات عن حسابات العملاء وبياناتهم الشخصية الموجودة في سجلات البنك بطريقه مباشر أو غير مباشر إلا بموافقة خطية مسبقة من صاحب الحساب أو بقرار من جهة قضائية مختصة حسب القانون الفلسطيني أو الجهات الرقابية المعتمدة من سلطة النقد الفلسطينية.

## سياسة التأهيل والتدريب

إن سياسة التأهيل والتدريب قائمة على أساس تدريب وتأهيل جميع الموظفين في البنك، علماً بأن خطة التأهيل والتدريب قد تم تصميمها على أساس ثلاث مستويات إدارية استناداً إلى المستوى الإشرافي والمسمى الوظيفي لدى المتدرب والتي هي كالتالي:

### مستوى تدريب مبتدئ

موظفون من خريجين جدد بدون خبرة مصرفية سابقة، بحيث يكون التدريب خارجي أو داخلي من الكفاءات والخبرات الموجودة في البنك، علماً بأن المستوى المبتدئ ينقسم إلى نوعين:

- مجموعة من الخريجين الجدد يتم تعيينهم بنفس الفترة مثلما يحصل عند افتتاح فرع جديد، بحيث يكون التدريب داخلي نظري (محاضرات) لمدة شهر تقريباً، وتدريب عملي داخلي على الوظيفة التي سيعين عليها لمدة شهر آخر، أو خارجي بإحدى المراكز المتخصصة بالتدريب.
- تعيين فردي لموظفين على فترات في أوقات مختلفة من السنة حسب خطة التعيينات أو بسبب انتهاء خدمة أحد الموظفين بحيث يكون التدريب نظري (ذاتي بمرجعية متخصصة في البنك) وتدريب عملي على الوظيفة التي سيعين عليها الموظف لمدة شهر واحد، أو خارجي بإحدى المراكز المتخصصة بالتدريب.

### مستوى تدريب متوسط:

موظفون بخبرة مصرفية بدون أي مستوى إشرافي على موظفين آخرين، بحيث تم تصميم الخطة على أساس الدائرة والمسمى الوظيفي، بحيث يكون التدريب داخلي على الأغلب أيام السبت بإشراف أحد المختصين في البنك أو خارجه بأحد المراكز المتخصصة بالتدريب.

### مستوى تدريب متقدم:

موظفون بخبرة مصرفية متخصصة وبمستويات إشرافية مختلفة، حيث تم تصميم خطة التأهيل والتدريب على المستوى المتقدم حسب مستوى الموظف والمسمى الوظيفي والمستوى الإشرافي والمسار الوظيفي للموظف، بحيث تم تقسيم المستوى المتقدم إلى التالي:

- رؤساء الأقسام
- مدراء الدوائر (ونوابهم) ومدراء الفروع
- المدراء التنفيذيين
- مساعدي نواب المدير العام

علماً بأن التدريب على المستوى المتقدم داخلي وخارجي حسب توفر الكفاءات المتخصصة بموضوع معين وإشراف دائرة الموارد البشرية، مع الإشارة إلى التركيز على الشهادات المتخصصة.



## أهداف سياسة التأهيل والتدريب

- مواثمة مهارات الموظفين مع الخطة الإستراتيجية للبنك وتطبيقات الهيكل الجديد.
- تأهيل الموظفين من الخريجين الجدد لاستلام مهامهم الوظيفية.
- رفع مستوى الأداء الوظيفي للموظفين القائمين على وظائفهم الحالية من خلال تجاوز نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة في الأداء حسب ما هو وارد في التقييم السنوي للموظفين.
- مواكبة المسار الوظيفي للموظفين وتجهيزهم لاستلام مسؤوليات جديدة وصلاحيات أعلى حسب إمكانيات كل منهم ومساره الوظيفي وفق ما يراه المسؤولون في البنك.
- تجهيز الموظفين تطبيقاً لخطة الإحلال الوظيفي بحيث يكون لكل موظف بديل من دائرته وفي حدود اختصاصه ليحل محله في حالات الإجازات والحالات الطارئة.

## منهجية التأهيل والتدريب

- الدمج ما بين التدريب النظري والعملي
- ربط التدريب بإجراءات العمل المعتمدة في البنك
- الإستفادة من الكفاءات من ذوي الخبرات في البنك بحيث يتم تشكيل لجنة علمية لتكليف الموظفين بإعداد مواد تدريب وتكليف الموظفين بتدريب موظفين آخرين
- تحفيز الموظفين على التدريب بحيث يتم ربط التعيين للموظفين الجدد بنتائج التدريب

خلال العام 2015، تم اعطاء الأولوية في التأهيل والتدريب للنظام البنكي الجديد T24 ، وذلك تنفيذاً للخطة المرسومة بين البنك وشركة Temenos للبدء في مراحل الوصول الى التطبيق الفعلي ، وذلك بعد الانتهاء من الجزء التحليلي خلال العام 2014 ، حيث كانت خطة التدريب للعام 2015 قد ركزت على الجزء العملي الخاص بعملية الفحص والتدريب على النظام الجديد ، وذلك من خلال تدريب عدد من الموظفين المتخصصين في المواضيع البنكية المتخصصة من قبل مدربين متخصصين من شركة Temenos ، علماً بأنه قد تم اخضاع جميع الموظفين الذين سيتم اعتمادهم لتدريب باقي الموظفين -المستخدمين النهائيين للنظام - لدورة تدريب مدربين TOT لضمان جودة التدريب والقدرة على نقل المعلومات وذلك تمهيداً للانتقال للجزء الاخير الخاص بنقل المعرفة لباقي مستخدمي النظام في جميع الدوائر والفروع على جميع المستويات الادارية قبل تشغيل النظام .

## سياسة منح المكافآت والحوافز

لقد تم إعداد سياسة خاصة بمنح المكافآت والحوافز لموظفي البنك الوطني بالتوافق مع نظام شؤون الموظفين في البنك وحسب تعليمات سلطة النقد بهذا الخصوص.

الهدف من سياسة منح المكافآت والحوافز

1. الاحتفاظ بالموظفين ذوي الكفاءات والخبرات المميزة تحديداً في حالات الاستقطاب من الجهات المصرفية الخارجية
2. اجتذاب الموظفين ذوي الكفاءة والمعرفة والمهارة والخبرة اللازمة للقيام بالأعمال المصرفية للمصرف
3. تمييز وتحفيز الموظف الذي يبذل جهداً في تحقيق أهداف البنك على مختلف المستويات الإدارية
4. ربط مكافآت الموظفين بمساهماتهم في انجاز الأعمال وفي الأداء الكلي للمصرف
5. تحفيز كافة موظفي البنك للمشاركة في الأنشطة المرتبطة بعمل البنك
6. تحديد سياسة منح المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة من الجهة الأخرى

## السياسة العامة:

1. يتم تحديد حجم المكافآت في البنك لجميع المستويات الإدارية حسب توصية لجنة المكافآت والحوافز المنبثقة عن مجلس الإدارة بالاعتماد على نتائج البنك الإجمالية بالمقارنة مع الموازنة التقديرية وأداء القطاع المصرفي بشكل عام
2. يتم منح المكافآت سنوياً بتوصية من لجنة التقييم في البنك وبموافقة لجنة المكافآت في مجلس الإدارة
3. يتم مراعاة تجانس حجم المكافآت مع الأداء الكلي للمصرف
4. يتم مراعاة المستوى الإداري ودرجة المخاطر المرتبطة بكل وظيفة
5. يتم تحديد مكافأة المدير العام ونواب المدير العام بقرار من مجلس الإدارة بناءً على نتائج البنك بشكل عام ومحددات تقييم الأداء الخاصة بهم والتي يتم تحديدها من لجنة المكافآت والحوافز في مجلس الإدارة

## النظام الإلكتروني الخاص بدائرة الموارد البشرية Menaitech

تحديداً بتاريخ 2015/6/1 تم تشغيل نظام الكرتوني خاص بدائرة الموارد البشرية شامل قادر على تلبية وتغطية الممارسات المثلى فيما يخص مجالات عمل دائرة الموارد البشرية، ومن أهم مميزات النظام هو التالي :

1. توفير نظام لاحتساب الرواتب وربطها مع سلم الدرجات والترتب والرواتب المعتمد ، واحتساب الضريبة وصندوق الادخار وكافة العلاوات والاقتطاعات والبدلات ذات العلاقة .
2. توفير الخدمات الذاتية للموظفين والتي تعطي جميع الموظفين فرصة الاطلاع على كل ما يهمهم ويعنيهم من معلومات حول الرواتب والعلاوات وارصدة الاجازات والبيانات الشخصية لكل موظف ، حيث ان هذه المعلومات متاحة لجميع الموظفين من خلال مستخدم ورقم سري خاص ، كما يتيح الفرصة للاطلاع على اي تعديل يطرأ على وضع الموظف الاداري والمالي .
3. متابعة دوام الموظفين واجازاتهم ومغادراتهم من خلال نظام الي قادر على ربط دوام الموظفين باجازاتهم ورواتبهم ، بالإضافة الى امكانية عمل تخطيط لاجازات الموظفين .
4. توفير نظام خاص بقياس اداء الموظفين يتم من خلاله تحديد الاهداف لكل وظيفة ومعايير تقييم الاداء وتحديد الازان لكل معيار وربطها

بالزيادات السنوية ونظام المكافآت والحوافز الخاص بالموظفين .

5. توفير نظام للتوظيف من خلال رابط خاص على موقع البنك الالكتروني مما يتيح للبنك اختيار افضل المرشحين وفق خطة التوظيف المعتمدة.

6. توفير نظام خاص بالتدريب بحيث يتم ربط الوصف الوظيفي والجدرات والمهارات المطلوبة والخاصة بكل وظيفة مع احتياجات التدريب المرتبطة بنظام تقييم الموظفين وخطة الاحلال الوظيفي والمسار الوظيفي وادارات المواهب في البنك .

7. توفير فرصة اعداد تقارير واحصائيات بتفاصيل مختلفة حسب الحاجة

## العاملين في البنك

بلغ عدد موظفي البنك 377 موظفاً وموظفة كما بتاريخ 31-12-2015 موزعين على الإدارة العامة والفروع على النحو التالي:

الإدارة العامة / رام الله	185
فرع رام الله	21
فرع الماصيون	17
فرع الرام	16
فرع الميدان	24
فرع دير جريز	8
فرع الخليل	29
فرع بيت لحم	17
فرع دورا	12
فرع جنين	16
فرع نابلس	24
فرع عقربا	8

## التحصيل العلمي للعاملين في البنك

يفتخر البنك الوطني بكادره البشري من الشباب الذي ينبض بالطاقة ويعمل على الاستثمار الدائم به وتطويره ورفعته بشكل دائم بالتطورات العلمية في شتى مجالاته. التحصيل العلمي لموظفي البنك الوطني كما بتاريخ 2015-12-31 جاء كآتي:

1	دكتوراه
20	ماجستير
280	بكالوريوس
24	دبلوم
52	ثانوية عامة وما دون

## الدورات التدريبية ومحاورها خلال العام 2015:

وصل عدد الدورات التدريبية التي شارك بها موظفو البنك الوطني خلال العام 2015 إلى 52 دورة تدريبية لبيتهم خلالها تأهيل 183 موظف وموظفة.

عدد المشاركين	البرنامج
1	Data Center Solutions
2	Anti Money Laundering Program Review
1	قانون العمل الفلسطيني
2	FATCA
2	المهارات الشاملة في إدارة علاقات العملاء
2	تحليل مالي (برنامج متكامل) باستخدام إكسل
6	دبلوم التأهيل المصرفي
2	Technical Analysis
1	Internal Audit – Moving from Concept to Practice
1	شهادة متخصص معتمد في الرقابة الداخلية CICS
2	أصول البروتوكول وفن الإتيكيت
3	الأخطاء الشائعة لموظفي التلر وطرق معالجتها
2	أساسيات عمليات التجارة الخارجية
1	Stress Testing Based on Recent PMA Regulations
1	تطبيقات مقررات لجنة بازل الثانية والثالثة
1	مهارات الاتصال Communication Skills

1	كشف التزيف والتزوير للعمليات والشيكات والوثائق
1	التحليل المالي لغايات منح الائتمان
1	استمارة المسح المالي
2	Financial Statement Analysis
1	التميز في خدمة العملاء وتقنية المحافظة عليهم
3	المهارات الإدارية والإشرافية
1	Enterprise Risk Management
3	التميز في خدمة العملاء وتقنية المحافظة عليهم
1	المؤتمر المصرفي العربي للعام 2015 / التمويل من أجل التنمية
1	النموذج الحاسوبي لتحليل الجدوى الاقتصادية وإعداد التقارير COMFAR Online
1	منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة / الطريق إلى النمو الاقتصادي
1	الاتجاهات الحديثة للاعتمادات المستندية والتجارة الخارجية وفق الأعراف الدولية
2	الإطار العملي لمكافحة غسل الأموال وسياسات إعرف عميلك
1	لغة عبرية للبنوك – مستوى 2
3	أصول تحصيل ومتابعة ومعالجة الديون
2	إعادة هيكلة القروض
1	عمليات اتخاذ القرار وخطوات حل المشكلات الإدارية
1	الشيكات ونظام التقاص
2	مهارات البيع Cross Selling Techniques
2	( 1 Proficient Level ( Level – 2010 Microsoft Excel
1	Internal Security Assessor
1	مراجعة جودة عمليات التدقيق الداخلي وآلية التطوير QAIP وفق معايير IIP
1	ACI Dealing Certificate
1	تطوير الممارسات الفضلاء في علاقات المستثمرين
1	عمليات اتخاذ القرار وخطوات حل المشكلات الإدارية
2	الجوانب القانونية للأعمال المصرفية
8	كشف تزيف وتزوير العملات والشيكات والوثائق
3	الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل والأعراف الموحدة الخاصة بكل منها – متقدم
4	مخاطر الائتمان وفق الطريقة المعيارية
1	مخاطر العمليات ومخاطر التشغيل
3	الكفالات واعتمادات الجهور في التجارة الخارجية
1	Project Management Professional PMP
15	تطوير نظام المعلومات الائتماني / ورشة عمل
52	التدريب علم السياسة الائتمانية الجديدة
18	دورة ويسترن يونيون
1	ورشة عمل لضباط اتصال مكافحة غسل الأموال
1	التحديات الرقابية والتنظيمية المصرفية

## ملكية أعضاء مجلس الإدارة والادارة العليا وذوي الصلة لأسهم البنك كما بتاريخ 2015/12/31

### ملخص منافع الإدارة العليا ( بالدولار الأمريكي )

2015	حصة الإدارة العليا من الرواتب و المصاريف المتعلقة بها
351,299	المدير العام
868,024	الإدارة العليا
	حصة الإدارة العليا من مصروف تعويض نهاية الخدمة
24,536	المدير العام
86,561	الإدارة العليا
171,125	نفقات مجلس الإدارة

### مدقق الحسابات

ارنست ويونغ, رام الله, الماصيون, عمارة باديكوهاوس / الطابق السابع, هاتف 02-2421011 صندوق بريد 1373.

### الأتعاب المهنية والتدقيق الخارجي

بلغت قيمة الأتعاب المهنية والتدقيق الخارجي 227,939 دولار خلال عام 2015.

### نشاط التداول على أسهم الشركة

بلغ عدد المساهمين 10,158 مساهم كما بتاريخ 2015/12/31, كما بلغت قيمة التداول 37,613,517 دولار خلال العام 2015 مقسمة على 28,232,417 سهم وكانت عدد الصفقات المنفذة خلال نفس الفترة 1,415 صفقة.

أعلى سعر تداول 2015	أدنى سعر تداول 2015	سعر الإغلاق 2015	سعر الإغلاق 2014	نسبة التغير %
USD 1.59	USD 1.12	USD 1.59	USD 1.29	% 23.26

### الغرامات والعقوبات المفروضة على المصرف خلال العام 2015

لم تسجل أي غرامات أو عقوبات خلال العام 2015 على المصرف.

الاسم	الصفة	عدد الاسهم المملوكة له شخصياً	الاسهم ذات علاقة
طلال كاظم عبد الله ناصر الدين	رئيس مجلس الإدارة	50,000	4,110,000
عمر منيب رشيد المصري	نائب رئيس مجلس الإدارة	0	15,336,520
سمير هلال محمد زريق	عضو مجلس الإدارة	1,175,500	1,686,621
دينا منيب رشيد المصري	عضو مجلس الإدارة	0	50,000
عصام حليم جريس سلفيتي	عضو مجلس الإدارة	0	7,500,000
نمر "محمد سمير" نمر عبد الواحد	عضو مجلس الإدارة	1,050	
أحمد راغب نادر الحاج حسن	المدير العام	161,271	11,500
عساف محمود مصطفى بليدي	مساعد المدير العام للخدمات المساندة	2,766	
راتب باسم راتب محيسن	أمين سر مجلس الإدارة والمستشار القانوني	1,500	1,099

### المعاملات مع جهات ذات العلاقة

يعتبر البنك المساهمين الرئيسيين والإدارة العليا وشركات لهم فيها نصيب رئيسي من الملكية كجهات ذات علاقة. تمت خلال السنة معاملات مع هذه الجهات تمثلت في ودائع وتسهيلات ائتمانية ممنوحة وتأمينات نقدية كما يلي:

USD		بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد
2014	2015	تسهيلات ائتمانية مباشرة
12,422,036	15,127,365	ودائع
37,181,399	48,077,010	تأمينات نقدية
3,909,728	3,107,472	عناصر قائمة الدخل الموحدة
983,158	1,089,049	فوائد و عمولات دائنة
987,985	630,634	فوائد و عمولات مدينة
		بنود خارج قائمة المركز المالي
7,892,370	7,298,602	اعتمادات وكفالات
3,516,178	3,812,842	سقوف ائتمانية غير مستغلة

## مسؤوليتنا الاجتماعية نعتر بخدمة وطننا

### المبادرات الاجتماعية التي نطبقها ونلتزم بها



#### الاتفاق العالمي للأمم المتحدة United Nations Global Compact

للعام الثالث على التوالي، وفي إطار الفلسفة التي يتبناها البنك الوطني في برنامج المسؤولية الاجتماعية الخاص به، يفتخر البنك باستمرارية عضويته في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة بالتزامه بتبني مبادئه العشرة المتفق عليها عالمياً، والمتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق العمل وحماية البيئة ومكافحة الفساد، وإدراجها في كافة تعاملاته، لتصبح أنشطة البنك مندرجة ضمن إطار متفق عليه عالمياً.



#### سياسة أوبيك الاجتماعية والبيئية OPIC Social and Environmental policy

تبنى البنك الوطني في العام 2015 سياسة أوبيك الاجتماعية والبيئية وانشأ نظاماً لمراقبة أعماله تطبيقاً لها، وهي بمثابة إطار عمل متبني لمواثمة أعمال البنك ونشاطاته التمويلية والاستثمارية مع المعايير العالمية لحماية البيئة من المخاطر والتحفيز على استخدام وسائل الطاقة البديلة وضمان حقوق الإنسان والعمل، وليصبح بذلك البنك الأول على مستوى الوطن الذي يتبع معايير عالمية لأعماله ونشاطاته المصرفية والمستمدة من القانون الأمريكي وقوانين مؤسسة التمويل الدولية IFC.

#### المبادئ العالمية لتمكين المرأة Women Empowerment Principles (WEPs)

في العام 2015، وتماشياً مع نهجه في دعم المرأة الفلسطينية وتمكينها اقتصادياً، تبنى البنك الوطني المبادئ العالمية لتمكين المرأة، وهي مبادرة مشتركة ما بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والميثاق العالمي للأمم المتحدة والتي تقضي بالالتزام بتمكين المرأة في السوق ومكان العمل بالإضافة إلى تمكينها اجتماعياً. تتمحور المبادئ السبعة حول المساواة بين المرأة والرجل، وضمان حقوقها وتطويرها مهنياً وعلمياً وتعزيز هذه المبادئ من خلال المبادرات الاجتماعية والعمل.



كوننا البنك الأسرع نمواً في فلسطين، هذا يضع على عاتقنا مسؤولية أكبر لتنمية مجتمعنا الذي نعمل به لتطويره تماماً بموازاة تطورنا وتقدمنا، لذلك قمنا بإنشاء برنامج مسؤولية اجتماعية فاعل ومستدام يخدم مختلف القطاعات الاجتماعية والمناطق الفلسطينية، وجعلناه محورياً أساسياً في عملنا، لنصبح شريكاً فعالاً في مجتمعنا الفلسطيني.

منذ نشأة البنك، قمنا بالمساهمة في إنجاز العديد من المبادرات الاجتماعية في مجال التعليم، والصحة، وتمكين المرأة، وحماية البيئة، والثقافة والفنون، والرياضة، والشباب والإبداع، والحفاظ على الموروث الثقافي، مما ساهم في أن نكون من الشركات التي تلعب دوراً بارزاً في تطوير المجتمع الفلسطيني.

يؤمن البنك الوطني بأهمية العمل التطوعي، لذا نسعى إلى دمج موظفينا في شتى المجالات التنموية، وتفعيل دورهم في كافة المساهمات الاجتماعية التي يقدمها البنك بهدف خدمة مجتمعنا بالشكل الأمثل.

كوننا مؤسسة مصرفية، فإن طبيعة عملنا تحتم علينا خدمة مجتمعنا كذلك الأمر عن طريق تطوير منتجات مصرفية مسؤولة ومدروسة ومبنية على الاحتياج الفعلي لكل قطاع اجتماعي، بالإضافة إلى إيصال خدماتنا المصرفية إلى القرى والبلدات الفلسطينية غير المخدومة مصرفياً للمساهمة في تعزيز الاشتغال المالي في فلسطين. وتماشياً مع ما تقدم من خدمات، فإن البنك الوطني يعمل بشكل مستمر على زيادة الوعي المصرفي بين فئات المجتمع الفلسطيني المختلفة عن طريق المواظبة على إقامة ندوات توعوية حول الخدمات والمنتجات المصرفية التي تقدمها البنوك والتي استهدفت في معظمها هذا العام سكان الريف الفلسطيني.

أعمدة برنامج المسؤولية الاجتماعية للبنك الوطني:

- مسؤوليتنا تجاه الاقتصاد الوطني
- مسؤوليتنا تجاه المجتمع
- مسؤوليتنا تجاه البيئة

في العام 2015 ساهم البنك الوطني في العديد من البرامج والنشاطات الاجتماعية المختلفة بالتعاون مع 40 جهة مختلفة ووصل حجم مساهمته الاجتماعية إلى ما يقارب 214 ألف دولار.

## الوطني دعماً لذوي الاحتياجات الخاصة



المساهمة في تعليم طالبات من ذوي الاحتياجات الخاصة في مدرسة سيرك فلسطين لتمكينهم ودمجهم في المجتمع من خلال تدريبات السيرك.



المساهمة في إقامة حفل عشاء خيري دعماً لجمعية باسمين الخيرية لرعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة

## جانب من المسؤولية الاجتماعية للبنك الوطني لعام 2015

### الوطني دعماً لتمكين المرأة الفلسطينية

توجه البنك الوطني في العام 2015 إلى دعم تمكين المرأة الفلسطينية سواء من خلال مساهماته الاجتماعية أو عن طريق تحقيق التمكين الاقتصادي والمالي لها من خلال منتجاته المصرفية، حيث ربط البنك الوطني برنامج التوفير «حياتي» الموجه للمرأة الفلسطينية بمساهمة اجتماعية لصالح مركز دنيا التخصصي لأورام النساء وهو البرنامج الأول في السوق المصرفية الفلسطينية الذي يحمل رسالة مسؤولية مجتمعية مباشرة، حيث يتبرع البنك بدولار واحد للمركز مقابل كل حساب توفير «حياتي» يتم فتحه دعماً لصحة المرأة الفلسطينية في مواجهة المرض الأكثر فتكاً بالنساء حول العالم. إلى جانب هذه المساهمة المستدامة قام البنك الوطني بالعديد من المبادرات التي من شأنها النهوض بواقع المرأة الفلسطينية في مختلف القطاعات ومن أبرزها التعليم وتشجيع الريادية والإبداع.



## شكل وآلية إيصال المعلومات للمساهمين

- توزيع التقرير السنوي للمساهمين من خلال مقر الإدارة العامة وفروع البنك في المناطق المختلفة وكذلك من خلال البريد.
- من خلال الموقع الإلكتروني للبنك ، حيث يتم نشر البيانات والتقارير الإدارية والمالية.
- من خلال الموقع الإلكتروني للسوق المالي الفلسطيني وموقع هيئة سوق رأس المال ، حيث يتم الإفصاح عن البيانات المالية بشكل ربع سنوي ونصف سنوي وسنوي.
- من خلال الإعلان في الصحف المحلية.



جانبا من برنامج «Seed Stars Ramallah» لاختيار مشاريع ريادية للشباب الفلسطيني للمشاركة في المسابقة الدولية التي ستقام في جنيف «Seed Star World»

## الوطني يساهم في نشر الوعي المصرفي في فروع



## الشبكة المصرفية



### الإدارة العامة

رام الله، الماصيون، دوار محمود درويش

هاتف: 02-2946090

فاكس: 02-2946114

ص . ب . 700، رام الله، فلسطين

### الفروع

#### فرع رام الله

شارع الارسال، عمارة الماسة

ص . ب . 1310

هاتف: 02-2978700

فاكس: 02-2978701

#### فرع الماصيون

دوار محمود درويش، مبنى البنك الوطني

ص . ب . 700

هاتف: 02-2977731

فاكس: 02-2977730

#### فرع دير جرير

الشارع الرئيسي، مفرق كفر مالك

ص . ب . 1100

هاتف: 02-2899781

فاكس: 02-2899786

#### فرع الميدان

دوار ياسر عرفات، رام الله

ص . ب . 1100

هاتف: 02-2983301

فاكس: 02-2983310

#### فرع الرام

الشارع الرئيسي

ص . ب . 1

هاتف: 02-2348920

فاكس: 02-2348921

#### فرع عقربا

وسط البلد

ص . ب . 13

هاتف: 09-2597641

فاكس: 09-2597644

#### فرع الخليل

شارع السلام

ص . ب . 313

هاتف: 02-2216222

فاكس: 02-2216231

#### فرع بيت لحم

شارع القدس، الخليل

ص . ب . 633

هاتف: 02-2771370

فاكس: 02-2771371

#### فرع نابلس

شارع عمان، عمارة ترست

ص . ب . 13

هاتف: 09-2380802

فاكس: 09-2380801

#### فرع جنين

النمر مول

ص . ب . 195

هاتف: 04-2502931

فاكس: 04-2502930

#### فرع دورا

شارع يافا، مجمع كاظم الشريف التجاري

ص . ب . 2022

هاتف: 02-2281871

فاكس: 02-2281870

## شبكة الصراف الآلي

### محافظة نابلس

- فرع نابلس، شارع عمان، عمارة ترست
- المجموع التجاري، وسط البلد، الدوار الرئيسي
- معرض شركة هيونداي، شارع رفيديا بالقرب من شركة الاتصالات الفلسطينية
- عقربا، مقر فرع عقربا، وسط البلد
- بلدة دير شرف، الشارع الرئيسي، مفترق طريق جنين

### محافظة جنين

- فرع جنين، مجمع النمر التجاري، وسط البلد
- سوبر ماركت الزهراء، شارع حيفا
- حرم الجامعة العربية الامريكية، المدخل الرئيسي
- شارع الامير فيصل (شارع المكاتب)

### محافظة بيت لحم

- فرع بيت لحم، شارع القدس الخليل
- الكركفة، شارع المهدي، مقابل قاعات نيسان
- بيت جالا، بجانب بلدية بيت جالا

### محافظة القدس

- مبنى فرع الرام، الشارع الرئيسي، بالقرب من شركة جود لك لتأجير السيارات

### محافظة رام الله والبيرة

- مبنى البنك الوطني، بجانب دوار محمود درويش، الماصيون
- فرع رام الله، شارع الارسال، عمارة الماسة
- فرع الميدان، ميدان ياسر عرفات، وسط البلد
- بلازا مول، البيرة، البالوع
- سوبرماركت الجاردينز، حي الطيرة
- محطة عطاري وعليان للمحروقات، المنطقة الصناعية، شارع بيتونيا الرئيسي
- محطة السويس للمحروقات، شارع رام الله القدس
- مركز المدينة، مقابل الوردة الحمراء، شركة العسعس للسياحة والسفر
- منطقة رام الله الصناعية، شركة بيرزيت للأدوية
- مقر شركة جوال، البيرة، البالوع
- شارع السهل، رام الله التحتا، مقابل المدرسة الكاثوليكية
- فندق موفنبيك رام الله، الماصيون
- بيرزيت، سوبر ماركت حرب، الشارع الرئيسي
- دير جرير، مقر فرع دير جرير، الشارع الرئيسي

### محافظة أريحا

- مدخل مدينة اريحا، محطة الهدم للمحروقات.

### محافظة الخليل

- فرع الخليل، شارع السلام
- سوبرماركت برفو، شارع عين سارة
- فرع دورا، شارع يافا

90  
Years in MENAرقم الترخيص 1011  
رقم التسجيل 1070  
www.ey.comمركز  
المحاسبة  
والتدقيق  
بمصر  
مركز  
المحاسبة  
والتدقيق  
بمصر  
مركز  
المحاسبة  
والتدقيق  
بمصرEY  
Building a better  
working worldتقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي  
شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة

لقد دققنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة (البنك) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

## مسؤولية مجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

## مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة. إن اختيار تلك الإجراءات يستند إلى اجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة سواء الناتجة عن الإحتيال أو الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الإعتبار نظام الرقابة الداخلية للمنشأة ذي الصلة بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

## الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة تُظهر بجدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وأداءه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

إرنست ويونغ - الشرق الأوسط

رخصة رقم ٢٠١٢/٢٠٦

إرنست ويونغ

ساند عبدالله

رخصة رقم ٢٠٠٣/١٠٥

٣٠ آذار ٢٠١٦

رام الله - فلسطين

عضو في مؤسسة إرنست ويونغ العالمية

القوائم المالية الموحدة  
31 كانون الأول 2015

## قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

2014	2015	إيضاح	الموجودات
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
85,632,498	103,824,507	7	تقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
229,700,421	214,032,329	8	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
520,880	2,056,349	9	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
298,630,685	401,781,262	10	تسهيلات ائتمانية مباشرة
5,545,413	12,544,921	11	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
26,842,276	46,120,269	12	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
4,276,944	3,471,541	13	استثمار في شركة حليفة
8,821,633	11,109,869	14	عقارات والآلات ومعدات
2,951,081	3,021,284	15	مشاريع تحت التنفيذ
120,858	208,547	16	موجودات غير ملموسة
300,000	500,000	17	موجودات ضريبية مؤجلة
16,364,755	21,597,653	18	موجودات أخرى
679,707,444	820,268,531		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
154,964,693	112,153,720	19	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
353,824,711	471,385,262	20	ودائع العملاء
60,170,444	67,221,637	21	تأمينات نقدية
18,490,409	65,408,451	22	أموال مقترضة
1,449,443	2,175,907	23	مخصص تعويض نهاية الخدمة
1,544,676	1,069,682	24	مخصصات الضرائب
9,252,536	11,034,794	25	مطلوبات أخرى
599,696,912	730,449,453		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية			
70,968,206	75,000,000	1	رأس المال المدفوع
-	564,451	26	علاوة إصدار
1,411,798	1,955,957	27	احتياطي إجباري
4,948,800	6,496,858	27	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
1,625,861	2,442,100	27	احتياطي التقلبات الدورية
(2,750,988)	(2,980,278)	11	احتياطي القيمة العادلة
3,806,855	6,339,990		أرباح مدورة
80,010,532	89,819,078		صافي حقوق الملكية
679,707,444	820,268,531		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

## قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

2014	2015	إيضاح	المصروفات
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
22,353,861	27,394,930	28	الفوائد الدائنة
(8,637,960)	(9,632,991)	29	الفوائد المدينة
13,715,901	17,761,939		صافي إيرادات الفوائد
3,165,508	4,566,941	30	صافي إيرادات العمولات
16,881,409	22,328,880		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
1,784,504	2,300,421		أرباح عملات أجنبية
660,985	370,629	31	أرباح موجودات مالية
111,654	194,600	13	حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة
501,788	438,078	10	استرداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية
36,645	38,968		إيرادات أخرى
19,976,985	25,671,576		إجمالي الدخل
المصروفات			
6,557,178	8,534,275	32	نفقات الموظفين
5,045,194	7,176,661	33	مصارييف تشغيلية أخرى
1,391,949	1,750,829	16.14	إستهلاكات وإطفاءات
1,051,281	802,917	10	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
5,000	-	34	غرامات سلطة النقد الفلسطينية
14,050,602	18,264,682		إجمالي المصروفات
5,926,383	7,406,894		ربح السنة قبل الضرائب
(1,488,003)	(1,965,303)	24	مصروف الضرائب
4,438,380	5,441,591		ربح السنة
0,083	0,073	35	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

**قائمة الدخل الشامل الموحدة**  
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

إيضاح	2015 دولار أمريكي	2014 دولار أمريكي
	5,441,591	4,438,380
	(229,290)	(480,119)
	(229,290)	(480,119)
	5,212,301	3,958,261

ربح السنة  
بنود الدخل الشامل الأخرى  
بنود لن يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل في فترات لاحقة:  
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من  
خلال قائمة الدخل الشامل  
إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى  
صافي الدخل الشامل للسنة

**قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة**  
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

صافي حقوق الملكية	أرباح مبدوة	القيمة العادلة	التقلبات الدورية	مخاطر مصرفية عامة	إجباري	علاوة الإصدار	رأس المال المدفوع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
80,010,532	3,806,855	(2,750,988)	1,625,861	4,948,800	1,411,798	-	70,968,206
5,441,591	5,441,591	-	-	-	-	-	-
(229,290)	-	(229,290)	-	-	-	-	-
5,212,301	5,441,591	(229,290)	-	-	-	-	-
4,596,245	-	-	-	-	-	564,451	4,031,794
-	(2,908,456)	-	816,239	1,548,058	544,159	-	-
89,819,078	6,339,990	(2,980,278)	2,442,100	6,496,858	1,955,957	564,451	75,000,000
54,966,018	477,923	(2,270,869)	960,104	4,948,947	967,960	-	49,881,953
4,438,380	4,438,380	-	-	-	-	-	-
(480,119)	-	(480,119)	-	-	-	-	-
3,958,261	4,438,380	(480,119)	-	-	-	-	-
21,086,253	-	-	-	-	-	-	21,086,253
-	(1,109,448)	-	665,757	(147)	443,888	-	-
80,010,532	3,806,855	(2,750,988)	1,625,861	4,948,800	1,411,798	-	70,968,206

الاحتياطيات

31 كانون الأول 2015  
الرصيد في بداية السنة  
ربح السنة  
بنود الدخل الشامل الأخرى  
صافي الدخل الشامل للسنة  
تسديدات رأس المال (إيضاح 44)  
الحول إلى الاحتياطيات  
الرصيد في نهاية السنة

31 كانون الأول 2014  
الرصيد في بداية السنة  
ربح السنة  
بنود الدخل الشامل الأخرى  
صافي الدخل الشامل للسنة  
تسديدات رأس المال (إيضاح 44)  
الحول إلى (من) الاحتياطيات  
الرصيد في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

إيضاحات حول القوائم المالية  
كما في 31 كانون الأول 2014

إيضاح	2015 دولار أمريكي	2014 دولار أمريكي
أنشطة التشغيل		
ربح السنة قبل الضرائب	7,406,894	5,926,383
تعديلات:		
إستهلاكات وإطفاءات	1,750,829	1,391,949
أرباح موجودات مالية	(370,629)	(660,985)
حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة	(194,600)	(111,654)
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية	362,219	353,591
مخصص تعويض نهاية الخدمة	477,653	399,765
إطفاء علاوة إصدار سندات	215,650	205,508
	9,648,016	7,504,557
التغير في الموجودات والمطلوبات:		
أرصدة مقيدة السحب لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	(714,131)	5,891,313
الاحتياطي الإلزامي النقدي لدى سلطة النقد الفلسطينية	(14,347,193)	(7,727,245)
التسهيلات الائتمانية	(92,567,388)	(70,694,759)
موجودات أخرى	(4,816,124)	3,877,878
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	(14,000,000)	(14,000,000)
ودائع العملاء	90,606,961	102,876,793
تأمينات نقدية	6,421,366	8,489,900
أموال مقترضة	46,918,042	(12,271,270)
مطلوبات أخرى	1,371,805	1,853,435
صافي النقد من أنشطة التشغيل قبل الضرائب	28,521,354	53,800,602
والمخصصات المدفوعة	(92,784)	(81,637)
دفعات تعويض نهاية الخدمة	(2,844,173)	(1,586,325)
ضرائب مدفوعة	25,584,397	52,132,640
صافي النقد من أنشطة التشغيل		
أنشطة الاستثمار		
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	10,514,810	(15,514,810)
شراء عقارات وآلات ومعدات	(2,675,590)	(1,871,145)
مشاريع تحت التنفيذ	(521,752)	(2,951,081)
صافي التغير في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	(1,621,123)	3,226,924
صافي التغير في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(7,228,798)	(3,828,354)
شراء موجودات مالية بالكلفة المطفأة	(16,247,000)	(10,621,014)
بيع واستحقاق موجودات مالية بالكلفة المطفأة	983,000	4,855,884
شراء موجودات غير ملموسة	(143,472)	(72,265)
توزيعات أرباح نقدية مقبوضة	635,650	535,173
نقد متدفق من تخفيض رأس المال المدفوع للشركة الحليفة	1,000,003	-
نقد متدفق من الإستحواذ على بنك الإتحاد - فلسطين	11,912,006	-
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار	(3,392,266)	(26,240,688)
أنشطة التمويل		
تسديدات رأس المال	4,596,245	21,086,253
صافي النقد من أنشطة التمويل	4,596,245	21,086,253
الزيادة في النقد وما في حكمه	26,788,376	46,978,205
النقد وما في حكمه في بداية السنة	118,745,069	71,766,864
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	145,533,445	118,745,069

## 1. عام

تأسست شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة (البنك) في عام 2005 في مدينة رام الله تحت اسم بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة كشركة مساهمة عامة محدودة تحت رقم (562601146) ومركزها الرئيسي في مدينة رام الله - فلسطين.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية المتعلقة بنشاطه في إطار القوانين سارية المفعول في فلسطين من خلال مركزه الرئيسي وفروعه الأحد عشر المنتشرة في المدن الفلسطينية الرئيسية ومكتب النقد في مدينة نابلس، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية العادية يقوم البنك أيضا بتمويل الاحتياجات المالية لقطاع المشاريع الصغيرة وغيرها من المشاريع.

قررت الهيئة العامة غير العادية في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 25 نيسان 2012 زيادة رأسمال البنك إلى خمسين مليون دولار أمريكي وتكليف مجلس الإدارة بتنفيذ ذلك، حيث قام مجلس الإدارة بتنفيذ هذا التكليف برفع رأسمال البنك إلى 50 مليون دولار من خلال دخول شركاء جدد للبنك. كما قام البنك خلال عام 2012 بالتوقيع على اتفاقية اندماج عن طريق الشراء «التملك والضم» مع البنك العربي الفلسطيني للاستثمار وتم فيها شراء بعض موجودات ومطلوبات البنك العربي الفلسطيني للاستثمار مقابل حصول البنك العربي الفلسطيني للاستثمار على 10,000,000 سهم من أسهم البنك الوطني.

قررت الهيئة العامة غير العادية في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 13 أيار 2013 زيادة رأسمال البنك إلى 75 مليون دولار أمريكي من خلال الاكتتاب الثانوي العام.

تم بتاريخ 25 كانون الثاني 2015 توقيع اتفاقية بين بنك الإتحاد في الأردن والبنك الوطني في فلسطين والتي تم بموجبها تمكين البنك الوطني من تملك المحفظة البنكية لبنك الإتحاد في فلسطين. كما قام بنك الإتحاد في الأردن بتملك 10% من رأسمال البنك الوطني البالغ 75 مليون دولار أمريكي من خلال الإكتتاب بجزء من أسهم الزيادة المصدرة من قبل البنك الوطني وعمليات شراء أسهم من كبار مساهميه.

هذا وبلغ رأسمال البنك المصرح والمكتتب به والمدفوع كما في 31 كانون الأول 2015 مبلغ 75 مليون دولار أمريكي مقسم إلى 75 مليون سهم.

بلغ عدد موظفي البنك (377) و(293) موظفاً كما في 31 كانون الأول 2015 و2014، على التوالي.

تم إقرار هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك بتاريخ 1 شباط 2016.

## 2. القوائم المالية الموحدة

تمثل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية لشركة البنك الوطني وشركته التابعة (شركة وطن الاستثمارية المساهمة الخصوصية المحدودة) كما في 31 كانون الأول 2015 المملوكة بنسبة 100% من قبل البنك. تأسست الشركة التابعة بمقتضى قانون الشركات لسنة 1964 كشركة مساهمة خصوصية محدودة المسؤولية، يبلغ رأسمالها كما في 31 كانون الأول 2015 مبلغ 110,000 دولار أمريكي.

تم توحيد القوائم المالية لشركة وطن الاستثمارية (الشركة التابعة) مع القوائم المالية للبنك على أساس تجميع كل بند من موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال البنك مع بنود موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال الشركة التابعة، بعد إستبعاد كافة أرصدة الحسابات الجارية والمعاملات فيما بين البنك والشركة التابعة.

يعمل البنك وشركته التابعة في مناطق السلطة الفلسطينية.

## 3. أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك وشركته التابعة كما في 31 كانون الأول 2015. تتحقق السيطرة عندما يكون البنك معرضاً أو له الحق في عوائد متغيرة من ارتباطه في الشركة المستثمر فيها وله القدرة على التأثير في هذه العوائد من خلال سيطرته على الشركة المستثمر فيها، تتحقق سيطرة البنك على الشركة المستثمر فيها إلى حد بعيد فقط في حال كانت للبنك:

- السيطرة على الشركة المستثمر بها (الحقوق القائمة التي تعطي البنك القدرة على توجيه نشاطات الشركة المستثمر بها).
- عندما يكون للبنك الحق في العوائد نتيجة سيطرته على الشركة المستثمر بها.
- له القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه على هذه الشركة.

بشكل عام تكون السيطرة عند الحصول على أغلبية حقوق التصويت. عندما تكون نسبة ملكية البنك في رأس مال الشركة المستثمر بها أقل من الأغلبية، يأخذ البنك بعين الاعتبار جميع الحقائق والظروف لتقييم ما إذا تحققت السيطرة على الشركة المستثمر بها والتي تشمل ما يلي:

- الاتفاقيات التعاقدية مع المساهمين الآخرين في الشركة المستثمر بها.
  - الحقوق الناتجة عن اتفاقيات تعاقدية أخرى.
  - حقوق تصويت الشركة وحقوق التصويت المحتملة.
- يقوم البنك بإعادة تقييم قدرته على السيطرة في الشركة المستثمر

بها في حال وجود حقائق أو ظروف تدل على تغير في أحد العناصر الثلاثة لإثبات السيطرة. يبدأ توحيد القوائم المالية للشركة التابعة عند حصول البنك على السيطرة وينتهي التوحيد عند فقدانه للسيطرة على شركته التابعة. يتم إضافة الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف للشركة التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو التي تم التخلص منها خلال السنة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ الحصول على السيطرة وحتى تاريخ فقدانها. يتم تسجيل أثر التغير في نسبة الملكية في الشركة التابعة (دون فقدان السيطرة عليها) كعمالات بين المالكين.

يتم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والأرباح والخسائر غير المتحققة الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركة التابعة وتوزيعات الأرباح بالكامل.

يتم قيد حصة مساهمي البنك وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة من الأرباح والخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل حتى لو نتج عن ذلك عجز في رصيد حقوق الجهات غير المسيطرة. يتم تعديل القوائم المالية للشركة التابعة لتتوافق سياستها المحاسبية مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، إن لزم الأمر.

في حال فقدان البنك السيطرة على الشركات التابعة يتم استبعاد الموجودات (بما فيها الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة والقيمة الدفترية لحقوق الجهات غير المسيطرة، ويتم قيد الفائض أو العجز من الاستبعاد في قائمة الدخل الموحدة. يتم قيد أي استثمار متبقي بالقيمة العادلة.

### 1.3 أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل التي تظهر بالقيمة العادلة في تاريخ القوائم المالية.

إن الدولار الأمريكي هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل عملة الأساس للبنك.

### 2.3 التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للبنك كانت متفقة مع تلك التي تم استخدامها لإعداد القوائم المالية كما في السنة السابقة باستثناء قيام البنك بتطبيق بعض التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية والتي أصبحت نافذة المفعول، لم ينتج عن

تطبيق هذه التعديلات أي أثر على القوائم المالية للبنك.

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعايير التالية والتي لا تزال غير نافذة المفعول ولم يتم تبنيها بعد من قبل البنك. إن المعايير التالية هي التي تتوقع إدارة البنك بأن يكون لتطبيقها، عند سريان مفعولها، أثر على المركز أو الأداء المالي أو حول إفصاحات القوائم المالية للبنك. سيتم تطبيق هذه المعايير عندما تصبح نافذة المفعول.

### معايير التقارير المالية الدولية رقم (9) الأدوات المالية

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) «الأدوات المالية» بكامل مراحلته خلال تموز 2014، ويبين هذا المعيار المعالجة المحاسبية لتصنيف وقياس الموجودات المالية والالتزامات المالية وبعض العقود لبيع أو شراء الأدوات غير المالية. وقد تم إصدار هذا المعيار لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم (39) «تصنيف وقياس الأدوات المالية». سيقوم البنك بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الجديد بتاريخ التطبيق الإلزامي في 1 كانون الثاني 2018 والذي سيكون له أثر على تصنيف وقياس الموجودات المالية.

### معايير التقارير المالية الدولية رقم (15) الإيرادات من العقود مع العملاء

يحدد معيار رقم (15) المعالجة المحاسبية لكل أنواع الإيرادات الناشئة من العقود مع العملاء، وينطبق هذا المعيار على جميع المنشآت التي تدخل في عقود لتوريد السلع والخدمات للعملاء باستثناء العقود الخاضعة لمعايير أخرى مثل معيار المحاسبة الدولي رقم (17) الأيجارات.

يحل هذا المعيار بدلاً من المعايير والتفسيرات التالية:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) عقود الانشاء.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) الإيراد.
- تفسير لجنة معايير التقارير (13) برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة معايير التقارير (15) اتفاقيات انشاء العقارات.
- تفسير لجنة معايير التقارير (18) عمليات نقل الاصول من العملاء.
- التفسير (31) الإيراد - عمليات المقايضة التي تتطوي على خدمات اعلانية.

يجب تطبيق المعيار للفترة التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر.

### معايير التقارير المالية الدولية رقم (16) عقود الإيجار

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) «عقود الإيجار» خلال كانون الثاني 2016 الذي يحدد مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار. تشبه متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) بشكل جوهري المتطلبات المحاسبية للمؤجر في معيار المحاسبة الدولي رقم (17)، ووفقاً لذلك، يستمر المؤجر في تصنيف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية أو عقود إيجار تمويلية، بحيث يقوم بمعالجة هذين النوعين من العقود بشكل مختلف. يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) من المستأجر أن يقوم بالاعتراف بالموجودات والمطلوبات لجميع عقود الإيجار التي تزيد مدتها عن 12 شهراً، إلا إذا كان الأصل ذو قيمة منخفضة ويتطلب من المستأجر الاعتراف بحقه في استخدام الأصل والمتمثل في الاعتراف بالأصل المستأجر والالتزام الناتج المتمثل بدفعات الإيجار. سيتم تطبيق هذه المعيار اعتباراً من 1 كانون الثاني 2019، مع السماح بالتطبيق المبكر.

### معايير المحاسبة الدولية رقم (1) عرض القوائم المالية - (تعديلات)

تشمل هذه التعديلات تحسينات محدودة تتركز على الأمور التالية:

- الجوهرية.
- التصنيفات والتجميع.
- هيكل الإفصاحات.
- عرض بنود الدخل الشامل الأخرى الناتجة عن الاستثمارات التي تتبع طريقة حقوق الملكية.

### معايير المحاسبة الدولية رقم (16) ومعايير المحاسبة الدولية رقم (38): توضيح الطرق المقبولة لاحتساب الاستهلاك والإطفاءات - (تعديلات)

توضح التعديلات في معيار المحاسبة الدولية رقم (16) ومعايير المحاسبة الدولية رقم (38) أن الإيرادات تعكس المنفعة الاقتصادية المتحصلة من الأعمال التجارية (التي يكون الأصل جزءاً منها) بدلاً من المنافع الاقتصادية التي استهلك من خلال استخدام ذلك الأصل. نتيجة لذلك، لا يجوز استخدام أساس استهلاك مبني على الإيرادات لغرض استهلاك الممتلكات والمعدات، ويمكن استخدامه فقط في ظروف محددة لاستهلاك الموجودات غير الملموسة. يتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع البنك أن يكون لهذه التعديلات أثر جوهري مركزه أو أداءه المالي.

### 3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

#### تحقق الإيرادات والإعتراف بالمصاريف

يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية المتعثرة والمصنفة التي يتم تسجيلها لحساب فوائد وعمولات معلقة ولا يتم الاعتراف بها كإيرادات.

يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح توزيعات الأسهم من الشركات المستثمر بها عند وجود حق لاستلامها.

يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

#### التسهيلات الائتمانية

يتم إظهار التسهيلات الائتمانية بالصافي بعد تنزيل مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة.

يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، ويتم وقف احتساب الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية المتخذ حيالها إجراءات قانونية.

يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصص في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها عبر تنزيلها من المخصص وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ويتم تحويل أي فائض في المخصص إلى قائمة الدخل، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

يتم استبعاد التسهيلات التي مضى على تعثرها أكثر من ست سنوات والفوائد المعلقة والمخصصات المتعلقة بها من القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

#### استثمارات في موجودات مالية

يتم قيد عمليات الشراء والبيع العادية للموجودات المالية في تاريخ العملية وهو تاريخ الإلتزام بشراء أو بيع الموجودات المالية. إن عمليات الشراء والبيع العادية للموجودات المالية هي تلك التي يتم فيها تحويل الموجودات المالية خلال الفترة المحددة وفقاً للقوانين أو وفقاً لما هو متعارف عليه في أنظمة السوق. يتم قيد الموجودات المالية عند الشراء بالقيمة العادلة، ويتم إضافة مصاريف الإقتناء المباشرة، باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

والتي يتم قيدها بشكل مبدئي بالقيمة العادلة. يتم لاحقاً قيد جميع الموجودات المالية بالكلفة المطفأة أو القيمة العادلة.

### موجودات مالية بالكلفة المطفأة

يتم قياس أدوات الدين بالكلفة المطفأة إذا تحقق الشرطان التاليان:

- أن يتم الاحتفاظ بأداة الدين ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية.
- أن تعطي الشروط التعاقدية للأداة حق الإنتفاع من التدفقات النقدية في تواريخ محددة والتي تمثل دفعات من الأصل وفائدة على الرصيد القائم.

إن أدوات الدين التي تحقق الشرطين السابقين تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الإقتناء (باستثناء اذا إختار البنك تصنيف هذه الموجودات من خلال قائمة الدخل كما هو مبين أدناه). لاحقاً يتم قياسها بالكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي بعد تنزيل التدني. يتم الإعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلي.

يقوم البنك بإعادة تصنيف أدوات الدين من الكلفة المطفأة إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا تغير الهدف من نموذج الأعمال للإعتراف المبدئي وبالتالي لا تكون طريقة الكلفة المطفأة مناسبة.

إن معدل الفائدة الفعلي هونسبة الفائدة التي يتم استخدامها لخصم التدفقات النقدية المستقبلية على فترة عمر أداة الدين، أو فترة أقل في حالات معينة، لتساوي القيمة الدفترية في تاريخ الإعتراف المبدئي. عند الإعتراف المبدئي يستطيع البنك تصنيف أداة دين حققت شروط الكلفة المطفأة المذكورة أعلاه كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا أدى ذلك إلى إزالة أو التخفيف بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي. لا يستطيع البنك لاحقاً التراجع عن هذا التصنيف.

### موجودات مالية بالقيمة العادلة

هي أدوات الملكية والمشتقات المالية والتي يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، ويحق للمنشأة تصنيف أدوات الملكية غير المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، باختيار لا يمكن التراجع عنه، من خلال الدخل الشامل.

في حال تم اختيار تصنيف أدوات الملكية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، فإنه يتم قيد التغيير في القيمة العادلة في حساب خاص ضمن حقوق الملكية، وعند التخلص منها يتم قيد الأرباح أو الخسائر في حساب الأرباح المدورة مباشرة، ولا يتم قيدها في قائمة الدخل الموحدة.

يتم قيد أرباح توزيعات الأسهم من الاستثمار في الأوراق المالية في

قائمة الدخل الموحدة عند نشوء الحق في استلامها.

### استبعاد الموجودات المالية

يتم استبعاد الموجودات المالية عند انتهاء الحق التعاقدى للإنتفاع من التدفقات النقدية لهذه الموجودات، أو عند تحويل الموجودات المالية لجميع المخاطر وعوائد الملكية إلى منشأة أخرى. في حال لم يتم البنك بتحويل أو إبقاء كل المخاطر والعوائد الأساسية وأبقت السيطرة على الأصول المحولة، يسجل البنك حصته المتبقية في الموجودات ويسجل المطلوبات بقيمة المبالغ المتوقع دفعها. إذا أبقى البنك كل المخاطر وعوائد الملكية للملكية الموجودة المالية المحولة، يستمر البنك في تسجيل الموجودات المالية.

### قياس القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية مثل المشتقات والموجودات غير المالية في تاريخ القوائم المالية. القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع أصل أو سداد التزام وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية بيع الموجودات أو سداد المطلوبات إما في:

- سوق رئيسي للموجودات أو المطلوبات.
- أو في حال غياب السوق الرئيسي، في سوق أكثر ملاءمة للموجودات والمطلوبات.

يجب أن يكون للبنك القدرة على الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الفرضيات التي سيستخدمها المشاركون عند تسعير الموجودات والمطلوبات، على فرض أن المشاركين في السوق هدفهم تحقيق منافع اقتصادية.

يستخدم البنك أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف التي توفر معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك من خلال زيادة استخدام معطيات ذات صلة يمكن ملاحظتها والتقليل من استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها.

جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة المصرح عنها في القوائم المالية تصنف ضمن هرم القيمة العادلة، كما هو موضح أدناه:

**المستوى الأول:** باستخدام أسعار التداول لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة.

**المستوى الثاني:** باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

**المستوى الثالث:** باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

في نهاية كل فترة مالية يحدد البنك فيما إذا كانت هنالك عمليات نقل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (إستناداً إلى أقل مستوى معطيات له أثر جوهري على قياس القيمة

العادلة ككل) للموجودات والمطلوبات و يتم الاعتراف بها في القوائم المالية على أساس متكرر.

يقوم مخمنين خارجيين معتمدين بالمشاركة في تقييم الموجودات الجوهرية. بعد النقاش مع هؤلاء المخمنين الخارجيين، يقوم البنك باختيار الأساليب والمدخلات والتي ستستخدم للتقييم في كل حالة.

لفرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام البنك بتحديد شرائح من الموجودات وفقاً لطبيعة وخصائص ومخاطر ومستوى القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات.

### استثمار في شركات حليفة

يتم قيد الاستثمار في الشركات الحليفة باستخدام طريقة حقوق الملكية. الشركة الحليفة هي تلك التي يكون للبنك نفوذاً مؤثراً عليها وهو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها وليس التحكم بهذه السياسات.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركات الحليفة في قائمة المركز المالي الموحدة بالكلفة، مضافاً إليه التغيرات اللاحقة في حصة البنك من صافي موجودات الشركات الحليفة. يتم قيد الشهرة الناتجة عن شراء الشركات الحليفة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمارات فيها، حيث لا يتم إطفاء هذه الشهرة أو دراسة التدني في قيمتها بشكل منفصل.

يتم إظهار حصة البنك من صافي نتائج أعمال الشركات الحليفة في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة وفقاً لنسبة ملكية البنك في الشركات الحليفة.

إن السنة المالية للشركات الحليفة هي ذات السنة المالية للبنك. عند الضرورة يقوم البنك بإجراء تعديلات لتتوافق السياسات المتبعة في الشركات الحليفة مع السياسات المحاسبية للبنك.

لاحقاً لإستخدام طريقة حقوق الملكية يقرر البنك ما إذا كان هناك ضرورة لتقيد خسائر تدني إضافية على استثماراته في الشركات الحليفة. يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية الموحدة بتحديد ما إذا كان هناك وجود لأدلة موضوعية تشير إلى تدني في قيمة الاستثمار في الشركات الحليفة. في حال وجود هذه الأدلة، يقوم البنك باحساب قيمة التدني والتي تمثل الفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار والقيمة المتوقع إستردادها ويتم قيد هذا الفرق في قائمة الدخل الموحدة.

### العقارات والآلات والمعدات

تظهر العقارات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم، ويتم إستهلاك العقارات والآلات والمعدات (باستثناء الاراضي) بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع كما يلي

#### العمر الإنتاجي

(سنوات)

40

عقارات

25 - 6

أثاث ومعدات وتحسينات مأجور

6

أجهزة حاسوب

6

سيارات

يتم مراجعة العمر الإنتاجي للعقارات والآلات والمعدات في نهاية كل سنة مالية، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً، يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغييراً في التقديرات.

يتم دراسة تدني القيمة الدفترية للعقارات والآلات والمعدات عند وجود أحداث أو تغييرات في الظروف تشير إلى عدم توافر إمكانية استرداد قيمتها الدفترية. عند وجود أحد هذه الأدلة وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة المتوقع استردادها، يتم تخفيض القيمة الدفترية للقيمة المتوقع استردادها وهي القيمة العادلة مخصوماً منها مصاريف البيع أو «القيمة في الإستخدام»، أيهما أعلى، ويتم قيد التدني في قيمة العقارات والآلات والمعدات في قائمة الدخل.

يتم احتساب ورسملة التكاليف المتكبدة لاستبدال مكونات العقارات والآلات والمعدات التي يتم التعامل معها بشكل منفصل، كما يتم شطب القيمة الدفترية لأي جزء مستبدل. يتم رسملة النفقات الأخرى اللاحقة فقط عند زيادة المنافع الإقتصادية المستقبلية المتعلقة بالعقارات والآلات والمعدات. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل.

### الموجودات غير الملموسة

مبدئياً، يتم قيد الموجودات غير الملموسة، التي تم الحصول عليها بشكل منفصل بالكلفة. إن كلفة الموجودات غير الملموسة التي تم الحصول عليها من خلال توحيد الأعمال هي قيمتها العادلة في ذلك التاريخ. لاحقاً للإثبات المبدئي، يتم إظهار الموجودات غير الملموسة بالكلفة بعد تنزيل الإطفاء المتراكم وأية خسائر تدني متراكمة في القيمة الدفترية.

يتم تصنيف العمر الإنتاجي للموجودات غير الملموسة بكونه لفترة محددة أو غير محددة.

يتم إجراء دراسة لوجود تدني في القيمة الدفترية للموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة غير محددة، بشكل سنوي، كما أنه لا يتم إطفاء هذه الموجودات غير الملموسة. تتم مراجعة تصنيف هذه الموجودات سنوياً لتحديد ما إذا كان سبب التصنيف لايزال قائماً، في حالة الحاجة إلى إعادة تصنيف هذه الموجودات غير المقدر عمرها الزمني بفترة محددة إلى موجودات ملموسة لفترة محددة فيتم ذلك بناءً على أساس تقديري، وبأثر مستقبلي.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة

محددة حسب العمر الإنتاجي المتوقع، ويتم دراسة تدني قيمتها الدفترية عند وجود مؤشرات تدل على ذلك. يتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة احتسابه للموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة محددة مرة على الأقل في نهاية السنة المالية. يتم قيد مصروف إطفاء الموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة محددة في قائمة الدخل.

تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم إطفاء أنظمة وبرامج الحاسب الآلي بطريقة القسط الثابت.

## الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

## التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

## المخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على البنك أي التزام (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق وعندما تكون تكلفة تسوية الإلتزام محتملة ويمكن قياسها بموثوقية.

## مخصص الضرائب

يقوم البنك باقتطاع مخصص لضريبة الدخل وفقاً لقانون ضريبة الدخل الساري المفعول في فلسطين والمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) والذي يقتضي الاعتراف بالفروقات الزمنية المؤقتة، كما بتاريخ القوائم المالية، كضرائب مؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو خسائر متراكمة مقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة

التنزيل لأغراض ضريبية.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الإلتزام بقائمة المركز المالي وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الإلتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

## العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ قائمة المركز المالي.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي في قائمة الدخل.

## النقد وما فيه حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر. ويتضمن النقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر بعد تنزيل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة مقيدة السحب.

## 4. استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في بنود الدخل الشامل الأخرى. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. تعتمد الإدارة بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

- يتم مراجعة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية ضمن الأسس الموضوعية من قبل سلطة النقد الفلسطينية ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39).
- يتم إثبات خسارة تدني قيمة العقارات والآلات والمعدات اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مخمنين معتمدين لغايات إثبات خسارة التدني ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري .
- يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف الضرائب وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية.
- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الإستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم أخذ خسارة التدني (إن وجدت) في قائمة الدخل.
- يتم تخصيص للقضايا المرفوعة على البنك لمواجهة أية التزامات قضائية استناداً لرأي المستشار القانوني للبنك.

## 5. معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة إقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات إقتصادية أخرى.

## 6. الإستحواذ على بنك الإتحاد - فلسطين

تم بتاريخ 25 كانون الثاني 2015 توقيع اتفاقية بين بنك الإتحاد في الأردن والبنك الوطني في فلسطين والتي بموجبها تمكين البنك الوطني من تملك المحفظة البنكية لبنك الإتحاد في فلسطين. تم تنفيذ عملية الإستحواذ بالكامل على أرصدة بنك الإتحاد- فلسطين كما في 1 آذار 2015، حيث قام البنك ببيع الأرصدة التالية:

الموجودات	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	11,912,006
تسهيلات إئتمانية مباشرة	10,945,408
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	4,320,874
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	88,136
عقارات وآلات ومعدات	705,119
موجودات غير ملموسة	151,024
موجودات أخرى	416,774
	28,539,341
المطلوبات	دولار أمريكي
ودائع العملاء	26,953,590
تأمينات نقدية	629,827
مخصصات الضرائب	203,876
مخصص تعويض نهاية الخدمة	341,595
مطلوبات أخرى	410,453
	28,539,341

## 7. نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2014	2015
دولار أمريكي	دولار أمريكي
30,268,457	49,742,876
21,267,282	5,637,679
34,096,759	48,443,952
85,632,498	103,824,507

نقد في الخزينة  
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:  
حسابات جارية وتحت الطلب  
متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي

- يتعين على البنك حسب التعميم رقم (2010/67) الاحتفاظ لدى سلطة النقد الفلسطينية باحتياطي إلزامي نقدي مقيد السحب بنسبة 9% من ودائع العملاء. لا تعمل سلطة النقد الفلسطينية على دفع فوائد على هذه الاحتياطيات الإلزامية. وبموجب التعليمات رقم (2012/2) يتم تخفيض قيمة الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة في مدينة القدس لبعض القطاعات قبل احتساب الاحتياطي الإلزامي النقدي.
- لا تدفع سلطة النقد الفلسطينية للبنوك أية فوائد على أرصدة الحسابات الجارية.

## 8. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

2014	2015
دولار أمريكي	دولار أمريكي
34,853	63,886
46,158,493	14,890,653
46,193,346	14,954,539
110,019,358	115,395,498
57,972,907	78,682,292
15,514,810	5,000,000
183,507,075	199,077,790
229,700,421	214,032,329

بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:

حسابات جارية وتحت الطلب

ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر

بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:

حسابات جارية وتحت الطلب

ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر

ودائع تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2015 و 67,783,746 دولار أمريكي و 49,411,318 دولار أمريكي، على التوالي، يتضمن هذا المبلغ ودائع تبادلية بقيمة 6,500,000 دولار أمريكي و 28,600,000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 و 2014، على التوالي.
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الأول 2015 و 6,725,719 دولار أمريكي و 6,011,588 دولار أمريكي، على التوالي.

## 9. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

2014	2015
دولار أمريكي	دولار أمريكي
520,880	1,680,249
-	376,100
520,880	2,056,349

أسهم مدرجة في بورصة فلسطين  
أسهم مدرجة في أسواق مالية أجنبية

## 10. تسهيلات ائتمانية مباشرة

2014	2015
دولار أمريكي	دولار أمريكي
15,494,656	19,602,506
112,171,854	154,059,090
23,622,607	27,954,880
38,904,471	73,041,014
996,484	6,190,444
16,748,641	19,025,647
94,379,366	106,089,700
302,318,079	405,963,281
(1,188,419)	(1,452,281)
(2,498,975)	(2,729,738)
298,630,685	401,781,262

الأفراد

حسابات جارية مدينة

قروض وكمبيالات \*

الشركات

حسابات جارية مدينة

قروض وكمبيالات \*

مؤسسات صغيرة ومتوسطة

حسابات جارية مدينة

قروض وكمبيالات \*

الحكومة والقطاع العام

فوائد معلقة

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة

\* تظهر القروض والكمبيالات بالصافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً بمبلغ 1,420,315 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 مقابل 1,004,575 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014.

- بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية غير العاملة والمصنفة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2015 و 2014 مبلغ 20,053,110 دولار أمريكي ومبلغ 16,956,700 دولار أمريكي أي ما نسبته 4.96% و 5.63% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة، على التوالي.
- بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المتعثرة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2015 و 2014 مبلغ 5,688,518 دولار أمريكي ومبلغ 4,711,125 دولار أمريكي أي ما نسبته 1.41% و 1.56% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة، على التوالي.
- بناءً على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1) تم إستبعاد التسهيلات الائتمانية المباشرة المتعثرة والتي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات من القوائم المالية الموحدة للبنك. بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة المستبعدة من القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015 مبلغ 577,292 دولار أمريكي كما بلغ رصيد المخصص والفوائد المعلقة للحسابات المتعثرة مبلغ 213,029 دولار أمريكي و 364,263 دولار أمريكي، على التوالي.
- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية 106,089,700 دولار أمريكي أي ما نسبته 26.23% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2015 مقابل 94,379,366 دولار أمريكي أي ما نسبته 31.34% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2014.
- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين كما في 31 كانون الأول 2015 و 2014 مبلغ 237,236 دولار أمريكي ومبلغ 454,401 دولار أمريكي، على التوالي.
- بلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2015 و 2014 مبلغ 165,832,076 دولار أمريكي ومبلغ 118,696,255 دولار أمريكي، على التوالي.

## الفوائد المعلقة

فيما يلي ملخص الحركة على الفوائد المعلقة:

2014	2015	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
-	81,573	الرصيد في بداية السنة
81,573	131,456	الإضافات
81,573	213,029	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي توزيع التسهيلات الائتمانية بعد تنزيل الفوائد المعلقة حسب النشاط الاقتصادي للعملاء:

2014	2015	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
94,379,366	106,089,700	القطاع العام
24,129,958	27,813,642	القروض العقارية
86,126,691	159,364,797	تمويل الصناعة والتجارة
787,734	2,060,391	قطاع الزراعة
3,041,509	5,476,442	قطاع خدماتي
92,664,402	103,706,028	قروض استهلاكية
301,129,660	404,511,000	

## 11. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

2014	2015	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
4,347,815	11,325,840	أسهم مدرجة في بورصة فلسطين
961,354	982,511	أسهم مدرجة في أسواق مالية أجنبية
236,244	236,570	محافظ استثمارية
5,545,413	12,544,921	

لقد كانت الحركة على حساب احتياطي القيمة العادلة كما يلي:

2014	2015	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
(2,270,869)	(2,750,988)	الرصيد في بداية السنة
(480,119)	(229,290)	خسائر غير متحققة
(2,750,988)	(2,980,278)	الرصيد في نهاية السنة

2015	أفراد	شركات	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	951,611	236,808	1,188,419
فوائد معلقة خلال السنة	554,877	139,188	694,065
فوائد معلقة حولت للإيرادات	(104,585)	(10,504)	(115,089)
استبعاد فوائد معلقة على تسهيلات ائتمانية مضي على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(9,585)	(303,610)	(313,195)
فروقات عملة	(1,919)	-	(1,919)
الرصيد في نهاية السنة	1,390,399	61,882	1,452,281

2014	أفراد	شركات	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	741,506	185,148	926,654
فوائد معلقة خلال السنة	396,844	51,660	448,504
فوائد معلقة حولت للإيرادات	(111,300)	-	(111,300)
استبعاد فوائد معلقة على تسهيلات ائتمانية مضي على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(51,068)	-	(51,068)
فروقات عملة	(24,371)	-	(24,371)
الرصيد في نهاية السنة	951,611	236,808	1,188,419

## مخصص تدني التسهيلات الائتمانية

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة:

2015	أفراد	شركات	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	2,241,754	257,221	2,498,975
التخصيص للسنة	673,512	129,405	802,917
المسترد خلال السنة	(408,813)	(29,265)	(438,078)
استبعاد مخصص تسهيلات ائتمانية مضي على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(10,432)	(121,024)	(131,456)
فروقات عملة	(2,620)	-	(2,620)
الرصيد في نهاية السنة	2,493,401	236,337	2,729,738

2014	أفراد	شركات	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	2,008,789	218,168	2,226,957
التخصيص للسنة	1,012,228	39,053	1,051,281
المسترد خلال السنة	(501,788)	-	(501,788)
استبعاد مخصص تسهيلات ائتمانية مضي على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(81,573)	-	(81,573)
فروقات عملة	(195,902)	-	(195,902)
الرصيد في نهاية السنة	2,241,754	257,221	2,498,975

## 12. موجودات مالية بالكلفة المطفأة

2014	2015
دولار أمريكي	دولار أمريكي
20,862,276	38,640,269
5,980,000	7,480,000
26,842,276	46,120,269

سندات دين مدرجة في أسواق مالية أجنبية \*  
سندات دين محلية غير مدرجة \*\*

\* تراوحت نسبة الفائدة على الموجودات المالية بالكلفة المطفأة من 5% إلى 8.88% وتستحق خلال فترة أقل من سنة إلى 8 سنوات.  
\*\* يمثل هذا البند استثمار البنك في سندات مالية صادرة من شركات محلية تستحق خلال سنة، تتراوح أسعار الفائدة على السندات بين 5% إلى 5.5%.

## 13. استثمار في شركة حليفة

القيمة الدفترية		نسبة الملكية	
2014	2015	2014	2015
دولار أمريكي	دولار أمريكي	%	%
4,276,944	3,471,541	20	20
4,276,944	3,471,541		

شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري

تأسست شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري سنة 1997 ومن أهم أهداف الشركة تطوير وتحسين الرهن العقاري في فلسطين. تمارس الشركة أعمالها من خلال شركاتها التابعة المملوكة بالكامل وهي شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية والتي تقوم بإعادة تمويل قروض الرهن العقاري المتوسطة وطويلة الأجل ضد تعثر المقترضين.

قررت الهيئة العامة غير العادية لشركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 أيلول 2014 تحويل الشركة إلى شركة مساهمة خصوصية، وتم شطب إدارج الشركة في بورصة فلسطين بتاريخ 18 كانون الأول 2014. قررت الهيئة العامة غير العادية لشركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري في اجتماعها الذي عقد في 15 نيسان 2015 تخفيض رأس المال المدفوع للشركة من 20,000,000 دولار أمريكي إلى 15,000,000 دولار أمريكي.

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة:

2014	2015
دولار أمريكي	دولار أمريكي
28,585,937	39,888,500
12,848,936	8,829,149
(18,910,220)	(26,359,918)
(1,280,801)	(5,139,839)
21,243,852	17,217,892
4,248,770	3,443,578
28,174	27,963
4,276,944	3,471,541

المركز المالي للشركة الحليفة  
موجودات غير متداولة  
موجودات متداولة  
مطلوبات غير متداولة  
مطلوبات متداولة  
حقوق الملكية  
حصة البنك  
تعديلات  
القيمة الدفترية بعد التعديل

الإيرادات ونتائج الأعمال	
4,248,770	1,296,930
489,239	973,001
111,654	194,600

الإيرادات ونتائج الأعمال  
الإيرادات للسنة  
نتائج الأعمال  
حصة البنك من نتائج الأعمال

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على قيمة الاستثمار في الشركة الحليفة:

2014	2015
دولار أمريكي	دولار أمريكي
4,345,290	4,276,944
-	(1,000,003)
111,654	194,600
(180,000)	-
4,276,944	3,471,541

الرصيد في بداية السنة  
حصة البنك من تخفيض رأس المال المدفوع للشركة الحليفة  
حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة  
توزيعات نقدية  
الرصيد في نهاية السنة

## 14. عقارات وآلات ومعدات

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب العقارات والآلات والمعدات خلال السنة:

المجموع	سيارات	أجهزة حاسوب	تحسينات مأجور	أثاث ومعدات	عقارات
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
14,411,602	273,731	2,532,664	3,938,610	2,795,440	4,871,157
2,675,590	100,000	395,174	1,207,339	446,984	526,093
705,119	8,094	15,905	393,416	287,704	-
451,549	-	-	451,549	-	-
18,243,860	381.825	2.943.743	5.990.914	3,530,128	5,397,250

31 كانون الأول 2015

الكلفة:

الرصيد في بداية السنة

إضافات

محول من بنك الإتحاد - فلسطين

(إيضاح 6)

محول من مشاريع تحت التنفيذ

(إيضاح 15)

الرصيد في نهاية السنة

الاستهلاك المتراكم:

الرصيد في بداية السنة

استهلاك السنة

الرصيد في نهاية السنة

صافي القيمة الدفترية

كما في 31 كانون الأول 2015

المجموع	سيارات	أجهزة حاسوب	تحسينات مأجور	أثاث ومعدات	عقارات
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
12,540,457	96,343	2,096,894	2,942,745	2,533,318	4,871,157
1,871,145	177,388	435,770	995,865	262,122	-
14,411,602	273,731	2,532,664	3,938,610	2,795,440	4,871,157
4,259,851	60,607	995,652	1,510,988	1,203,898	488,706
1,330,118	37,554	307,954	501,368	239,224	244,018
5,589,969	98,161	1,303,606	2,012,356	1,443,122	732,724
8,821,633	175,570	1,229,058	1,926,254	1,352,318	4,138,433

31 كانون الأول 2014

الكلفة:

الرصيد في بداية السنة

إضافات

الرصيد في نهاية السنة

الاستهلاك المتراكم:

الرصيد في بداية السنة

استهلاك السنة

الرصيد في نهاية السنة

صافي القيمة الدفترية

كما في 31 كانون الأول 2014

## 15. مشاريع تحت التنفيذ

يشمل هذا البند أعمال تطوير نظام بنكي جديد وأعمال تشطيب وتحسينات مأجور لفروع البنك الجديدة، فيما يلي تفاصيل الحركة على المشاريع

تحت التنفيذ:

2014	2015
دولار أمريكي	دولار أمريكي
-	2,951,081
2,951,081	521,752
-	(451,549)
2,951,081	3,021,284

الرصيد في بداية السنة

إضافات

محول الى عقارات وآلات ومعدات (إيضاح 14)

الرصيد في نهاية السنة

إن الكلفة المتوقعة لاستكمال المشاريع تحت التنفيذ كما في 31 كانون الأول 2015 تقدر بمبلغ 4,440,453 دولار أمريكي.

## 16. موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي. لقد كانت الحركة على الموجودات غير الملموسة خلال السنة كما يلي:

2014	2015
دولار أمريكي	دولار أمريكي
110,424	120,858
72,265	143,472
-	151,024
(61,831)	(206,807)
120,858	208,547

الرصيد في بداية السنة

إضافات

محول من بنك الإتحاد - فلسطين (إيضاح 6)

إطفاءات

الرصيد في نهاية السنة

## 17. موجودات ضريبية مؤجلة

فيما يلي تفاصيل الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة:

2014	2015
دولار أمريكي	دولار أمريكي
-	300,000
300,000	200,000
300,000	500,000

رصيد بداية السنة

إضافات

رصيد نهاية السنة

## 18. موجودات أخرى

يشمل هذا البند ما يلي:

2014	2015
دولار أمريكي	دولار أمريكي
9,779,811	10,449,454
4,479,128	8,691,846
1,320,557	1,100,745
364,509	364,509
39,999	165,675
380,751	825,424
16,364,755	21,597,653

شيكات المقاصة

فوائد مستحقة وغير مقبوضة

مصاريف مدفوعة مقدماً

موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة \*

قرطاسية ومطبوعات

أخرى

\* يمثل هذا البند قطعة أرض رقم (53) من حوض رقم (28046) من أراضي مدينة بيت لحم، آلت ملكيتها للبنك خلال عام 2012 نتيجة

للاندماج مع البنك العربي الفلسطيني للاستثمار. حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية فإن الفترة القصوى للاحتفاظ بمثل تلك الأراضي

هي 5 سنوات. هنالك قضية مرفوعة من قبل البنك على المالك السابق يطالبه بإخلاء الأرض. بلغت القيمة العادلة لهذه الأرض وفقاً لآخر

تقييم أجري خلال عام 2014 مبلغ 420,810 دولار أمريكي.

## 19. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:  
حسابات جارية وتحت الطلب  
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر

بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:  
حسابات جارية وتحت الطلب  
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر  
ودائع تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر

2014	2015
دولار أمريكي	دولار أمريكي
3,642	4,262
74,942,370	10,925,097
74,946,012	10,929,359
66,018,681	80,067,802
-	21,156,559
14,000,000	-
80,018,681	101,224,361
154,964,693	112,153,720

## 20. ودائع العملاء

حسابات جارية وتحت الطلب  
ودائع التوفير  
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار  
حسابات مدينة - مؤقتاً دائنة

2014	2015
دولار أمريكي	دولار أمريكي
103,890,485	145,881,422
34,509,183	67,014,909
203,357,935	242,451,306
12,067,108	16,037,625
353,824,711	471,385,262

- بلغت ودائع القطاع العام كما في 31 كانون الأول 2015 و2014 مبلغ 35,943,008 دولار أمريكي و27,807,809 دولار أمريكي أي ما نسبته 7.62% و7.86% من إجمالي الودائع، على التوالي.
- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2015 و2014 مبلغ 185,051,452 دولار أمريكي و115,957,593 دولار أمريكي أي ما نسبته 39.26% و32.77% من إجمالي الودائع، على التوالي.

## 21. تأمينات نقدية

يشمل هذا البند تأمينات نقدية مقابل:

2014	2015	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
45,879,205	52,045,574	تسهيلات ائتمانية مباشرة
13,374,628	13,752,546	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
916,611	1,423,517	أخرى
60,170,444	67,221,637	

## 22. أموال مقترضة

المبلغ بالدولار الأمريكي	دورية استحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الإقتراض (%)
61,408,451	سنوية	لا يوجد	0,5
4,000,000	شهري	أسهم وكمبيالات	4,375
18,389,330	نصف سنوية	لا يوجد	1,0
101,079	شهري	لا يوجد	-

\* يمثل هذا البند قرض متناقص لشركة وطن للإستثمار (شركة تابعة) بمبلغ 4,000,000 دولار أمريكي. ويسدد هذا القرض بموجب 8 أقساط سنوية متساوية، يبدأ السداد بعد فترة سماح 12 شهر ويستحق القسط الأول بتاريخ 1 حزيران 2016، وينتهي السداد بتاريخ 1 حزيران 2023، بمعدل فائدة 4.375%. تم الحصول على القرض برهن أسهم مملوكة للبنك.

## 23. مخصص تعويض نهاية الخدمة

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب المخصص خلال السنة:

2014	2015	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
1,131,315	1,449,443	الرصيد في بداية السنة
399,765	477,653	التخصيص للسنة الحالية
-	341,595	محول من بنك الإتحاد - فلسطين (إيضاح 6)
(81,637)	(92,784)	المدفوع خلال السنة
1,449,443	2,175,907	الرصيد في نهاية السنة

## 24. مخصصات الضرائب

2014	2015	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
1,342,998	1,544,676	الرصيد في بداية السنة
1,788,003	2,165,303	التخصيص للسنة
-	203,876	محول من بنك الإتحاد - فلسطين (إيضاح 6)
(1,586,325)	(2,844,173)	ضرائب مدفوعة خلال السنة
1,544,676	1,069,682	الرصيد في نهاية السنة

حصل البنك على مخالصات نهائية من دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعماله حتى عام 2014. إن المبالغ الفعلية للضرائب التي قد تدفع، تعتمد على نتائج المخالصات النهائية مع الدوائر الضريبية. بلغت نسبة الضريبة القانونية للدخل 15%، كما بلغت نسبة ضريبة القيمة المضافة 16% وذلك كما في 31 كانون الأول 2015. استناداً لأحكام القرار بقانون رقم (4) لسنة 2014 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 المتعلق بضريبة الدخل، فإن ضريبة الدخل على الأرباح الناجمة عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستوفى بنسبة 10% من تلك الأرباح.

## تمثل الضرائب الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي:

2014	2015	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
1,788,003	2,165,303	التخصيص للسنة الحالية
(300,000)	(200,000)	إضافات موجودات ضريبية مؤجلة
1,488,003	1,965,303	مصروف الضريبة للسنة

## فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

2014	2015	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
5,926,383	7,406,894	الربح المحاسبي للبنك
6,019,834	9,045,859	الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة
4,749,003	6,117,324	الربح الخاضع لضريبة الدخل
830,322	1,247,705	ضريبة القيمة المضافة على الربح للسنة
949,801	917,598	ضريبة الدخل على الربح
1,780,123	2,165,303	الضرائب للسنة
1,788,003	2,165,303	المخصص المكون
%30.17	%29.23	نسبة الضريبة الفعلية

حسب رأي الإدارة والمستشار الضريبي للبنك، فإن المخصصات المكونة لمواجهة الالتزامات الضريبية كافية.

## 25. مطلوبات أخرى

2014	2015	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
2,958,258	3,301,036	فوائد مستحقة غير مدفوعة
2,676,206	3,098,446	شيكات مصدقة وحوالات واردة
1,841,681	1,828,901	ذمم دائنة
1,004,575	1,685,508	فوائد وعمولات مقبوضة مقدماً
303,676	285,723	ضرائب مستحقة على الرواتب
90,631	167,907	مصاريق مستحقة
377,509	667,273	أخرى
9,252,536	11,034,794	

## 26. علاوة إصدار

تم بتاريخ 25 كانون الثاني 2015 توقيع اتفاقية مع بنك الإتحاد في الأردن والتي تم بموجبها إدخال بنك الإتحاد في الأردن كشريك إستراتيجي للبنك بمساهمة 5.4% من رأسمال البنك أي ما يعادل 4,031,794 سهماً بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي واحد للسهم وعلاوة إصدار بقيمة (0.14) دولار أمريكي للسهم الواحد، بمجموع علاوة إصدار قدرها 564,451 دولار أمريكي.

## 27. الاحتياطات

- احتياطي إجباري وفقاً لقانون المصارف يقتطع ما نسبته 10% من الأرباح الصافية سنوياً تخصص لحساب الاحتياطي الإجباري ولا يجوز وقف هذا الاقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة لهذا الحساب ما يعادل رأسمال البنك. لا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري على المساهمين إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.
- احتياطي مخاطر مصرفية عامة يمثل هذا البند قيمة احتياطي المخاطر الذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) بنسبة 1.5% من التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والأرباح المعلقة و0.5% من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة. وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2013/53)، لا يتم تكوين احتياطي مخاطر مصرفية عامة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حال انطبقت عليها الشروط الواردة في التعميم. لا يجوز استخدام أي جزء من هذا الإحتياطي أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.
- احتياطي التقلبات الدورية يمثل هذا البند قيمة احتياطي المخاطر الذي يتم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) بنسبة 15% من الأرباح السنوية الصافية بعد الضرائب لتدعيم رأسمال المصرف لمواجهة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي. لا يجوز استخدام أي جزء من احتياطي التقلبات الدورية أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية. لا يجوز وقف هذا الاقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة لهذا الحساب ما يعادل 20% من رأسمال البنك.

**28. الفوائد الدائنة**

يشمل هذا البند الفوائد الدائنة على الحسابات التالية:

أفراد  
حسابات جارية مدينة  
قروض وكمبيالات

شركات  
حسابات جارية مدينة  
قروض وكمبيالات

الحكومة والقطاع العام

أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية  
سندات دين

**29. الفوائد المدينة**

يشمل هذا البند ما يلي:

فوائد على ودائع العملاء:

حسابات جارية وتحت الطلب  
ودائع التوفير  
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار  
تأمينات نقدية  
فوائد على الأموال المقترضة  
فوائد مؤسسات ضمان القروض  
فوائد على ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

**30. صافي إيرادات العمولات**

عمولات دائنة

تسهيلات ائتمانية مباشرة  
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة  
شيكات مرتجعة ومعادة ومؤجلة  
حوالات  
إدارة حساب  
عمولة إيداع نقدي  
خدمات مصرفية متفرقة

عمولات مدينة

**31. أرباح موجودات مالية**

2014	2015	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
355,173	635,650	عوائد توزيعات أسهم
305,812	(173,790)	(خسائر) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
-	(91,231)	(خسائر) بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة
660,985	370,629	

**32. نفقات الموظفين**

2014	2015	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
4,695,986	6,182,454	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
808,301	1,012,311	ضريبة القيمة المضافة على الرواتب
399,765	477,653	مخصص تعويض نهاية الخدمة
317,301	426,161	مساهمة البنك في صندوق الإيداع *
166,987	236,910	تأمين صحي
62,667	55,947	سفر وانتقال
40,932	48,354	مصاريف تدريب
65,239	94,485	أخرى
6,557,178	8,534,275	

\* يساهم البنك بنسبة 10% من الراتب الأساسي للموظف ويساهم الموظف بنسبة 5% من راتبه الأساسي لصندوق الإيداع. يظهر رصيد صندوق الإيداع ضمن ودائع العملاء.

2014	2015
دولار أمريكي	دولار أمريكي
1,626,893	2,103,362
4,309,019	6,771,511
5,935,912	8,874,873
1,968,617	1,938,407
6,204,357	7,139,244
8,172,974	9,077,651
4,928,951	5,799,851
19,037,837	23,752,375
2,207,569	1,496,866
1,108,455	2,145,689
22,353,861	27,394,930

2014	2015
دولار أمريكي	دولار أمريكي
36,944	126,863
30,987	39,649
6,094,359	7,508,050
732,995	987,327
343,593	406,540
21,431	26,569
1,377,651	537,993
8,637,960	9,632,991

2014	2015
دولار أمريكي	دولار أمريكي
1,783,930	2,704,686
885,234	836,112
514,630	510,406
368,894	550,232
293,025	396,568
81,995	146,106
110,704	328,744
4,038,412	5,472,854
(872,904)	(905,913)
3,165,508	4,566,941

## 33. مصاريف تشغيلية أخرى

2015	2014	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
1,236,291	990,676	رسوم ورخص واشتراكات
1,303,305	809,080	مصاريف دعاية وإعلان
910,891	657,058	رسوم مؤسسة ضمان الودائع
839,729	464,175	إيجارات
504,524	311,022	صيانة
407,110	304,705	تأمينات
343,361	285,042	قرطاسية ومطبوعات
282,938	245,719	مياه وكهرباء وتدفئة
227,939	135,933	أتعاب مهنية واستشارية
188,002	97,384	مواصلات ومصاريف سيارات
171,125	151,333	نفقات أعضاء مجلس الإدارة
165,470	173,638	مصاريف نقل النقد
163,240	160,128	بريد وبرق وهاتف
160,469	54,209	تبرعات *
87,891	68,055	رسوم تأمين قروض الرهن العقاري
44,664	32,905	ضيافة
23,987	23,987	ضريبة الأملاك
9,199	9,819	مصاريف اجتماعات الهيئة العامة
106,526	70,326	أخرى
7,176,661	5,045,194	

\* يقوم البنك بتقديم التبرعات في المجالات الاجتماعية والرياضية وغيرها من المجالات وذلك ضمن سياسة البنك لبناء أواصر الثقة بين لبنات المجتمع المختلفة. بلغت نسبة التبرعات من صافي ربح السنة 2.94% لعام 2015 مقابل 1.22% لعام 2014.

## 34. غرامات سلطة النقد الفلسطينية

يمثل هذا البند غرامة مفروضة من سلطة النقد الفلسطينية على البنك خلال عام 2014 لمخالفة تعليمات منح تسهيلات ائتمانية لعملاء لديهم تركيز ائتماني دون الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

## 35. الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

2015	2014	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
5,441,591	4,438,380	ربح السنة
74,723,850	53,789,229	المعدل المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها
0,073	0,083	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

## 36. النقد وما فيه حكمه

2015	2014	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
103,824,507	85,632,498	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
209,032,329	214,185,611	يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
(112,153,720)	(140,964,693)	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
(6,725,719)	(6,011,588)	أرصدة مقيدة السحب لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
(48,443,952)	(34,096,759)	متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي
145,533,445	118,745,069	

## 37. المعاملات مع جهات ذات العلاقة

يعتبر البنك المساهمين الرئيسيين والإدارة العليا وشركات لهم فيها نصيب رئيسي من الملكية كجهات ذات علاقة وذلك وفقاً لتعليمات سلطة النقد رقم (2014/06). تمت خلال السنة معاملات مع هذه الجهات تمثلت في ودائع وتسهيلات ائتمانية ممنوحة وتأمينات نقدية وذمم دائنة ومطلوبات أخرى كما يلي:

2015	2014	طبيعة العلاقة	
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
15,127,365	12,422,036	بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد:	
48,077,010	37,181,399	تسهيلات ائتمانية مباشرة	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
3,107,472	3,909,728	ودائع	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
238,062	189,257	تأمينات نقدية	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
4,512	8,901	ذمم دائنة	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
		مطلوبات أخرى	مساهمون رئيسيون
		عناصر قائمة الدخل الموحدة:	
1,089,049	983,158	فوائد وعمولات دائنة	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
630,634	987,985	فوائد وعمولات مدينة	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
233,821	134,953	مصاريف دعاية وإعلان	مساهمون رئيسيون وشركات لهم نصيب فيها
407,911	471,692	تأمينات	مساهمون رئيسيون وشركات لهم نصيب فيها
163,240	124,456	بريد وبرق وهاتف	مساهمون رئيسيون وشركات لهم نصيب فيها
-	18,100	إيرادات أخرى	مساهمون رئيسيون وشركات لهم نصيب فيها
7,298,206	7,892,370	بنود خارج قائمة المركز المالي:	
3,812,842	3,516,178	اعتمادات وكفالات	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
		سقوف ائتمانية غير مستغلة	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

- تشكل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2015 و2014 ما نسبته 3.76% و4.16%، على التوالي من صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة. علماً بأن تسهيلات جهات ذات علاقة تمثل تسهيلات ممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أو بكفالتهم.
- تشكل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2015 و2014 ما نسبته 18.5% و19.07% على التوالي من قاعدة رأسمال البنك.
- تتراوح أسعار الفائدة على التسهيلات بالدولار الأمريكي ما بين 3.80% إلى 7.5%.

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة العليا:

## القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

يمثل الجدول التالي مقارنة للقيم الدفترية والقيم العادلة للأدوات المالية كما في 31 كانون الأول 2015 و2014:

القيمة العادلة		القيمة الدفترية	
2014	2015	2014	2015
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
85,632,498	103,824,507	85,632,498	103,824,507
229,700,421	214,032,329	229,700,421	214,032,329
520,880	2,056,349	520,880	2,056,349
298,630,685	401,781,262	298,630,685	401,781,262
5,545,413	12,544,921	5,545,413	12,544,921
20,476,594	37,067,564	20,862,276	38,640,269
5,980,000	7,480,000	5,980,000	7,480,000
14,639,690	19,966,724	14,639,690	19,966,724
661,126,181	798,753,656	661,511,863	800,326,361

## موجودات مالية

نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تسهيلات ائتمانية مباشرة

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

الشامل

موجودات مالية بالكلفة المطفأة:

سندات دين مدرجة

سندات دين غير مدرجة

موجودات مالية أخرى

مجموع الموجودات

## مطلوبات مالية

ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

ودائع العملاء

تأمينات نقدية

أموال مقترضة

مطلوبات مالية أخرى

مجموع المطلوبات

154,964,693	112,153,720	154,964,693	112,153,720
353,824,711	471,385,262	353,824,711	471,385,262
60,170,444	67,221,637	60,170,444	67,221,637
18,490,409	65,408,451	18,490,409	65,408,451
8,247,961	9,349,286	8,247,961	9,349,286
595,698,218	725,518,356	595,698,218	725,518,356

- تم إظهار القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للقيم التي يمكن أن تتم بها عمليات التبادل بين جهات معنية بذلك، باستثناء عمليات البيع الإجبارية أو التصفية.
- إن القيم العادلة للنقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية والموجودات المالية الأخرى وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وودائع العملاء والتأمينات النقدية والمطلوبات المالية الأخرى هي مقارنة بشكل كبير لقيمتها الدفترية وذلك لكون تلك الأدوات ذات فترات سداد أو تحصيل قصيرة الأجل.
- تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة التي لها أسعار سوقية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية.
- تم إظهار الأموال المقترضة والموجودات المالية بالكلفة المطفأة بطريقة خصم التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام أسعار الفوائد السائدة في الأسواق المالية.

2014	2015
دولار أمريكي	دولار أمريكي
1,117,616	1,219,323
134,903	111,097
151,333	171,125

حصة الإدارة العليا من الرواتب والمصاريف المتعلقة بها

حصة الإدارة العليا من مصروف تمويل نهاية الخدمة

نفقات مجلس الإدارة

## 38. قياس القيمة العادلة

يمثل الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك. فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات كما في 31 كانون الأول 2015 و2014:

قياس القيمة العادلة باستخدام				
المجموع	أسعار التداول في اسواق			تاريخ القياس
	معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)	معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الأول)	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
-	-	1,680,249	1,680,249	31 كانون الأول 2015
-	-	376,100	376,100	31 كانون الأول 2015
-	-	11,325,840	11,325,840	31 كانون الأول 2015
-	-	982,511	982,511	31 كانون الأول 2015
236,570	-	-	236,570	31 كانون الأول 2015

موجودات مالية بالقيمة العادلة:

موجودات مالية بالقيمة العادلة من

خلال قائمة الدخل (إيضاح 9):

مدرجة - بورصة فلسطين

مدرجة - أسواق أجنبية

موجودات مالية بالقيمة العادلة من

خلال الدخل الشامل (إيضاح 11):

مدرجة - بورصة فلسطين

مدرجة - أسواق أجنبية

غير مدرجة

قياس القيمة العادلة باستخدام				
المجموع	أسعار التداول في اسواق			تاريخ القياس
	معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)	معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الأول)	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
-	-	520,880	520,880	31 كانون الأول 2014
-	-	4,347,815	4,347,815	31 كانون الأول 2014
-	-	961,354	961,354	31 كانون الأول 2014
236,244	-	-	236,244	31 كانون الأول 2014

موجودات مالية بالقيمة العادلة:

موجودات مالية بالقيمة العادلة من

خلال قائمة الدخل (إيضاح 9):

مدرجة - بورصة فلسطين

موجودات مالية بالقيمة العادلة من

خلال الدخل الشامل (إيضاح 11):

مدرجة - بورصة فلسطين

مدرجة - أسواق أجنبية

غير مدرجة

## 39. التركيز في الموجودات والمطلوبات

2014						2015					
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	الأردن	داخل فلسطين	المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	الأردن	داخل فلسطين
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
85,632,498	-	-	-	-	85,632,498	103,824,507	-	-	-	-	103,824,507
229,700,421	599	5,105,608	100,761,606	77,639,262	46,193,346	214,032,329	5,667,401	2,421,927	112,284,431	78,704,031	14,954,539
520,880	-	-	-	-	520,880	2,056,349	306,971	69,129	-	-	1,680,249
298,630,685	-	-	-	454,401	298,176,284	401,781,262	-	-	-	237,236	401,544,026
5,545,413	-	-	189,744	961,354	4,394,315	12,544,921	-	-	-	982,511	11,562,410
26,842,276	6,496,806	-	3,744,457	10,621,013	5,980,000	46,120,269	18,438,434	-	6,759,947	13,441,888	7,480,000
4,276,944	-	-	-	-	4,276,944	3,471,541	-	-	-	-	3,471,541
8,821,633	-	-	-	-	8,821,633	11,109,869	-	-	-	-	11,109,869
2,951,081	-	-	-	-	2,951,081	3,021,284	-	-	-	-	3,021,284
120,858	-	-	-	-	120,858	208,547	-	-	-	-	208,547
300,000	-	-	-	-	300,000	500,000	-	-	-	-	500,000
16,364,755	140,723	1,654	40,367	747,231	15,434,780	21,597,653	367,271	-	18,842	540,367	20,671,173
679,707,444	6,638,128	5,107,262	104,736,174	90,423,261	472,802,619	820,268,531	24,780,077	2,491,056	119,063,220	93,906,033	580,028,145
154,964,693	38,211	-	65,980,470	14,000,000	74,946,012	112,153,720	1,151,730	-	78,916,072	21,156,559	10,929,359
353,824,711	-	-	-	-	353,824,711	471,385,262	-	-	-	-	471,385,262
60,170,444	-	-	-	-	60,170,444	67,221,637	-	-	-	-	67,221,637
18,490,409	-	-	-	-	18,490,409	65,408,451	-	-	-	-	65,408,451
1,449,443	-	-	-	-	1,449,443	2,175,907	-	-	-	-	2,175,907
1,544,676	-	-	-	-	1,544,676	1,069,682	-	-	-	-	1,069,682
9,252,536	-	-	-	140,959	9,111,577	11,034,794	-	-	-	120,711	10,914,083
599,696,912	38,211	-	65,980,470	14,140,959	519,537,272	730,449,453	1,151,730	-	78,916,072	21,277,270	629,104,381
70,968,206	-	-	-	-	70,968,206	75,000,000	-	-	-	-	75,000,000
1,411,798	-	-	-	-	1,411,798	564,451	-	-	-	-	564,451
4,948,800	-	-	-	-	4,948,800	1,955,957	-	-	-	-	1,955,957
1,625,861	-	-	-	-	1,625,861	6,496,858	-	-	-	-	6,496,858
(2,750,988)	-	-	-	-	(2,750,988)	2,442,100	-	-	-	-	2,442,100
3,806,855	-	-	-	-	3,806,855	(2,980,278)	-	-	-	-	(2,980,278)
80,010,532	-	-	-	-	80,010,532	6,339,990	-	-	-	-	6,339,990
679,707,444	38,211	-	65,980,470	14,140,959	599,547,804	89,819,078	-	-	-	-	89,819,078
43,115,699	-	-	-	-	43,115,699	820,268,531	1,151,730	-	78,916,072	21,277,270	718,923,459
7,861,854	-	-	-	-	7,861,854	50,468,039	-	-	-	200,500	50,267,539
980,103	-	-	-	-	980,103	10,731,155	-	-	-	-	10,731,155
41,910,359	-	-	-	-	41,910,359	2,656,385	-	-	-	-	2,656,385
93,868,015	-	-	-	-	93,868,015	30,172,308	-	-	-	-	30,172,308
						94,027,887	-	-	-	200,500	93,827,387

## 40. إدارة المخاطر

تشرف لجنة إدارة المخاطر المكونة من أعضاء من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على وضع الإطار العام لإدارة المخاطر للبنك، والتي تهدف إلى قياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان والتشغيل والسوق وأية مخاطر أخرى يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلاً. يعمل البنك على تطوير إدارة المخاطر من حيث البرامج وأنظمة القياس والضبط والمراقبة. تتلخص المخاطر بما يلي:

## أولاً: مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل البنك على إدارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقف لمبالغ التسهيلات الائتمانية المباشرة (فرد أو مؤسسة) ومجموع القروض والديون الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

## 1. التعرضات لمخاطر الائتمان

	2014	2015
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة		
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	55,364,041	54,081,631
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	229,700,421	214,032,329
تسهيلات ائتمانية مباشرة	298,630,685	401,781,262
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	26,842,276	46,120,269
موجودات أخرى	14,639,690	19,966,724
	625,177,113	735,982,215
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة		
كفالات	43,115,699	50,468,039
إعتمادات	7,861,854	10,731,155
سحوبات وبوالص مقبولة ومكفولة	980,103	2,656,385
سقف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	41,910,359	30,172,308
	93,868,015	94,027,887
	719,045,128	830,010,102

## 2. التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2015	الأفراد	القروض العقارية	الشركات	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
متدنية المخاطر	19,984,091	25,937,899	20,956,063	106,089,700	172,967,753
مقبولة المخاطر	118,698,667	-	92,801,082	-	211,499,749
تحت المراقبة	13,795,992	-	569,046	-	14,365,038
غير عاملة:					
دون المستوى	590,404	-	1,499,095	-	2,089,499
مشكوك فيها	159,913	-	293,140	-	453,053
هالكة	4,382,247	-	205,942	-	4,588,189
المجموع	157,611,314	25,937,899	116,324,368	106,089,700	405,963,281
فوائد معلقة	(1,390,399)	-	(61,882)	-	(1,452,281)
مخصص تدني التسهيلات	(2,493,401)	-	(236,337)	-	(2,729,738)
	153,727,514	25,937,899	116,026,149	106,089,700	401,781,262
31 كانون الأول 2014	الأفراد	القروض العقارية	الشركات	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
متدنية المخاطر	9,819,950	13,999,850	6,498,904	94,379,366	124,698,070
مقبولة المخاطر	81,535,081	5,999,935	71,939,874	-	159,474,890
تحت المراقبة	11,217,839	-	1,027,736	-	12,245,575
غير عاملة:					
دون المستوى	960,854	-	196,948	-	1,157,802
مشكوك فيها	677,242	-	-	-	677,242
هالكة	3,455,759	-	608,741	-	4,064,500
المجموع	107,666,725	19,999,785	80,272,203	94,379,366	302,318,079
فوائد معلقة	(951,611)	-	(236,808)	-	(1,188,419)
مخصص تدني التسهيلات	(2,241,754)	-	(257,221)	-	(2,498,975)
	104,473,360	19,999,785	79,778,174	94,379,366	298,630,685

3. فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:

31 كانون الأول 2015		
الأفراد	الشركات	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الضمانات مقابل:		
15,690,766	6,583,094	22,273,860
80,088,767	60,582,877	140,671,644
366,930	1,488,730	1,855,660
215,930	-	215,930
612,361	202,621	814,982
96,974,754	68,857,322	165,832,076
المجموع		
منها:		
13,647,829	6,583,094	20,230,923
55,880,533	45,370,039	101,250,572
3,819,099	7,269,418	11,088,517
21,584,356	9,634,771	31,219,127
2,042,937	-	2,042,937
96,974,754	68,857,322	165,832,076
31 كانون الأول 2014		
الأفراد	الشركات	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الضمانات مقابل:		
9,902,016	6,498,904	16,400,920
63,963,550	35,701,379	99,664,929
945,385	145,185	1,090,570
451,781	-	451,781
979,030	109,025	1,088,055
76,241,762	42,454,493	118,696,255
المجموع		
منها:		
7,712,722	6,498,904	14,211,626
42,164,492	22,634,085	64,798,577
2,973,050	6,600,650	9,573,700
21,202,204	6,720,854	27,923,058
2,189,294	-	2,189,294
76,241,762	42,454,493	118,696,255

4. فيما يلي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي:

إجمالي	أخرى	أمريكا	أوروبا	دول عربية	داخل فلسطين
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
54,081,631	-	-	-	-	54,081,631
214,032,329	-	2,421,927	112,284,431	84,371,432	14,954,539
401,781,262	-	-	-	237,236	401,544,026
46,120,269	16,539,434	-	6,759,947	15,340,888	7,480,000
19,966,724	367,271	-	18,842	540,367	19,040,244
735,982,215	16,906,705	2,421,927	119,063,220	100,489,923	497,100,440
625,177,113	6,637,529	5,107,262	104,546,430	89,462,506	419,423,386
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:					
50,468,039	-	-	-	200,500	50,267,539
10,731,155	-	-	-	-	10,731,155
2,656,385	-	-	-	-	2,656,385
30,172,308	-	-	-	-	30,172,308
94,027,887	-	-	-	200,500	93,827,387
93,868,015	-	-	-	-	93,868,015

5. فيما يلي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

إجمالي	أفراد	زراعة	عقارات	تجارة	مالي	قطاع عام
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
54,081,631	-	-	-	-	54,081,631	-
214,032,329	-	-	-	-	214,032,329	-
401,781,262	106,452,732	2,060,391	27,813,642	159,364,797	-	106,089,700
46,120,269	-	-	-	-	46,120,269	-
19,966,724	-	-	-	-	19,966,724	-
735,982,215	106,452,732	2,060,391	27,813,642	159,364,797	334,200,953	106,089,700
625,177,113	93,464,157	787,734	24,129,958	85,869,470	326,546,428	94,379,366

## ثانياً: مخاطر السوق

تشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيمة المخاطر المقبولة ويتم مراقبة ذلك من قبل إدارة البنك بشكل دوري.

## 1. مخاطر أسعار الفائدة

تتجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر.

يتم مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات بشكل دوري كما يتم متابعة كلفة الأموال الفعلية واتخاذ القرارات المناسبة بخصوص التسعير استناداً للأسعار السائدة.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الفائدة مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

العملة	2015		2015	
	حساسية إيرادات الفائدة (قائمة الدخل الموحدة)	الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيرادات الفائدة (قائمة الدخل الموحدة)	الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)
دولار أمريكي	113,754	10+	108,069	10+
شيقل إسرائيلي	31,446	10+	6,366	10+
دينار أردني	2,139	10+	(13,269)	10+
عملات اخرى	7,802	10+	(23,829)	10+

## فجوة إعادة تسعير الفائدة

31 كانون الأول 2015

المجموع	فجوة إعادة تسعير الفائدة						
	عناصر بدون فائدة	أكثر من 3 سنوات	من سنة حتى 3 سنوات	من 6 شهور حتى سنة	من 3 شهور إلى 6 شهور	من شهر إلى 3 شهور	قل من شهر
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
103,824,507	103,824,507	-	-	-	-	-	-
214,032,329	67,783,746	-	-	-	5,000,000	21,122,156	120,126,427
2,056,349	2,056,349	-	-	-	-	-	-
401,781,262	-	86,447,029	94,737,541	117,672,997	36,245,109	28,447,600	38,230,986
12,544,921	12,544,921	-	-	-	-	-	-
46,120,269	-	33,774,026	1,015,798	1,757,931	6,751,640	2,820,874	-
3,471,541	3,471,541	-	-	-	-	-	-
11,109,869	11,109,869	-	-	-	-	-	-
3,021,284	3,021,284	-	-	-	-	-	-
208,547	208,547	-	-	-	-	-	-
500,000	500,000	-	-	-	-	-	-
21,597,653	21,597,653	-	-	-	-	-	-
820,268,531	226,118,417	120,221,055	95,753,339	119,430,928	47,996,749	52,390,630	158,357,413
112,153,720	1,155,993	-	-	-	-	27,673,204	83,324,523
471,385,262	185,051,452	-	17,405,471	76,293,878	63,296,616	42,693,057	86,644,788
67,221,637	13,148,357	-	19,167,484	27,613,694	-	-	7,292,102
65,408,451	-	-	54,908,451	10,500,000	-	-	-
2,175,907	2,175,907	-	-	-	-	-	-
1,069,682	1,069,682	-	-	-	-	-	-
11,034,794	11,034,794	-	-	-	-	-	-
730,449,453	213,636,185	-	91,481,406	114,407,572	63,296,616	70,366,261	177,261,413
75,000,000	75,000,000	-	-	-	-	-	-
564,451	564,451	-	-	-	-	-	-
1,955,957	1,955,957	-	-	-	-	-	-
6,496,858	6,496,858	-	-	-	-	-	-
2,442,100	2,442,100	-	-	-	-	-	-
(2,980,278)	(2,980,278)	-	-	-	-	-	-
6,339,990	6,339,990	-	-	-	-	-	-
89,819,078	89,819,078	-	-	-	-	-	-
820,268,531	303,455,263	-	91,481,406	114,407,572	63,296,616	70,366,261	177,261,413
-	(77,336,846)	120,221,055	4,271,933	5,023,356	(15,299,867)	(17,975,631)	(18,904,000)
-	-	77,336,846	(42,884,209)	(47,156,142)	(52,179,498)	(36,879,631)	(18,904,000)

## 2. مخاطر التغيير في أسعار الأسهم

تتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. إن أثر النقص المتوقع في أسعار الأسهم مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه.

2014			2015		
الأثر على حقوق الملكية	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الزيادة في المؤشر	الأثر على حقوق الملكية	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الزيادة في المؤشر
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	(%)
434,782	52,088	10+	1,132,584	168,025	10+
96,135	-	10+	98,251	37,610	10+
23,624	-	10+	23,657	-	10+

## 3. مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغيير في أسعار العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك. يقوم مجلس الإدارة بتحديد العملات المقبولة أخذ مراكز بها ووضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك سنوياً. يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي بحيث يتم التحقق من عدم وجود أية تجاوزات في هذه المراكز قد تؤدي إلى تحمل البنك لمخاطر أعلى من المستوى المقبول، كما يتم اتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

إن سعر صرف الدينار الأردني مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي وبالتالي فإن أثر مخاطر التغيير في سعر الدينار الأردني غير جوهري على القوائم المالية للبنك.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الصرف مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

2014		2015	
الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الزيادة في سعر صرف العملة	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الزيادة في سعر صرف العملة
دولار أمريكي	(%)	دولار أمريكي	(%)
4,054,413	10+	6,839,948	10+
3,568,330	10+	(1,666,881)	10+

31 كانون الأول 2014	فجوة إعادة تسعير الفائدة					
	قل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	أكثر من 3 سنوات	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	-	-	-	-	85,632,498
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	154,441,832	4,320,873	14,104,373	6,011,588	1,410,437	229,700,421
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	520,880
تسهيلات ائتمانية مباشرة	23,200,999	19,793,615	65,623,156	43,605,180	69,513,888	298,630,685
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	5,545,413
موجودات مالية بالكلفة المطلقة	-	-	-	403,125	7,720,694	26,842,276
استثمار في شركة حليفة	-	-	-	-	-	4,276,944
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	8,821,633
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	2,951,081
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	120,858
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	300,000
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	16,364,755
مجموع الموجودات	177,642,831	24,114,488	79,727,529	50,019,893	78,645,019	679,707,444
مطلوبات ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	42,528,408	3,847,140	14,000,000	-	-	154,964,693
ودائع العملاء	95,186,912	33,452,089	53,930,915	55,297,202	-	353,824,711
تأمينات نقدية	-	-	-	9,917,793	18,019,441	60,170,444
أموال مقترضة	-	-	4,000,000	-	14,389,330	18,490,409
مخصص تعويض نهاية الخدمة	-	-	-	-	-	1,449,443
مخصصات الضرائب	-	-	-	-	-	1,544,676
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	9,252,536
مجموع المطلوبات	137,715,320	37,299,229	71,930,915	65,214,995	32,408,771	599,696,912
حقوق الملكية رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	70,968,206
احتياطي إجباري	-	-	-	-	-	1,411,798
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	4,948,800
احتياطي التقلبات الدورية	-	-	-	-	-	1,625,861
احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	(2,750,988)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	3,806,855
صافي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	80,010,532
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	137,715,320	37,299,229	71,930,915	65,214,995	32,408,771	679,707,444
فجوة إعادة تسعير الفائدة	39,927,511	(13,184,741)	7,796,614	(15,195,102)	46,236,248	(155,140,585)
الفجوة التراكمية	39,927,511	26,742,770	34,539,384	19,344,282	65,580,530	155,140,585

## فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية لدى البنك:

31 كانون الأول 2015	دينار أردني	شيقل إسرائيلي	عملات أخرى	إجمالي
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد	17,181,995	46,459,915	3,277,444	66,919,354
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	66,049,006	42,479,586	30,408,560	138,937,152
تسهيلات ائتمانية مباشرة	22,351,442	164,046,749	1,825,106	188,223,297
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	13,441,888	-	-	13,441,888
موجودات أخرى	1,150,421	13,094,249	253,710	14,498,380
مجموع الموجودات	120,174,752	266,080,499	35,764,820	422,020,071
المطلوبات				
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	21,156,584	44,355,665	24,224,688	89,736,937
ودائع العملاء	111,069,125	139,447,505	26,185,893	276,702,523
تأمينات نقدية	4,278,529	11,473,638	1,623,044	17,375,211
مطلوبات أخرى	1,718,989	2,404,205	398,008	4,521,202
مجموع المطلوبات	138,223,227	197,681,013	52,431,633	388,335,873
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة	(18,048,475)	68,399,486	(16,666,813)	33,684,198
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	1,444,123	7,803,209	13,892,768	23,140,100
31 كانون الأول 2014	دينار أردني	شيقل إسرائيلي	عملات أخرى	إجمالي
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الموجودات	99,215,593	217,579,199	48,945,427	365,740,219
إجمالي المطلوبات	105,965,598	177,035,073	13,262,123	296,262,794
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة	(6,750,005)	40,544,126	35,683,304	69,477,425
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	1,776,083	28,987,886	7,839,086	38,603,055

## ثالثاً: مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، ولتجنب هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول.

تهدف سياسة إدارة السيولة في البنك إلى تعظيم إمكانية الحصول على السيولة بأقل التكاليف الممكنة. ومن خلال إدارة السيولة يسعى البنك إلى الحفاظ على مصادر تمويل مستقرة يمكن الاعتماد عليها وبمعدل تكلفة مناسب. يتم قياس ورقابة وإدارة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة. ويشمل ذلك استخدام تحليل آجال الاستحقاق للموجودات والمطلوبات والنسب المالية المختلفة.

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصصة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ القوائم المالية الموحدة:

أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2015							
المطلوبات:							
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	27,673,204	-	-	-	-	-	112,153,720
ودائع العملاء	42,775,597	130,689,429	65,875,556	-	-	-	473,183,865
تأمينات نقدية	13,148,357	-	27,693,774	19,500,998	-	-	67,635,231
أموال مقترضة	-	-	1,054,900	64,351,318	2,247,652	-	67,653,870
مخصص تعويض نهاية الخدمة	-	-	-	-	-	2,175,907	2,175,907
مخصصات الضرائب	-	-	-	-	-	1,069,682	1,069,682
مطلوبات أخرى	3,285,967	-	-	-	-	4,65,381	11,034,794
مجموع المطلوبات	86,883,125	130,689,429	94,624,230	83,852,316	2,247,652	7,895,970	734,907,069
مجموع الموجودات	61,536,407	49,462,360	120,318,473	97,464,925	121,114,472	90,102,443	826,364,316
31 كانون الأول 2014							
المطلوبات:							
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	12,796,047	14,193,315	-	-	-	-	155,211,390
ودائع العملاء	33,502,267	54,081,922	55,463,094	21,532,509	-	-	354,239,326
تأمينات نقدية	26,180,961	-	10,083,420	14,987,693	6,360,914	-	64,157,804
أموال مقترضة	-	4,004,444	-	14,987,693	101,079	-	19,093,216
مخصص تعويض نهاية الخدمة	-	-	-	-	-	1,449,443	1,449,443
مخصصات الضرائب	-	-	-	-	-	1,544,676	1,544,676
مطلوبات أخرى	1,841,681	3,335,767	1,004,575	-	-	-	9,252,536
مجموع المطلوبات	74,320,956	75,615,448	66,551,089	36,520,202	6,461,993	2,994,119	604,948,391
مجموع الموجودات	35,908,030	81,253,422	56,407,341	79,782,903	96,868,618	22,236,809	686,959,188

## 41. معلومات عن قطاعات أعمال البنك

## أ. معلومات عن أنشطة البنك:

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة البنك إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

**حسابات الأفراد:** يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.

**حسابات الشركات والمؤسسات:** يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من الشركات والمؤسسات.

**الخزينة:** يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك والاستثمارات.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال موزعة حسب الأنشطة:

المجموع	المجموع						إجمالي الإيرادات صافي مخصص تدني التسهيلات نتائج قطاع الأعمال مصاري غير موزعة ربح السنة قبل الضرائب مصروف الضرائب ربح السنة
	2014	2015	أخرى	الخزينة	خدمات مصرفية للشركات	خدمات مصرفية	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
	28,986,061	35,772,402	7,770,877	6,508,204	11,026,045	10,467,276	
	(549,493)	(364,839)	-	-	(100,140)	(264,699)	
	18,925,704	24,868,659	6,864,964	5,661,379	6,127,268	6,215,048	
	(12,999,321)	(17,461,765)					
	5,926,383	7,406,894					
	(1,488,003)	(1,965,303)					
	4,438,380	5,441,591					
	679,707,444	820,268,531	124,609,612	392,891,232	127,941,451	174,826,236	معلومات أخرى
	599,696,912	730,449,453	42,083,718	181,052,479	219,360,392	287,952,864	إجمالي موجودات القطاع
	4,276,944	3,471,541					إجمالي مطلوبات القطاع
	4,894,491	3,340,814					استثمار في شركة حليفة
	1,391,949	1,750,829					مصاري رأسمالية
							استهلاكات وإطفاءات

## ب. معلومات التوزيع الجغرافي

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

المجموع	دولي		محلي		إجمالي الإيرادات مجموع الموجودات المصرفيات الرأسمالية
	2014	2015	2014	2015	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
	28,986,061	35,772,402	2,757,373	2,797,088	32,975,314
	679,707,444	820,268,531	206,904,825	240,240,386	580,028,145
	4,894,491	3,340,814	-	-	4,894,491

## 42. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

## 31 كانون الأول 2015

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة حتى 3 سنوات	من 6 شهور حتى سنة	من 3 شهور إلى 6 شهور	من شهر إلى 3 شهور	أقل من شهر	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
103,824,507	48,443,952	-	-	-	-	-	55,380,555	موجودات نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
214,032,329	6,725,719	-	-	-	5,000,000	21,122,156	181,184,454	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2,056,349	2,056,349	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
401,781,262	-	86,447,029	94,737,541	117,672,997	36,245,109	28,447,600	38,230,986	تسهيلات ائتمانية مباشرة
12,544,921	12,544,921	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
46,120,269	-	33,774,026	1,015,798	1,757,931	6,751,640	2,820,874	-	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
3,471,541	3,471,541	-	-	-	-	-	-	استثمارات في شركة حليفة
11,109,869	11,109,869	-	-	-	-	-	-	عقارات وآلات ومعدات
3,021,284	3,021,284	-	-	-	-	-	-	مشاريع تحت التنفيذ
208,547	208,547	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
500,000	500,000	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
21,597,653	1,355,608	-	-	-	1,100,745	8,691,846	10,449,454	موجودات أخرى
820,268,531	89,437,790	120,221,055	95,753,339	119,430,928	49,097,494	61,082,476	285,245,449	مجموع الموجودات
112,153,720	-	-	-	-	-	27,673,204	84,480,516	مطلوبات ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
471,385,262	-	-	-	65,625,160	130,192,669	42,613,004	232,954,429	ودائع العملاء
67,221,637	-	-	19,167,484	27,613,694	-	13,148,357	7,292,102	تأمينات نقدية
65,408,451	-	2,222,950	62,142,190	1,043,311	-	-	-	أموال مقترضة
2,175,907	2,175,907	-	-	-	-	-	-	مخصص تعويض نهاية الخدمة
1,069,682	1,069,682	-	-	-	-	-	-	مخصصات الضرائب
11,034,794	4,650,381	-	-	-	-	3,285,967	3,098,446	مطلوبات أخرى
730,449,453	7,895,970	2,222,950	81,309,674	94,282,165	130,192,669	86,720,532	327,825,493	مجموع المطلوبات
75,000,000	75,000,000	-	-	-	-	-	-	حقوق الملكية رأس المال المدفوع
564,451	564,451	-	-	-	-	-	-	علاوة اصدار
1,955,957	1,955,957	-	-	-	-	-	-	احتياطي إجباري
6,496,858	6,496,858	-	-	-	-	-	-	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
2,442,100	2,442,100	-	-	-	-	-	-	احتياطي التقلبات الدورية
(2,980,278)	(2,980,278)	-	-	-	-	-	-	احتياطي القيمة العادلة
6,339,990	6,339,990	-	-	-	-	-	-	أرباح مدورة
89,819,078	89,819,078	-	-	-	-	-	-	صافي حقوق الملكية
820,268,531	97,715,048	2,222,950	81,309,674	94,282,165	130,192,669	86,720,532	327,825,493	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
-	(8,277,258)	117,998,105	14,443,665	25,148,763	(81,095,175)	(25,638,056)	(42,580,044)	فجوة الاستحقاق
-	-	8,277,258	(109,720,847)	(124,164,512)	(149,313,275)	(68,218,100)	(42,580,044)	الفجوة التراكمية

## 31 كانون الأول 2014

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
85,632,498	-	-	-	-	-	-	85,632,498
194,853,150	13,320,873	14,104,373	6,011,588	1,410,437	-	-	229,700,421
-	-	-	-	-	-	520,880	520,880
23,200,999	19,793,615	65,623,156	43,605,180	69,513,888	76,893,847	-	298,630,685
-	-	-	-	-	-	5,545,413	5,545,413
-	-	-	403,125	7,720,694	18,718,457	-	26,842,276
-	-	-	-	-	-	4,276,944	4,276,944
-	-	-	-	-	-	8,821,633	8,821,633
-	-	-	-	-	-	2,951,081	2,951,081
-	-	-	-	-	-	120,858	120,858
-	-	-	-	-	-	300,000	300,000
9,279,171	1,505,981	-	5,579,603	-	-	-	16,364,755
312,965,818	34,620,469	79,727,529	55,599,496	78,645,019	95,612,304	22,536,809	679,707,444
128,176,799	12,787,894	14,000,000	-	-	-	-	154,964,693
211,144,505	33,452,089	53,930,915	55,297,202	-	-	-	353,824,711
-	26,180,961	-	9,917,793	18,019,441	6,052,249	-	60,170,444
-	-	4,000,000	-	14,389,330	101,079	-	18,490,409
-	-	-	-	-	-	1,449,443	1,449,443
-	-	-	-	-	-	1,544,676	1,544,676
3,070,513	1,841,681	3,335,767	1,004,575	-	-	-	9,252,536
342,391,817	74,262,625	75,266,682	66,219,570	32,408,771	6,153,328	2,994,119	599,696,912
-	-	-	-	-	-	-	70,968,206
-	-	-	-	-	-	-	1,411,798
-	-	-	-	-	-	-	4,948,800
-	-	-	-	-	-	-	1,625,861
-	-	-	-	-	-	-	(2,750,988)
-	-	-	-	-	-	-	3,806,855
-	-	-	-	-	-	-	80,010,532
342,391,817	74,262,625	75,266,682	66,219,570	32,408,771	6,153,328	83,004,651	679,707,444
(29,425,999)	(39,642,156)	4,460,847	(10,620,074)	46,236,248	89,458,976	(60,467,842)	-
(29,425,999)	(69,068,155)	(64,607,308)	(75,227,382)	(28,991,134)	60,467,842	-	-

## 43. السياسات التطورية للبنك

انطلاقاً من الخطة الاستراتيجية للبنك وحرصاً من البنك على تلبية احتياجات العملاء البنكية وخدمتهم بصورة متكاملة قام البنك بالتوسع في العديد من القطاعات الجديدة لخدمة هذا الهدف حيث أن أبرز ما تتضمنه الخطة الاستراتيجية للبنك الأمور التالية:

- بناء شبكة فروع تغطي كافة المناطق في الضفة الغربية.
- تطوير منتجات جديدة غير تقليدية تلبي حاجات العملاء البنكية المتعددة فيما يتعلق بالإقراض والاستثمار في جميع القطاعات البنكية (أفراد، شركات، مشاريع صغيرة، الخزينة، والشركات الصغيرة والمتوسطة).
- تحسين الإجراءات المتبعة لخدمة العملاء بالسرعة والكفاءة التي تعكس رؤية البنك وأهدافه.
- بناء ذراع استثماري خاص بالبنك يقوم بإدارة الاستثمارات لصالح العملاء والبنك.
- بناء وتطوير شراكات استراتيجية مع المؤسسات والشركات المالية.
- تطوير وتدريب طاقم متخصص في الأمور البنكية المتعددة من الطاقم البشري في البنك.
- تطوير وتحسين الأنظمة البنكية التكنولوجية التي تخدم العملاء عن بعد بسهولة ويسر وسرعة.

## 44. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأس المال هو الحفاظ على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط البنك ويُعظم حقوق الملكية.

يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات الظروف الإقتصادية وطبيعة العمل. لم يتم البنك بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة، باستثناء قيام البنك بزيادة رأس المال المدفوع بمبلغ 4,031,794 دولار أمريكي و21,086,253 دولار أمريكي خلال عامي 2015 و2014، على التوالي.

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) المستندة لمقررات بازل. وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال للسنة:

2014		2015	
نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	نسبته إلى الموجودات
%	%	%	%
20,41	9,58	17,51	9,97
24,55	11,53	17,87	10,12

رأس المال التنظيمي

رأس المال الأساسي

**45. إرتباطات والتزامات محتملة**

على البنك بتاريخ القوائم المالية التزامات محتمل أن تطرأ مقابل ما يلي:

2014	2015	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	كفالات
43,115,699	50,468,039	إعتمادات مستندية
7,861,854	10,731,155	سحوبات وحوالات مقبولة ومكفولة
980,103	2,656,385	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
41,910,359	30,172,308	
93,868,015	94,027,887	

بلغت العقود الآجلة لبيع وشراء العملات للعملاء القائمة كما في 31 كانون الأول 2015 مبلغ 30,690,000 دولار أمريكي، ولا يتم الإفصاح عنها ضمن الارتباطات والالتزامات المحتملة نظراً لقيام البنك بتغطية مخاطر هذه العقود عبر إبرام عقود مقابلة لها لدى بنوك أخرى، بالإضافة إلى قيامه بحجز تأمينات نقدية بنسبة 5% إلى 10% من كل عقد لتغطية أية انحرافات قد تحدث في الأسعار أو عدم التزام العميل بالعقد.

**46. القضايا المقامة على البنك**

بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك وذلك ضمن النشاط الطبيعي مبلغ 78,206 دولار أمريكي ومبلغ 74,517 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 و2014، على التوالي. في تقدير إدارة البنك والمستشار القانوني للبنك فإنه لن يترتب على البنك أية إلتزامات لقاء هذه القضايا.

**47. تركيز المخاطر في المنطقة الجغرافية**

يمارس البنك أنشطته في فلسطين. إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة البنك لأنشطته وقد يؤثر سلباً على أدائه.

**الاختلاف بين البيانات المالية النهائية عن البيانات المالية الأولية**

لا يوجد أية اختلافات جوهرية بين البيانات المالية النهائية والمعتمدة من قبل سلطة النقد وبين البيانات الأولية.

